وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة

كلية / معهد : الحقوق والعلوم السياسية

رقم: 2022 /44

المسيلة في :2022-05-25

شهادة نشر مطبوعة على الخط

(خاص بملف الترشح للأستاذية)

بناءا على إشهاد خلية التعليم الإلكتروني بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة, وبعد الإطلاع على مصادقة الهيئة العلمية نشهد بأن الأستاذ(ة) : **إسماعيل زروقة** قام بنشر دروس على أرضية التعليم عن بعد Moodle , وفق المعايير التقنية والبيداغوجية المعتمدة للتدريس عبر الخط . للمقرر الدراسي : **السياسة البيئية الدولية** , مستوى : **الاولى ماستر** , تخصص : **علاقات دولية**

نائب العميد للبيداغوجيا :

حمزة يحياوي

الهيئة العلمية :

رئيس المجلس العلمي

أ.د/ لجلط فواز

أصدرت هذه الشهادة بطلب من المعني لإستعمالها في حدود ما يسمح به القانون .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعةمحمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05

WWW-UNIV-MSILA.DZ

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohammed Boudiaf – M'sila

Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05

BP;166,Ichbilia 28003,M'Sila- Algérie

الرقم: 07 /ك ح.ع س/2022

المسيلة في: 09 جانفي 2022

مستخرج فردي من محضر مداولات المجلس العلمي للكلية

في يوم:2021/01/31 (الواحد و الثلاثون من جانفي ألفين و واحد وعشرون) اجتمع أعضاء المجلس العلمي للكلية في دورته العادية لمناقشة اعتماد المطبوعات

و بناءا على التقارير الايجابية للخبراء :

أ.د/ ميلاس محمد الزين (جامعة المسيلة).

أ.د/ عرجون شوقي (جامعة المسيلة).

بخصوص مطبوعة الدكتور: زروقة اسماعيل / قسم: العلوم السياسية / المعنونة بـ :" السياسة البيئية الدولية ".

تم اعتماد المطبوعة المذكورة أعلاه والمصادقة عليها من طرف المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي

الدكتور: لجلط فواز

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
MOUHAMED BOUDIAF UNIVERSITY – M'SILA
LOCAL COMMISSION FOR ADMISTRATION DIGIZATION

N°:08/2022

M'sila at : January 3, 2022

CERTIFICATE

THE DIRECTOR OF DIGITIZATION CERTIFIES THAT زروقة إسماعيل HAS POSTED A COURSE ENTITLED السياسة البيئية الدولية *ON M'SILA UNIVERSITY MOODLE PLATFORM WITHIN THE UNIVERSITY YEAR 2021/2022.*

/DR. KAMELEDDINE HERAGUEMI
DIRECTOR OF DIGITIZATION

DELIVERED FOR USE AS PERMITTED BY LAW

جامعة المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مطبوعة

السياسة البيئية الدولية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة

السنة الأولى ماستر: علاقات دولية

اعداد الدكتور:

إسماعيل زروقة

السنة الجامعية :2021/2020

مقدمة

لقد شهد حقل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة تصاعد تهديدات جديدة، من بينها التحدي البيئي الذي انتقل من التهديد المحلي الى البعد الدولي، وأصبح يحتل هرم الاجندات في النقاشات الدولية، حيث لا يكاد يخلو اجتماع للمنظمات الدولية الا وتطرق للموضوع، ناهيك عن استحداث مجموعة من الوكالات والمنظمات المتخصصة لمعالجة هذه الظاهرة، والتي دأبت على محاولة تحويل النقاشات الفكرية حول المشكلة البيئية الى سياسات عملية، جسدتها تلك المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، والتي ميزها عدم التجانس في الرؤى والتصورات بين الأطراف الدولية المختلفة، بسبب تزايد النزعة البراغماتية المستندة الى ضرورة الحفاظ على المصلحة الوطنية الضيقة من جهة، وضرورة تغليب البعد العقلاني كون هذه المشكلة البيئية تهدد السلم و الامن الدولي، و لهذا تحاول هذه المطبوعة البيداغوجية الموجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص علاقات دولية، معالجة هذه الإشكالية عبر الإحاطة المنهجية الملائمة لتفكيك الظاهرة، وتقديم قراءة نقدية لمختلف ابعاد الظاهرة، عبر محاولة تحليل جدول اعمال المؤتمرات و المعاهدات التي حاولت وضع حلول لهذه المشكلة.

1-التأصيل الفكري لمفهوم البيئة:

يعتبر مصطلح البيئة من المفاهيم التي تمتاز بالغموض و التعقيد و التشابك لأنها مرتبطة بخارطة ادراكية، و بالتالي فالحركية و الديناميكية المستمرة جعلت من الصعوبة الوصول الى تعريف جامع مانع متفق عليه حول المفهوم .

أ- **التعريف اللغوي:** البيئة في اللغة اسم مشتق من الفعل الماضي باء بوءا و مضارعه يبوء ، و تشير معاجم اللغة العربية إلى أن الفعل قد استخدم في أكثر من معنى ، و

لكن أشهر هذه المعاني هو ما كان في أصله اللغوي يرجع إلى الفعل باء و مضارعه يتبوأ بمعنى نزل و أقام .[1]

أما المعاجم باللغة الفرنسية فقد ورد مصطلح البيئة في المعاجم الفرنسية بكلمة ecologie وهي كلمة يونانية أول من أطلق عليها هذه التسمية هو العالم أثرو Othoreaux سنة 1878 دون أن يعطي لها معنى محدد، ثم صاغها العالم الألماني أرنست هيغل Ernest Huchel بدمجه بين مصطلحين يونانيين Oikes وتعني المنزل Logos وتعني علم ويقصد بها لغويا علم المنزل أو المسكن .[2]

يتطابق مصطلح البيئة مع الكلمة في اللغة الفرنسية Environnement والتي تعني مجموعة الظروف الخارجية أو الطبيعية للوسط أو المكان سواء كان (ماء –هواء –أرض) ، وكذلك الكائنات الحية الأخرى المحيطة بالإنسان، أما في اللغة الإنجليزية يستخدم نمط environement للدلالة على الظروف المحيطة والمؤثرة على النمو والتنمية، كما يستخدم للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل :الهواء، والماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان،[3] ولقد استخدم لفظ البيئة لأول مرة في الأمم المتحدة سنة 1972 اثنء انعقاد مؤتمر ستوكهولم كبديل عن استعمال عبارة الوسط البشري Milieu Humain ، الذي كان متداولا من قبل بل حتى عند الإعداد والتحضير لانعقاد هذا المؤتمر ، كما يشير مصطلح البيئة إلى منطقة محددة أو كوكب بأكمله وجزء من الفضاء الخارجي المحيط به .فمنظمة اليونسكو تستعمل مصطلح "المجال الحيوي "وهو مفهوم واسع للبيئة بإعتبار أنه يشير إلى كل البيئة البشرية وجزء من الكون أين تتركز جميع أشكال الحياة[4].

---

[1] إبن منظور، لسان العرب، فصل الياء، حرف الهمزة ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون سنة نشر، ص210 .

[2] عبد القادر الشيحني، حماية البيئة، لبنان، بيروت، منشو ا رت الحلبي الحقوقية، ط 1 ، 2009، ص 26 .

[3] رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003 ،ص 365.

[4] ماجد ا رغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف، الإسكندرية ،2002، ص 32.

ب-- التعريف الاصطلاحي : يعرفها الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص، خبير الأمم المتحدة في شؤون البيئة على أنها" مجموعة الظروف والأحوال السائدة في الحيز الذي يعيش ويعمره الإنسان وتؤثر عليه وعلى صحته ."ويعرفها ستيفن هيرن Steven Hearne بأنها مجموعة العوامل الطبيعية والفيزيائية والحيوانية المكونة للنظام[1]، ويعرفها آلانبومبار :بأنها دراسة التوازن بين جميع أنواع الكائنات الحية، وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة في ستوكهولم سنة 1972 بأنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى التي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها أنشطتهم .[2]

وتعرف كذلك على أنها ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم ، و تشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان و نبات و التي يتعايش معها الإنسان و يشكلان سويا سلسلة متصلة فيما بينهم فيما يمكن أن نطلق عليه جواز دورات طاقة الحياة [3]، ويعرفها محمد صالح الشيخ بأنها " كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية". في حين وضع لها المختصون في علوم الطبيعة تعريفا علميا مفاده بأنها مجموع الظروف و العوامل الخارجية .[4]

وعليه تتكون البيئة من عنصرين:

-عنصر طبيعي :ويطلق عليه بالبيئة الطبيعية، ويشمل العناصر الحية (مختلف الكائنات الحية بما فيها الإنسان)وعناصر غير حية تشمل الماء، الهواء و التربة.

---

[1] عبد الفتاح القصاص محمد، التصحر :تدهور الاراضي في المناطق الجافة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، 1999 ،ص 23.

[2] عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية ، مجد المؤسسة الجامعية لد ا رسات النشر والتوزيع، ، بيروت ط1 ، ص 21.

[3] محمد السيد أرنؤوط : الإنسان وتلوث البيئة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1999 ، ص17.

[4] محمد حسين عبد القوي، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة، بيروت،2002 ص 17.

–عنصر إصطناعي أو مستجد :ويشمل كل الأنشطة الإنسانية في البيئة الطبيعية سواء كانت وسائل أو أدوات ابتكرها الإنسان للسيطرة عليها أو ما أنشأ فيها من منشآت، أو ما وضعه من نظم اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية لتنظيم علاقته بها.

فالبيئة بمفهومها العام هي: الوسط او المجال المكاني او الاطار الذي يعيش فيه الانسان، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء و كساء و مأوى، و يتأثر به ويؤثر فيه. وتعرف البيئة في دائرة المعارف الجغرافية الطبيعية بانها (المحيط الذي يعيش فيه الانسان ويقوم فيه بعملية الانتاج، و يحتوي على مواد حية و غير حية وتتحكم فيه العوامل الاجتماعية، والاقتصادية... وهو يتكون من المحيط الطبيعي والمحيط الاجتماعي. او هي كل ما يحيط بالانسان او الحيوان او النبات من مظاهر و عوامل تؤثر فيه نشاته و تطوره و مختلف مظاهر حياته).

فالبيئة كما جاء في اعلان مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية عام 1972 هي: كل شيء يحيط بالانسان (Every Thing Around The man)[1] اما العالم الالماني المتخصص في علم الحياة ارنست هيكل Ernest Haeckel فقد وضع كلمة (Ecologic) المتكون من جزاين (Oikos) المنزل او مكان الوجود و (Logos) معناها العلم، وعرفها بانها العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي يعيش فيه، وترجمت حديثا الى اللغة العربية بعبارة (علم البيئة). و كانت هذه الكلمة قد ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر في اللغة الانكليزية (Environment) ويتطابق اللفظ في اللغة الفرنسية مع اللغة النكليزية للدلالة على جميع الظروف الخارجية المحيطة والمؤثرة في نمو و تنمية حياة الكائنات الحية.

[1] الجبان رياض ، البيئة والمجتمع– دراسة في علم اجتماع البيئة– ، جامعة الاسكندرية ، 2006 ص60.

لذلك اذا اردنا تعريف البيئة نستطيع القول انه ليس هنالك من تعريف واحد، جامع و شامل للبيئة، فهناك تعريف (الان بومبارد Alan Mombard) الذي عرف علم البيئة بانه دراسة التوازن بين جميع انواع الكائنات الحية، ولكنه في الوقت ذاته يؤكد على التناقض داخل هذا العلم و ذلك لكونه علما جديدا. ثم يشير في مكان اخر على ان هذه التناقضات ليست اساسية ويمكن التوصل والاتفاق عليها مع مرور الزمن. اما الدكتور ريكاردوس الهبر استاذ العلوم البيولوجية فقد خص تعريف البيئة في كتابه (بيئة الانسان) انها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على جميع الكائنات الحية وهي وحدة ايكولوجية مترابطة[1].

وقد ورد هذا الفهم الشامل للبيئة على لسان السيد (يوثانت) الامين العالم السابق للامم المتحدة حيث قال (اننا جمعيا شئنا ام ابينا نسافر سوية على ظهر كوكب مشترك. وليس لنا بديل معقول سوى ان نعمل جميعا لنجعل منه بيئة نستطيع نحن واطفالنا ان نعيش فهيا حياة كاملة وامنة). البيئة بمكوناتها هي نعمة الله للانسان وعليه ان يحصل على رزقه و يمارس علاقاته دون اتلاف وافساد. مصداقا لقوله تعالى (كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الارض مفسدين).[2]

2-المشكلة البيئية الدولية:

تواجه المجتمعات حاليا عددا من المشكلات البيئية منها ما لا دخل للإنسان فيها وبعضها مستحدث أساسه التصرف الخاطئ للإنسان تجاه البيئة كما أن بعضها قد يكون محليا ذو تأثير مباشر على البيئة المحلية وبعضها دوليا ذو تأثير على البيئة الدولية، وتعني المشكلة بصفة عامة الانحراف المألوف أوانحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، والمشكلة البيئية الدولية تعني حدوث خلل أو تدهور مصفوفة النظام

[1] الطراف عامر، التلوث البيئي والعلاقات الدولية ،ط1 ، بيروت 2008 ، ص58.

[2] ابا الخيل قواس ، النظم البيئية والانسان، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005 ص51.

الإيكولوجي وما ينجم عن هذا الخلل من أخطاء تضر بكل مظاهر الحياة على سطح الأرض ، والتحولات الدولية التي شملت كل المجالات أدت إلى إفرازات مختلفة على العلاقات الدولية ، ومنها بالأساس علاقات الدول الصناعية الغنية بالدول النامية والفقيرة ،فإلى جانب مشاكل التبعية الاقتصادية والسياسية التي تنخر هذه العلاقات برزت مشاكل البيئة بين هذه الدول كمصدر آخر ضاعف من تعقد هذه العلاقات بسبب ما تحمله هذه القضية من تحديات في مشاريع التنمية في الدول النامية.

تعني المشكلة البيئية بحدوث أختلال في توازن النظام البيئي، ويحدث أختلال توازن النظام البيئي عندما يتم التأثير على أحد مكوناته أو أكثر، فتتأثر بقية المكونات وتتبدل العلاقات القائمة بينها فيصبح غير قادر على الحفاظ على توازنه السابق. ويمكن القول ايضا ان المشاكل البيئية مثل حرائق الغابات، حرائق المراعى، اشتعال الغاز والنفط، ضوضاء، اشعاعات ضارة، زيادة كبيرة جدا في عدد سكان العالم، عمران، تصحر، استنزاف الاوزون، تلوث الهواء والماء والتربة، استنزاف الموارد الطبيعية، نفايات كثيرة يضاف الى ذلك الكثير من الملوثات كل ذلك دون الاخذ بعين الاعتبار للبيئة من حولنا وكل ادى الى نشوء مشكلات بيئية يمكن اجمالها بالنقاط التالية:

- مشكلة الأنفجار السكاني.
- مشكلة أستنزاف مصادر الطاقة او الموارد الطبيعية.
- مشكلة النفايات.
- مشكلة تلوث كل من الماء والهواء والتربة.
- مشكلة التلوث الضوضائي.
- مشكلة التلوث الأشعاعي.

– مشكلة التصحر.[1]

ان منشأ المشكلات البيئية اما يكون لاسباب طبيعية او بشرية:

الاسباب الطبيعية:

فقد ينشأ الاختلال في توازن النظم البيئية نتيجة لتغيير بعض الظروف الطبيعية كالحرارة او الامطار او الجفاف مما يؤدي الى تبدل المناخ كما ان الفيضانات المدمرة او حرائق الغابات تؤدي الى هجرة العديد من الكائنات الحية او انقراضها او قد ينشأ اختلال توازن النظم البيئية بسبب انشاء مصنع كيمياويات او بسبب الحروب.

المشكلات البيئية الناتجة عن النشاطات البشرية:

الانسان كائن متميز في البيئة، وهو اكثرالكائنات تاثيرا فيها، وقد كان للتطور العلمي والتقني والنمو الاجتماعي والاقتصادي اثره على النظم البيئية حيث ادت انشطة الانسان، الواعيةاو غير الواعية في شتى المجالات الى الاخلال بتوازن الكثير من النظم البيئية، فالتوازن البيئي يرتبط بشكل كبير بسلوك الانسان الصحيح نحو مكونات البيئة وان التقنية لا خوف منها على توازن البيئة اذا احسن استخدامها، وقد تسهم اعادة تدوير المواد باستخدام التقنية في تخفيف ازمات البيئة.

مثلا: تحدث مشكلة الأنفجار السكاني عندما يؤدي تضخم عدد السكان الى حالة عدم التوازن بين حاجاتهم المتزايدة للاستهلاك وبين المواد المتوافرة. او مشكلة أستنزاف المواد عند تزايد الطلب على المواد مثل المعادن والفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي نتيجة النمو السكان المتزايد والمتسارع وتزايد معدل الأستهلاك بشكل مستمر يؤدي الى نقصان الموادالطبيعية الغير

[1] رزيق كمال ، دور الدولة في حماية البيئة ، مجلة الباحث2007 ، ص96.

متجددة. او التصحر مثلا: هو تحول الأراضي التي كانت تستثمر زراعيا او رعويا الى أراضي غير صالحة للاستثمار الزراعي. اوالرعوي. او مشكلة التلوث وهي تعني القاء النفايات بما يفسد مجال البيئة ونظامها. اما المفهوم العلمي الحديث للتلوث فهو كل ما يؤثر في مكونات البيئة الحية وغير الحية او حدوث تغير وخلل في التفاعل الطبيعي بين مكونات النظام البيئي.

بحيث تضعف فاعلية هذا النظام، وتفقده القدرة على أداء دوره الطبيعي في التخلص الذاتي من الملوثات. ويكون بهذاالشكل أيضا بالنسبة لكل من التلوث الضوضائي والتلوث الأشعاعي. مثلا عن التلوث الضوضائي الذي ينتقل عبر الهواء تقاس شدته بوحدة خاصة تسمى بـ(دسيبل) وتعد شدة الضوضاء بحدود (80) دسبل فما فوق مؤذية.[1]

اما بالنسبة التلوث الأشعاعي او النووي يكون أشد خطرا على التربة نظرا لديمومته فترة طويلة من الزمن. وتختلف أثار الأشعاع بأختلاف المصدر المشع وباختلاف شدة الأشعاع وباختلاف طول المدة الزمنية، ويأتي التلوث النووي بشكل أكبر من التجارب النووية ومحطات القوى النووية.[2]

ظهرت المشكلة البيئية بعد موجات التحرر التي عرفها العالم مع نهاية الخمسينيات بدأت تطفو إلى السطح نقاشات جديدة في أجندة العلاقات الدولية خاصة في ظل التطور الرهيب الذي بدأت تعرفه التكنولوجيا ظهرت مجموعة من المسائل التي تمس البيئة لدولية:

-التزايد المستمر في انبعاثات غاز الكربون وما يؤدي إلى الاحتباس الحراري

- تقلص في المساحات الغابية
- مشكلة المياه
- الآثار الناجمة عن استخدام الأسلحة الكيمياوية

[1] الهيتي سهير ، المسئولية الدولية عن الضرر البيئي، ط1 ، دمشق ، 2008، ص13.

[2] يونس ابراهيم ، البيئة والتشريعات البيئية ، عمان ، ط1، 2014، ص21.

- زيادة حرارة الأرض وبالتالي ذوبان الجليد وحدوث فيضانات بشكل مرعب[1].

وقد شهد النصف الأخير من القرن العشرين تدهورا مخيفا للبيئة ولا يزال مستمرا بشكل يومي، ففي كل يوم جديد يزداد تلوث عناصر البيئة وترتفع درجات الحرارة ويزداد الازدحام والتلوث ويزداد استنزاف الموارد الطبيعية وترتفع معدلات تجريف الغابات وتتسع دائرة التصحر ، وبهذا أخذت المشكلات البيئية الدولية تفرز تحديات بسبب خطورتها ما أدى إلى تطور الاهتمام الدولي بقضايا البيئة

التهديدات البيئية الدولية وخصائصها:

إن آثار التهديد البيئي تجاوزت الحدود السياسية للدولة وقد ساهم التطور الكبير لوسائل النقل والاتصال في ذلك ،وأصبحت المفاعلات النووية وتسرب الغاز مثلا تمثل تهديدا للبيئة الدولية كلها ولأن المشاكل البيئية أصبحت مقترنة بالتقدم التكنولوجي تبادلت الدول النامية والمتقدمة التهم حيث حملت الدول المتقدمة النامية المسؤولية في تلويث البيئة ،واتهمت الدول النامية الدول المصنعة بالتنصل من مسؤولياتها عن ذلك وطالبتها بتقديم المساعدات وفي هذا الصدد عقد عدد من المؤتمرات من مؤتمر ريو دي جانيرو إلى مؤتمر باريس 2015[2] .

وبسبب التهديد الذي يعانيه المجتمع الدولي بسبب تفاقم المشاكل البيئية الدولية أصبح العالم يدرج هذه المشاكل البيئية على مستوى أجنداته ويهتم بها بشكل لم يسبق له مثيل في العلاقات الدولية ولم يكن هذا الاهتمام المتزايد يحدث لو لم يحس العالم بتهديد الأوضاع البيئية ولم يعد من المقبول مناقشة العلاقات الدولية دون أن يكون لمشكلات البيئة الدولية مكان للصدارة بل

1 محمد عاطف غيث ،دراسات في علم الاجتماع ، دار النهضة ،القاهرة ، 1988 ، ص35

[2] أمبارك علواني ،المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ، دراسة مقارنة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق تخصص قانون العلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016_2017 ،ص08

يمكن القول أن التحديات التي فرضتها التهديدات البيئية ستكون في المرحلة المقبلة هي العوامل المحددة لكيفية تطور العلاقات الدولية[1].

خصائص التهديدات البيئيـــــــة الدولية:

- أنها مفاجئة وإن كان التكنولوجيا اليوم تساعدنا على التنبؤ
- سريعة التعقيد
- نقص المعلومات حولها
- التهديد فآثارها معقدة وقد لا تظهر إلا على المدى الطويل والتهديد من أكبر خصائص المشكلة البيئية .
- عبر وطنية.

في ستينيات القرن الماضي بدأ اهتمام المجتمع الدولي بقضايا البيئة، ثم تجسد ذلك رسميا تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة في ندوة ستوكهولم، المنعقدة في الفترة ما بين يومي 05 و16 جوان1972. وكانت هذه الندوة أول تجمع دولي إنعقد حول موضوع حماية البيئة، وأصبح إعلان ستوكهولم يشكل الإطار الرسمي لإعلان ندوة الأمم المتحدة حول البيئة[2]. كانت هذه الندوة تحت عنوان: البيئة البشرية. ثم تلاها بعد عشرين سنة من ذلك ندوة ريوديجانيرو. المنعقدة في الفترة ما بين 03 و14 جوان1992، بشأن التنمية المستدامة، وتعرف بقمة الأرض، تحت شعار : البيئة والتنمية، ثم ندوة جوهانسبرغ. المنعقدة في الفترة ما بين 26 سبتمبر و04 أوت2002، بشأن معالجة الفقر[3].

---

[1] عيسى عوبير ، محاضرات في مقياس السياسات البيئية ، سنة أولي ماستر علاقات دولية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة سطيف،2019-2020

[2] KissAlexendre,et Sicault Jean Didier: «la confirance Des nation unis sur l'environnement».A.F.D.I ,1972 ,p 60

3 La planéte terre entre nos mains ,collectif , guide pour la mise en œuvre des engagments. La documentation française,paris,1994.

كان من أهم محصلات هذه الندوات، والإتفاقات المهتمة بالبيئة توجيه العمل الدولي، والوطني إلى مبدأ التنمية المستدامة. التي تلبي حاجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، على أساس الإدارة الحكيمة للموارد العالمية والقدرات البيئية.

فقضية البيئة والتنمية، أصبحت تعد من أبرز المواضيع التي تشغل إهتمام القانون الدولي، في الوقت الحاضر بصفة خاصة. حيث بدأ العالم يفيق من غفوته، متوجعا من آثار أعماله المدمرة للبيئة التي يعيش فيها[1].

هذه الحماية للبيئة بلغت أهمية كبيرة، تعطيها مكانة كأحد فروع القانون الدولي العام، لإقترانه بالتنمية الإقتصادية من جهة، وضمان حق الإنسان في محيط نظيف وبيئة سليمة من جهة أخرى. من أجل هذا وذاك. فرضت هذه القضية نفسها على جدول الأعمال العالمي، وأصبحت موضوعا رئيسا لحقوق الإنسان.

لقد أدى النمو الإقتصادي العالمي عبر العقود الماضية إلى تفاقم المشاكل البيئية بشكل مستمر. وأسهمت الصعوبات الإقتصادية في ذلك التناقض الظاهري بين مشاكل البيئة ومشاكل التنمية وهو الأمر الذي أدى إلى الإنتباه منذ البداية لتلك المسألة، وأدى إلى إبراز الرغبة في الوقوف على حقيقة العلاقة بين مشاكل البيئة والتنمية الإقتصادية، وإلى الإهتمام بمشاكل البيئة في الدول النامية، وقد بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الإهتمام بمشاكل البيئة في الدول النامية منذ قرارها رقم 2395 بتاريخ 3ديسمبر 1968، الذي دعت فيه إلى عقد مؤتمرحول الوسط الإنساني، عندما أعربت عن الأمل في أن تحصل الدول النامية من خلال

[1] الحلو ماجد راغب ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية ،منشأة المعارف. الإسكندرية 2002.ص 18-20.

تعاون دولي على وضع خاص يتيح لها الحصول على المعلومات والخبرات المتعلقة بمشاكل الوسط الإنساني. على نحو يتيح لها التغلب على تلك المشاكل والحيلولة دون ظهور بعضها[1].

إن مما جعل مستقبل الحياة على كوكب الأرض في خطر داهم وقائم، هوالتلوث العابر للحدود. هذا ما تؤكده الدراسات البيئية المختلفة، وتشغل الدراسات القانونية المتعلقة بحماية البيئة حيزا لا يستهان به ضمن مختلف العلوم والتخصصات. ذلك لأن الدراسات القانونية المتعلقة بموضوع البيئة، تشمل عملية إنتاج القواعد المنظمة للبيئة، والتنظيم الإداري للهياكل المشرفة على قطاع البيئة. وكذا تدخل السلطة القضائية والضبطية القضائية لقمع كل مخالفة للقوانين والتنظيمات البيئية.

وسرعان ماكشفت هذه الدراسات والبحوث أن الإرتباط بين مشاكل البيئة والتنمية، لايقتصر فقط على البيئة في نطاق تلك الدول النامية، ولكن للأمر زاوية أخرى، فالإجراءات الخاصة بحماية البيئة التي تتخذها الدول المتقدمة، يمكن أن تكون ذات تأثيرعلى البيئة في الدول النامية، على نحو بالغ التعقيد والدقة. فبعض تلك الآثار يمكن أن تكون ضارة بإقتصاديات الدول النامية. مثل خطر تقييد إستيراد بعض المواد الأولية من الدول النامية لإعتبارات بيئية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن بعض تلك الإجراءات قد تكون ذات فائدة بالنسبة للدول النامية، ولعل هذا هوالسبب، في إستحواذ مسألة العلاقة بين مشاكل التنمية والبيئة على الإهتمام خلال المراحل التمهيدية للإعداد لمؤتمرستوكهولم، حتى إن غالبية الندوات وأعمال مجموعات الخبرات في إطار الإعداد لهذا المؤتمر قد إنصرفت لبحث مشاكل البيئة وعلاقتها بالتنمية[2].

---

[1] عامر صلاح الدين ، محاضرات في القانون الدولي للبيئة ،كلية الحقوق، القاهرة .1984 ،ص32.

[2] Kiss,et Sicault:op,cit.p624

كما تعتبر كل من البيئة والتنمية، حقا إنسانيا متميزا من حقوق الإنسان. لأن تحقيق العدالة يتطلبهما لتحقيق المصلحة المشتركة لكل دول العالم.

إن من أهم حقوق الإنسان التي نطقت بها التشريعات العالمية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو الحق في الحياة. ولكن إذا نظرنا إلى الأشكال التي تتم بها التنمية الإقتصادية سواء في البلاد المتقدمة المصنعة، أوالنامية نجدها تشترك في دفع عجلة التدهور البيئي إلى الأمام. مما يعني أن حق الإنسان في الحياة أصبح مهددا بسبب هذا التدهور. ولا يخفى أن الدول الضعيفة ستعاني أكثر من غيرها في هذا المجال. بسبب قلة قدراتها الفنية والتقنية لمواجهة الأضرار والكوارث البيئية التي تسببها التنمية الإقتصادية.

إن التدهور الحاصل في البيئة، خاصة في الدول النامية. جعل الإدراك للخطر قائما وأن الصلة وثيقة بين التنمية الإقتصادية والحفاظ على البيئة السليمة. وبالتالي بدأ يصحح المفهوم الخاطئ الذي كان سائدا، بأن التلوث البيئي إنما يصيب البلاد المصنعة بالدرجة الأولى. وتعتبر ندوة ستوكهولم اللبنة الأولى وحجر الأساس في بناء صرح قانوني بيئي. حيث نجد أن أهم فكرة كانت في هذه الندوة هي:أن البيئة والحفاظ عليها، هي المنطلق الحقيقي للتنمية الإقتصادية. وأن العلاقة بين البيئة والتنمية ظاهرة لايمكن إخفاؤها، وأن المشكلات البيئية لها علاقة بالنمو الإقتصادي. هذا بالنسبة للدول المتقدمة، أمابالنسبة للدول النامية فمشكلاتها البيئية سببها التخلف. وبهدف التغلب على هذا المشكل دعت الجمعيةالعامة للأمم المتحدة منذ وقت مبكر إلى عمل مركز يستهدف دفع التنمية في البلاد النامية."القرار 1510عام 1960". وقد أسفرت الجهود الدولية عن إعلان أول عقد للتنمية في الستينيات. "القرار1710عام 1961".

على هذا الأساس صار لزاما أن تتضامن الدول جميعا، وتتضافر جهودها لإقامة علاقات تكاملية بين التنمية الإقتصادية ومقتضيات حماية البيئة. حيث مازال هناك ملايين من البشر يعيشون في مستوى أقل بكثيرمن الحد الأدنى من المستويات اللازمة للحياة البشرية الكريمة.

وجاء في المبدأ 6 من الفصل الثاني لمؤتمر القاهرة 1994للسكان والتنمية في المبادئ التي تبناها المؤتمر:"تتطلب التنمية المستدامة بوصفها وسيلة لضمان الرفاه البشري الذي يتقاسمه بإنصاف الناس جميعا في الحاضر والمستقبل، الإعتراف الكامل بالعلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية وإدارتها السليمة وتحقيق توازن متناسق وديناميي بينها وتحقيقا للتنمية المستدامة والإرتقاء بنوعية حياة الناس جمبعا يتعين على الدول أن تخفض وتزيل أنماط الإنتاج والإستهلاك غيرالمستدامة، وتشجيع إنتهاج السياسات المناسبة بما في ذلك السياسات المتصلة بالسكان من أجل الوفاء بحاجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها".

هكذا بدأت المحاولات للتوفيق بين التنمية الإقتصادية كضرورة ملحة من جهة، والحفاظ على البيئة المتوازنة من جهة أخرى، وهو ماأصبح يعبر عنه بالتنمية المستدامة. التي تعتبر مبدأ هاما من مبادئ القانون الدولي لحماية البيئة[1].

هذا المبدأ كرس في الندوات، المؤتمرات، والتقارير ذات المستوى العالمي. كما هو الحال في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في1987. تحت عنوان:"مستقبلنا المشترك" والمشتهر بتقرير: Brundtland. حيث أوضح التقرير، أن الأنماط الإنمائية المعمول بها في دول الشمال والجنوب، لاتستوفي شرط الإستدامة. وأنها حتى لوكانت تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر فهي عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل، لأنها تتم على حساب الأجيال القادمة.[2]

وجاء مؤتمر ريو 1992 بشأن البيئة والتنمية، بعد عشرين سنة من مؤتمر ستوكهولم، مؤكدا على عمق الصلة بين التخلف التنموي والتدهور البيئي. وخاصة في جنوب الكرة الأرضية. فلا شك أن التنمية من أكبر المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية، والتي تشكل

[1] عبد الخالق عبد الله :"التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية "،المستقبل العربي،السنة 15،عدد167،يناير 1993ص94

[2] Kiss: « Environnement et développement et survie?» JDI,N°21991p273.

غالبية شعوب العالم وتحتل أكبر مساحة من الأرض وتزخر بغابات إستوائية، وسهوب تعد موئلا لنسبة كبيرة من الكائنات الحية الضرورية للحفاظ على التنوع الإحيائي بالإضافة إلى مواردها الطبيعية. ومع هذا الوضع، أصبح من الضروري العمل على دمج المحافظة على الطبيعة في عملية التنمية لفائدة شعوب العالم. لما كانت الدول المصنعة هي السباقة في جلب الإنتباه حول القضايا البيئية فإن هذا لم يسهل حتما التعاون بين الشمال والجنوب في هذا المجال، الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تقرر القيام بدراسة معمقة بشأن البيئة والتنمية[1]. وبات من الضروري والأكيد أن تسير التنمية والبيئة جنبا إلى جنب، ولن تكون هناك تنمية إقتصادية دون المحافظة على البيئة. وهذا يعني أنه صار لزاما على العالم أن يفكر في صيغة تجمع بين الأمرين وهوماأصبح يعرف بالتنمية المستدامة. لقد أصدر المؤتمر في ختام أعماله أعماله "إعلان ريو" لذي تبنته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتضمن الإعلان 27 مبدأ. يجب الإستناد إليها في إدارة الكرة الأرضية بإعتبارها "دار الإنسانية"، من أجل الحفاظ على البيئة في عملية التنمية. ومن أهم المبادئ المبدأ 1 الذي يوجب على الدول:"أن تضمن ألا تخلق أنشطتها أضرارا بيئية لدول أخرى". والمبدأ 8 الذي يوجب على الدول:"أن تتخلى عن وسائل الإنتاج والإستهلاك التي تتعارض مع تحقيق نمو دائم ورفع مستوى معيشة جميع الشعوب"، والمبدأ 16 الذي يقضي بأنه:"يتعين على الهياكل المتسببين في التلوث على الدفع". ويقضي المبدأ 25 بأن:"السلام والتنمية وحماية البيئة هي مسائل متداخلة يعتمد بعضها على بعض". وأرفق بالإعلان خطة مفصلة عرفت بإسم "جدول أعمال القرن 21"وهي وثيقة تتضمن 800 صفحة، تتضمن مبادئ التنمية المتوافقة مع متطلبات البيئة؛ أي: التنمية القابلة للإستمرار. في كافة ميادين النشاط الإقتصادي[2].

[1] Idem.

[2] ماجد راغب الحلو، المرجع السابق ص24 .

وتضمنت نصوص إعلان ريو 1992، بشأن البيئة والتنمية، مجموعة من المبادئ التي ربطت بين مقتضيات التنمية، وضرورة الحفاظ على البيئة. وذلك من أجل النهوض بمبدأ التنمية المستدامة. الذي ورد في صميم أحكام إتفاقية باريس بشأن مكافحة التصحر في 1994.[1]

كان الكلام قبل الستينيات من القرن20 عن مشكلة البيئة لايتعدى جدران عدد محدود من المجامع العلمية شديدة التخصص، في ذاتها، ومن خلال فترة وجيزة، أصبحت هذه المشكلة من أكثر المشكلات تداولا على ألسنة الناس وفي أجهزة الإعلام ، وفي الهيئات الدولية الكبرى، وأنشئت لها معاهد متخصصة، وكراسي أستاذية في الجامعات، وظهرت لهامجالات خاصة، ومئات الكتب بشتى اللغات، بل لقد أنشئت لها وكالة أو هيئة دولية متخصصة منبثقة عن هيئة الأمم المتحدة. فما الذي أدى إلى هذا الإنتقال السريع من التجاهل التام لمشكلة البيئة إلى الوعي الزائد بها؟

من المؤكد أن المشكلة ذاتها كانت موجودة قبل هذا الوعي المفاجئ بوقت طويل. ذلك أن التقدم العلمي والتكنولوجي كان لابد وأن يترك آثاره العميقة على بيئة الإنسان. ومنذ بداية العصر الصناعي أصبح تدخل الإنسان في البيئة حقيقة أساسية من حقائق هذا العصر، لأن كلمة "صناعة" ذاتها تعني تغيير عناصر البيئة بجهد الإنسان. وهكذا كانت المشكلة موجودة بالفعل منذ وقت طويل ولكن التنبيه إلى خطورتها وإلى أبعادها المتعددة هو الذي تأخر في الظهور[2].

ورغم حداثة فكرة التنمية المستدامة، أي منذ مؤتمر ريو 1992 إلا أنها أصبحت من أكثرالمفاهيم إنتشارا وإستعمالا، وإنتقلت من الإستعمال المحدود في وثائق الهيئات والمنظمات الدولية إلى قواعد قانونية دولية. ثم توالت المؤتمرات الدولية بعد ندوة ريو، تصب في نفس

[1] أحمد ملحة ، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح 2000. ص 61-62

[2] إبراهيم عبد الجليل ،البيئة والتنمية ،القاهرة، دار المعارف ،2001 ،ص 83_84

الإطار؛ أي في تكريس مبدأ التنمية المستدامة. منها مؤتمر القاهرة 1994، الذي كان تحت مسمى: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وقمة كوبنهاجن في 1995 بشأن التنمية الإجتماعية، ومؤتمرإسطنبول بشأن المستوطنات البشرية في1996ومؤتمر جوهانسبرغ 2002 الذي جاء ليعالج مشكلة الفقر.

إن التنمية المستدامة، أصبحت إستنادا إلى كل هذه المؤتمرات، مرجعا في جميع النصوص القانونية الدولية المتعلقة بحماية البيئة وعلى جميع المستويات، الدولية والإقليمية والوطنية. وأسهمت الجهود الدولية المبذولة، في التوفيق بين التنمية والبيئة، بشكل كبير في صياغة وبلورة العديد من المبادئ والقواعد القانونية التي تضبط تعامل الدول مع الجوانب المختلفة لموضوع حماية البيئة، على مستوى القانون الدولي والمحلي الوطني[1].

وتجدر الإشارة إلى أن قانون حماية البيئة، يعتبر فرعا جديدا من فروع القانون الدولي العام. وبرغم نشوئه في ظل الإضطرابات، والنزاعات الدولية بين المصالح الخاصة والمصالح العامة للدول من جهة. وبين متطلبات التنمية الإقتصادية من جهة أخرى، وضرورة حماية البيئة من جهة ثالثة. فقد نجح نسبيا في تكوينه كقانون"تضامن وتوفيق".

إن التوجه العام للقانون الدولي البيئي المعاصر نحو التنمية المستدامة يهدف إلى توحيد وجهات النظر المختلفة للدول، بشأن الأهمية التي يجب أن تمنحها تلك الدول للمسائل البيئية في سياساتها الإقتصادية على أساس خصائصه. والتي من أهمها:الإمتناع عن العمل، التوقع، الاحتياط ، الوقاية وعدم التضحية بالمستقبل.

أما من حيث مجال تطبيقه، يتميز هذا القانون بتجاوزه حدود الدول. ليهتم بالموارد الطبيعية الموجودة في أقاليم الدول الأخرى. حماية لحقوق الأجيال القادمة، ولوحدة مصير الإنسانية المشترك. ولتجسيد تطبيق القواعد القانونية وتفعيلها، ووضع التنمية المستدامة موضع

[1] الحلو ، المرجع السابق ،ص26.

التنفيذ، إنصرف الإهتمام الدولي إلى إنشاء أجهزة دولية تقوم بمهمة الإضطلاع بمجمل الوظائف والإختصاصات ذات الصلة بقضايا التنمية والبيئة. وعلى رأسها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

والثابت أن الإهتمام بمشكلات البيئة، وبالتالي القول بإمكانية وجود حق الإنسان في بيئة نظيفة أومتوازنة، على الأقل في نطاق القانون يرجع إلى عهد قريب، لا يتجاوز العقدين من الزمن إلا بقليل. أما الإهتمام بمشكلات الإنسان، فهو وإن كان قديما، إلا أنه على الأقل في نطاق القانون الدولي، لم يتبلور ولم يقنن إلا منذ خمسة عقود وبضع سنوات. وبالتحديد منذ وضع ميثاق الأمم المتحدة عام 1945. وصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 1948/12/10. وما أعقبه من صدور للإتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ،التي أقرتها الجمعية العامة في 1966/12/16[1].

تصنيف المشكلات البيئية:

يختلف ويتباين تصنيف المشكلات البيئية بإختلاف الأسس والمعايير التي اعتمدت في تحديد طبيعة نشأتها والعوامل التي أدت إلى تكوينها وأبعادها المكانية.

لقد صنف إعلان استوكهلم عام 1972 المشكلات البيئية على أنها:

- تلوث المياه والجو والأرض والكائنات الحية بدرجة خطيرة.
- الإخلال بالتوازن الطبيعي للغلاف الجوي على نحو خطير.
- تدمير واستنفاذ الموارد التي لا يمكن الاستعاضة عنها.

وتصنف المشكلات البيئية إلى مشكلات كمية ونوعية:

[1] أحمد عبد الكريم سلامة :البيئة وحقوق الإنسان في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة ،1994،العدد15ص3.

أ- **مشكلات بيئية كمية:** وتنصرف إلى تلك الآثار السلبية لأنشطة الإنسان على حجم الموارد الطبيعية غير المتجددة وعلى معدلات تجدد الموارد الطبيعية المتجددة، وتعد مشكلات نضوب المعادن ومصادر الطاقة وقطع الغابات والتصحر وإنجراف التربة وندرة المياه من أمثلة هذه المشاكل.

ب – **مشكلات بيئية نوعية:** وهي تلك المشكلات التي تؤثر على نوعية القدرات الطبيعية للأنظمة البيئية مسببة بذلك أضرارا" مباشرة للإنسان والأنشطة الإنتاجية، ومن أمثلة تلك المشكلات هي مشكلات تلوث العناصر البيئية الطبيعية وارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي وتآكل طبقة الأوزون.

كما تصنف المشكلات البيئية إستنادا" إلى مجال تأثيرها إلى:

أ- **المشكلات البيئية الكونية وتنقسم إلى:**

1- **مشكلات منضوية النوع:** وهي تلك المشكلات التي تحدث بسبب التداخلات التي تظهر في منطقة أو عدد قليل من المناطق، ولكن يمتد تأثيرها ليشمل العالم أجمع، مثل مشكلات الأضرار العالمي وتآكل طبقة الأوزون.

2- **مشكلات تراكمية الأنواع** بسبب تكرار التداخلات البشرية السلبية في الأنظمة البيئية وانتشارها في أجزاء كبيرة من العالم، مثل مشكلات التصحر وقطع الغابات والنمو الحضري العشوائي.

ب- **المشكلات البيئية الإقليمية أو المحلية:** وهي تلك المشكلات التي تقتصر آثارها على الأضرار بالأنظمة البيئية في مكان أو إقليم محدد، ومن أمثلة المشكلات المحلية هي مشكلات تلوث الهواء والمياه وجرف التربة، بينما تعد مشكلات تلوث الهواء أو تلوث البحار الإقليمية مشكلات إقليمية.

وإذا نظرنا إلى إعلان ستوكهولم، فإننا نلاحظ أنه في أول مبادئه يؤكد على أن:"للأنسان حقا أساسيا في الحرية والمساواة، وظروف حياة ملائمة، يسمح مستواها بالعيش في كرامة، ورفاهية، وأن على الإنسان واجبا مقدسا لحماية وتحسين بيئته لأجيال الحاضر والمستقبل".

3-أسباب التلوث البيئي :

1. الزيادة السكانية

ان الزيادة المستمرة في عدد السكان هي إحدى المشكلات الضخمة التي تؤرق شعوب الدول النامية وهذه المشكلة هي السبب في اية مشاكل اخرى قد تحدث للإنسان . فالتزايد الاخذ في التصاعد للسكان يلتهم اية تطورات تحدث من حولنا في البيئة في مختلف المجالات سواء صناعي ، غذائي ، تجاري ، تعليمي ، اجتماعي ... الخ . هذا فضلا عن ضعف معدلات الانتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك الضخمة[1]. ان من اهم التحديات البيئية التي يواجهها العراق هو النمو السكاني المرتفع وغياب سلطة رشيدة تدير امور الدولة والمجتمع . اذ ان طبيعة المشاكل البيئية في العراق تختلف عن مشاكل البيئة في مناطق العالم المتقدمة صناعيا وذات كثافة سكانية مثل الهند والصين . والعراق يشترك مع دول اخرى في المنطقة وخاصة الدول العربية في طبيعة مشاكله البيئية بسبب تشابه النسيج الحضاري والاقتصادي والزراعي والاقتصادي[2]. وهناك ادلة كثيرة تشير الى تلازم النمو السكاني وتفاقم مشاكل التلوث البيئي . ففي حالة تزايد السكان وتركيزاتهم في مراكز حضرية آنذاك كان هناك أمكانية لأحداث خلل في النظام البيئي حيث ان أهم أعراض او مؤشرات ذلك الخلل هو التلوث والازدحام والتغيرات المناخية[3]. فقد أدت الزيادة السكانية غير المسبوقة الى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية المتجددة وعدم التلاؤم بين الإعداد المتزايدة للسكان وبين الموارد الطبيعية لأنها مهما

---

[1] شادي نسيم جبير , المشكلات السكانية , ط1 , عمان , مكتبة المجتمع العربي , 2006 , ص 115 .

[2] يوسف الفضل , الإنسان والبيئة بين الحضارة الغربية والإسلام, بيروت ، مؤسسة المعارف للمطبوعات, ط1, 2004 , ص 15 .

[3] نسيم برهم . وآخرون ، مدخل الى الجغرافية البشرية, عمان , دار الصفاء للنشر والتوزيع , 1998 , ص 79.

تنوعت وتعددت لا يمكنها ان تفي برغبات الإنسان وتشبع كل مطالبه في الحياة , ومن ثم فكلما كثر الناس وتزايدت إعدادهم كلما كان عليهم ان يفكروا في كيفية استغلال الموارد الطبيعية استغلالا اقتصاديا سليما. وكذلك يعمل النمو السكاني على زيادة مشاكل الازدحام والعنف مع ازدياد الضغط على الموارد حيث جرت محاولات لربط معدلات الجريمة بالكثافة السكانية , حيث وجد العلماء ان العنف يزداد مع زيادة الازدحام ويظهر جليا في المناطق الحضرية أعلى من المناطق الريفية . إضافة الى ذلك ان الزيادة السكانية في العديد من الدول النامية تؤجج الصراعات بسبب ندرة الموارد . ومع زيادة الإعداد البشرية ومخرجات الصناعة في القرن الماضي أدى إلى تلوث البيئة وأصبحت مشكلة عالمية . اذ ان استمرار النمو السكاني وزيادة الطلب على المأكل والمأوى والسلع الاخرى والخدمات سيجعل من الصعب تخفيض حدة التلوث[1]. ويعد التلوث سمة من سمات العصر الحديث نظرا للتطور الهائل في الصناعة والتقدم التكنولوجي وكذلك الزيادة الهائلة في عدد السكان , وهذه الزيادة يتبعها ازدياد التجمعات العمرانية مما ساعدت على ظهور عنصر جديد في التخطيط هو تلوث البيئة . وانتشار وظهور الأمراض الحديثة التابعة لهذا التطور مثل السرطان والأمراض العصبية النفسية وغيرها من الأمراض العصرية. حيث يتركز السكان في مساحات ضيقة تبدو محدده بالمقارنة مع المساحة العامة مما يؤدي ذلك إلى تضخم المدن واكتظاظ المناطق السكنية , وينتج عن ذلك زيادة تراكم النفايات والمخلفات في البيئة الحضرية وذلك بمقابل عجز الوسائل والإمكانيات المتاحة[2]. ومن الاثار المترتبة على التضخم السكاني كثرة المشاكل الاجتماعية , وتلوث البيئة اذ ترتفع نسبة الجرائم وجنوح الاحداث ومشاكل السكن والمرور والتفكك الاسري ويظهر التوزيع غير العادل للحياة المريحة وحرمان عدد هائل من الناس من نعم الحياة , و تصبح الحياة البشرية غير إنسانية اذ يعامل الناس كأعداد فقط تظهر بينهم العزلة الاجتماعية

[1] فوزي عبد سهاونه, جغرافية السكان , عمان , دار وائل للنشر والتوزيع , 2003, ص 99.

[2] علي فاعور , افاق التحضر العربي , دراسات وابحاث , بيروت , دار النهضة العربية , 2004, ص 224.

فيشعرون بعدم أهميتهم الإنسانية وكرامتهم فيصبحون سلبيين في علاقاتهم والتي تتميز بخلوها من المشاعر والأحاسيس الإنسانية وكل هذا يخلف التعاسة وعدم الضمان والاستقرار، كما ان الزيادة المستمرة في اعداد السكان ، سواء في المناطق الريفية او الحضرية تميل الى زيادة مشكلات الحياة , وذلك لان زيادة السكان في مكان معين ، يؤثر على المجتمع كله من جوانب عدة , حيث تتعادل النظم والمؤسسات الاجتماعية ، و تتأثر العمليات الاجتماعية صعودا وهبوطا حيث تؤدي الزيادة السكانية الى تغيرات اجتماعية[1]. ان التزايد السكاني في العالم له الأثر الأكبر في ظهور مشكلات البيئة فبعد أن كان عدد سكان العالم في عام 1950 (2521000000) شخص أصبح عددهم في عام 2000م (6055000000) شخص. فضلا عن ان النمو الانفجاري للسكان لا يعكس أثره فقط على نقص الغذاء إنما يتعدى الى حدوث أزمات في الطاقة , وتلوث الهواء والماء والتربة ونقص في الثروة المعدنية وفي الماء الصالح للاستخدامات المختلفة , ونقص في المواد المتجددة , ومشكلات اجتماعية وان نسبة تزايد مختلف مصادر التلوث اكثر ارتفاع من نسبة زيادة السكان،[2] وتعتبر الزيادة الانفجارية للسكان من اكثر العوامل تهديدا للبقاء الانساني , ولنوعية الحياة , ولنوعية البيئة الانسانية , وهذه الزيادة غالبا ما تتجاوز الموارد الطبيعية في المستقبل القريب , وتهدد احباط الجهود الرامية الى التنمية وابتلاع نواتج في المجالات المختلفة، ولمشكلة زيادة السكان مترتبات خطيرة , بعضها قصير المدى والآخر بعيد المدى اذ تتضح النتائج قصيرة المدى بالنسبة للدول النامية التي سوف تجد نفسها مغلولة بدائرة الفقر التي قد لا تتضح معها و وجود التنمية الصناعية والتكنولوجية والاجتماعية ,اما النتائج بعيدة المدى والأكثر خطورة لأنها مرتبطة بكميات استهلاك الغذاء , ومما يؤثر على بقاء الانسان وتعرضه للخطر الشديد، ونتيجة الى تزايد اعداد سكان المدن قلت المساحات الشاغرة والطبيعية التي يجب ان تترك متنفساً للمدينة

[1] حسين عبد الحميد رشوان , التغير الاجتماعي والمجتمع , الاسكندرية , المكتب الجامعي الحديث , 2008, ص 229.

[2] علي حسن موسى , التلوث البيئي ،بيروت ،دار الفكر المعاصر،2000, ص 74.

وسكانها ، فهدمت كثير من الابنية القديمة والجميلة بفعل الاهمال وملوثات الجو وبنية بدل منها عمارات تجارية ارتفعت عاليا وأصبحت نشازاً وسط الابنية الاصلية في المدينة،[1] و تشكل زيادة السكان خطر على البيئة الاجتماعية اذ تؤدي الى زيادة عدد العاطلين والمعدمين الذين يشكلون الطبقات الدنيا في المجتمع وهؤلاء على استعداد في معظم الاحوال لان يتحولوا الى مجرمين لتحسين مستوى معيشتهم المتدنية كما تظهر جماعات العنف ويظهر ذلك بصورة واضحة في الدول النامية , وكذلك لزيادة التوسع الحضري على حساب الريف نتائج تتمثل بمشكلات معقدة منها نشأت الإحياء الفقيرة والمتخلفة ومشكلة نقص مياه الشرب النقية وعدم توازن شبكات المجاري والكهرباء وازدحام المواصلات, وقد زادت هذه المشاكل حدة من خلال الهجرات الغير متحكم فيها والغير موجهة ذلك مما دفع السكان لإقامة مساكن غير مخطط لها تشوه منظر المدينة , اذ تعاني هذه المناطق من مشكلات عجزت السلطات الحكومية من التحكم فيها نتيجة للزيادة السكانية المهاجرة يوميا،[2]وتؤدي الزيادة السكانية الى تأثير سلبي على مستوى الخدمات المختلفة سواء التعليمية او الصحية او الترفيهية , مما يؤدي الى صعوبات معيشية وضغط على اوجه الحياة في المجتمع في المجالات المختلفة سواء في مجال الإسكان والمرافق العامة ووسائل النقل والمواصلات ومياه الشرب .... الخ وما يترتب عليه من مشكلات اخرى تتمثل في البطالة والبطالة المقنعة وارتفاع نسبة الاعالة , وزيادة معدلات الجريمة والجنح والإمراض الاجتماعية المختلفة , كما يؤدي تزايد السكان الى حدوث مجاعات ونسب عالية من الوفيات وانتشار الأوبئة والأمراض المزمنة، فإذا كانت مشكلة الانفجار السكاني , من مشكلات الدول النامية بالدرجة الاولى , فان مشكلة التلوث تعتبر مشكلة المعمورة بصفة عامة والدول المتقدمة(الصناعية) بصفة خاصة , اذ اصبح التلوث يمثل الوجه القبيح للتقدم الصناعي غير المرشد بيئيا , اذ ارتبط التلوث بوصفه مشكلة بقيام الانقلاب الصناعي وما صاحبه من تطور وتكثيف استخدام مصادر الطاقة على نطاق واسع

[1] زين الدين عبد المقصود , التخطيط البيئي ومفاهيمه ومجالاته , مجلة القضايا البيئية , العدد6 , 1982, ص 19-20

[2] عبد العظيم احمد عبد العظيم , الاسلام والبيئة , الاسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة , 1999, ص 84-85 .

حيث اصبح بمثابة الوليد غير الشرعي للثورة الصناعية،[1] وان منشأ كل ما يهدد التجمعات الطبيعية على كوكب الارض هو في الغالب الانفجار السكاني الرهيب للبشر ولا يقتصر وجود الاعداد البشرية والمتضاعفة على البلدان النامية فحسب بل ان المشكلة تشمل جزء من البلدان المتقدمة لان هذه المشكلة تمثل اهم اسباب التلوث البيئي بشكل عام، فضلا عن ذلك فان الزيادة السكانية تضغط بدرجة مخيفة على البنية الاساسية الامر الذي يؤدي الى تلوث مياه الشرب وتكدس القمامة وخاص في العشوائيات مع كل ما يسببه ذلك التلوث من اثار بيئية وصحية مدمرة للإنسان والمجتمع، [2]وتكمن الخطورة في النمو المتسارع للسكان بحجم سكان العالم بأنها تسير جنب الى جنب مع تنامي دائرة الفقر , فان أي زيادة في حجم السكان تحيد بالضرورة أي ارتفاع نوعي في مستوى المعيشة فعندما يتضاعف حجم مجتمع ما فان مضاعفة الانتاجية في ذلك المجتمع لا تكاد تحقق مكسبه , اضافة الى ذلك ان الفقر بحد ذاته يمارس ضغطا على البيئة فعندما يوجه الافراد اهتماماتهم الرئيسية في توفير الحاجات الاساسية اللازمة لبقائهم , فأنهم يستهلكون كل ما يمكنهم الحصول عليه من حيوان ونبات دون اهتمام يذكر من نتائج بعيدة المدى التي تترتب على سلوك من هذا النوع مما يؤدي الى تعريض المجتمع الى مخاطر حقيقية في الحاضر والمستقبل، ان الانسان الذي يعيش فوق الأرض هو جزء من البيئة بتأثيره عليها واستغلاله لها او اقدامه على الإساءة اليها بتلويثها بالدخان والنفايات والأوبئة , ويمكن ان نعد حالة الكثافة السكانية او الانفجار السكاني نوع من الواقع اذ ان ازدحام السكان له أثاره المتعددة في مجال الاستغلال المكثف للبيئة , و ان هذا الازدحام يؤدي الى كثرة الدخان والنفايات والأوبئة ما يؤدي بدوره الى تناقص نقاء البيئة[3]

2. المناطق المتخلفة تحت الدولاتية:

[1] فؤاد الصالح , التلوث البيئي اسبابه واخطاره ومكافحته , دمشق , دار جفر للنشر والتوزيع , 1998 , ص 73-74 .

[2] فتحي محمد الشرقاوي , البيئة والمجتمع المصري, الاسكندرية , دار المعرفة الجامعية , 2009، ص 238.

[3] خالد الجابري , التنشئة البيئية للاسرة , بغداد , بيت الحكمة , 2001 , ص 40.

ان قضية التلوث البيئي لا تقتصر على المجتمعات النامية فحسب ؟ إنما تمتد لتشمل المجتمعات المتحضرة والنامية على حد سواء , بل ان التلوث البيئي اصبح ظاهرة صارخة تدعونا للحذر والانتباه ليس في البيئة الحضرية فقط , لكن في البيئة الريفية أيضا , وهي بيئة الهواء النقي والماء الصافي والجو الهادئ . بيد ان قضية التلوث البيئي تبدو أكثر إلحاح في دول العالم النامي نظر لنقص الامكانيات التكنولوجية والمادية والثقافية وضعف الموارد وعجزها عن توفير الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان بل وأكثر من ذلك مازالت المجتمعات تعاني من تدني مستويات الخدمات الاجتماعية والصحية . وتكدس السكان في الإحياء الشعبية المتخلفة وانتشار المناطق العشوائية، وتعرف الإحياء الهامشية او العشوائية بانها عبارة عن مساكن مؤقته مقامه بدون ترخيص رسمي , وعلى ارض لا يملكها القاطنون بها وتقع هذه الاراضي عادة في الاطراف وليس قرب او وسط المدينة, فهي مناطق جديدة انشئها ساكنوها لحماية انفسهم بالحد الادنى من الموارد وتكون محرومة من الخدمات الكافية ومكتظة بالسكان[1]، وقد لا يتوفر في هذه الاحياء العشوائية أي مرافق او خدمات , وهي في معظمها مناطق يقيم فيها المهاجرين الفقراء الذين وفدوا من الريف الى المدن الكبيرة بحثا عن فرص العمل التي تكفل لهم موردا ثابت ومناسب للحياة , وبما ان اولئك المهاجرين لا يمكنهم السكن في الاحياء السكنية التي ترتفع فها اجور المنازل عن الحد الذي يمكنهم دفعه , فانهم يستولون على أي ارض خاليه سواء في وسط المدينة او اطرافها ويقيمون عليها اكواخهم لترتفع نسبة الاحياء العشوائية في الدول النامية , فهي تمثل 25% – 49% من سكان كركاس عاصمة فنزويلا والمكسيك ومانيلا في الفلبين وبغداد في العراق واسطنبول في تركيا، ويبرز تأثير البناء العشوائي على البيئة العمرانية خلال احداثه تشويه للصورة البصرية بسبب انعدام القيم الجمالية في تصميم المباني السكنية , ويعود سبب غياب الطابع الجمالي عن العشوائيات كونها نتيجة جهود ذاتية في البناء واعتماد السكان على اساليب بسيطة وقديمة في ان واحد , ما لا شك

[1] محمد علي بهجت الفاضلي , العشوائيات السكنية مشكلات وحلول , الاسكندرية , دار المعرفة الجامعية , 2000, ص 9

فيه ان اهم اسباب انتشار البناء العشوائي هو ضعف المستوى الاقتصادي للسكان والخلفية الاجتماعية الريفية في الغالب , فضلا عن ضعف المتابعة والتخطيط من قبل البلديات , لقد مثلت العشوائيات الوجه العمراني القبيح للشكل والمضمون للمدينة اذ اثرت المساكن المتناثرة على الصورة البصرية للبيئة لتشكل بذلك تلوث بصري ويمثل التلوث البصري كل المناظر والصور المتعلقة في المباني ومجاوراتها الخالية من القيم الجمالية والتي تؤذي المتلقي او المشاهد لهذه الاعمال , ومع مرور الوقت واستمرار وجود العشوائيات وتوسعها يبدأ المشاهد لها بتقبل هذه الصور نتيجة تأثيرها عليه من خلال فقدانه الى الاحساس بالقيم الجمالية ليحل محله شعور بالرضا والقبول للصورة البصرية غير الجميلة لتلك المباني وقبولها كواقع حال للمدينة،[1] ولقد ادى عجز الدولة بسبب الحروب عن توفير السكن الملائم لشرائح المجتمع من ذوي الدخل المحدود وعدم فسح المجال للقطاع الخاص لدخول قطاع الاسكان وإنشاء المشاريع السكنية الى تفاقم الازمة السكنية في العراق ولجوء الكثير من الاسر سواء محدودة الدخل او الفقيرة من الاعتماد على جهودها الذاتية لحل مشكلة السكن بإقامة المناطق العشوائية متجاوزين بذلك على الاراضي الحكومية او الخاصة , ومع مرور الوقت ازدادت المناطق العشوائية داخل المدن وما حولها حتى اصبح من الصعب ازالتها وتوفير الاسكان البديل لسكانها، وفي تقرير اجري في عام 1994 حيث كشفت منظمة الصحة العالمية في جنيف النقاب عن ان تلوث البيئة في المناطق العشوائية , يعتبر المسؤول الأول عن ازدياد حالات العنف والإرهاب والإدمان في الدول النامية وأوضح التقرير ان المسكن الجيد والمناسب من الناحية الطبيعية والاجتماعية يوفر للإنسان الصحة الجيدة سواء من الناحية النفسية او الجسمية , وأشار التقرير الى انه من بين الامراض الخطيرة الناتجة عن تلوث البيئة في المناطق العشوائية هو الاكتئاب وإدمان الادوية والخمور وانتشار حالات الانتحار وسوء معاملة الاطفال وكثرة الخلافات بين

[1] زينب سلمان شمه , د. لؤي طه , دور الاسكان العشوائي لأحداث ظاهرة التلوث البصري , المجلة العراقية للهندسة المعمارية , اصدار 19,20,21 مجلد 6 , 2010 . ص 1.

الازواج وزيادة حالات الانحراف والتطرف وظاهرة الاغتصاب , وتتنامى في تلك المناطق طبق للتقرير ظاهرة العنف ضد الاشخاص , ويربط التقرير بين السلوك العنيف وعوامل الضغط البيئي كالضوضاء والازدحام وتلوث المياه والتصميم الهندسي الرديء وعدم توافر الظروف البيئية المناسبة.[1]

ومن الآثار الناتجة عن الاقامة في الأحياء الهامشية او العشوائية هي:

أ. انتشار الامراض والأوبئة نتيجة الازدحام وجريان مياه المجاري في الشوارع وقلة المياه الصالحة للشرب وقلة العناية الصحية.

ب.مسببات الانحراف متوفرة في هذه الاحياء باعتبار ان الحي هو اهم عوامل الاجرام وان اثره لا يختصر على الاحداث فقط اذ ان الكبار ايضا يتأثرون به , فالحي الفاسد او المنحط يشكل منطقة جغرافية اجرامية تزود الاطفال والكبار على حد سواء باتجاهات قد تساعد على الجنوح والإجرام .

ج. يعاني سكان المنطقة من البطالة .

د. انتشار ظواهر سيئة بين الاطفال مثل التدخين , وشرب الخمر وذلك نتيجة لعوامل مثل وجود الاطفال والشباب خارج المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة بسبب تسربهم منها او عدم التحاقهم بها اصلا ووجودهم خارج الاسرة في اغلب الاوقات لضيق المسكن , وعدم التحاقهم بالمؤسسات الاقتصادية بسبب صغر سنهم او عدم توفر العمل،وكذلك تحظى المناطق العشوائية بخاصية منفردة بالتلوث البيئي تتمثل في مظاهر التلوث والسلوكيات المرتبطة به , اذا تعاني هذه المناطق من اكوام القمامة الملقاة في الشوارع وعلى جانبي الطرق وعلى النواصي , ونظرا لعدم توفر عمال النظافة من جهة ولضيق الشوارع في المنطقة العشوائية من جهة اخرى والتي لا تسمح بدخول سيارات نقل القمامة فان كل ذلك يؤدي الى تراكم النفايات لأيام

[1] عدلي السمري , المشكلات الاجتماعية ،عمان , دار المسيرة للطباعة والنشر , 2010 , ص 140 .

متتالية ما يسبب روائح كريهة وانتشار الذباب والبعوض وهي كلها من المظاهر الخاصة لتلوث البيئة . وعدم المحافظة عليها وبالتالي عدم محافظة الانسان على نفسه،[1] فضلا عن ذلك كثافة السكان العالية في كتلة سكنية متقاربة المباني يسبب ازدحاما شديد داخل البيوت مما يجعل كثافة الحجرة الواحدة في بعض الاحيان يستوعب لخمسة اشخاص او اكثر واستعمال لنفس الحجرة للنوم والمعيشة وسماع الراديو او مشاهدة التليفزيون واستكثار الدروس , ولا شك ان ذلك يسبب تلوث شديد في نواحي متعددة صحياً وسمعياً وبصرياً بالمنطقة، كذلك يؤثر السكن على المستوى الصحي للسكان ويؤثر تأثيراً مباشراً على صحة الفرد , اذ ان ضيق المسكن وسوء بنائه وعدم توفير التهوية الكافية وإمكانيات دخول اشعة الشمس ينعكس بشكل ضار على من يعيش فيه من افراد كما ان افتقار المسكن الى وسائل الاغتسال والصرف الصحي يساعد على سرعة انتشار الامراض المعدية وتسبب اضرار صحية لهم، وارتبطت معظم المناطق العشوائية بانتشار الجريمة باعتبارها بيئة مناسبة للأجرام والمجرمين ومركز تصدير الجريمة بمختلف انواعها وتؤكد الدراسات ان المناطق العشوائية تزداد فيها معدلات الجريمة وتنتشر فيها الانشطة الاقتصادية غير المشروعة وتصعب السيطرة على بعض المناطق العشوائية لعدم توفر اجهزة الضبط الاجتماعي وأصبحت هذه المناطق مكان للخارجين عن القانون والمتاجرين بالمخدرات ونقطة جذب للكثيرين من اصحاب حالات الفساد الاجتماعي ومصادر ازعاج للأحياء المجاورة لها وقد تتحول تلك المناطق الى بؤرة للتطرف والعنف والإرهاب، و ان ظاهرة الامتداد العشوائي للمساكن قد فرضت تحديات جديدة في مجال الصرف الصحي والإمداد للمياه النقية الصالحة للشرب , ومن هنا يمكن القول ان المشكلات قد تجاوزت التخطيط وسبقته وربما تحكمت به ووجهته بدلا من ان يحدث العكس،[2] وهناك عدة اسباب ادت الى ظهور المناطق العشوائية او المتخلفة منها:-

---

[1] محمد عباس ابراهيم , التنمية والعشوائيات الحضرية , الاسكندرية , دار المعرفة الجامعية , 2008, ص 223.

[2] ابراهيم عبد الهادي المليجي, الرعاية الاجتماعية والقضايا المعاصرة , الاسكندرية , مكتبة بستان المعرفة للنشر , 2007, ص 78.

أ. الزيادة السكانية , والتضخم السكاني , وعجز الموارد والإمكانيات عن مواجهة هذه الزيادة.

ب. الهجرة الداخلية غير المخططة من الريف الى الحضر .

ج. امتداد بعض القرى المحيطة بالمدن وخاص المدن الكبرى نظرا للتضخم السكاني .

د. انتشار وإقامة بعض الصناعات خارج النطاق العمراني للمدن وعدم توفر السكن المناسب للعمال .

هـ. ارتفاع اسعار الاراضي وارتفاع اسعار الوحدات السكنية .

و. قصور اجهزة الادارة المحلية عن ملاحقة التعدي فور ظهوره[1] .

ولقد ادى النمو العشوائي للمدن في الاوقات السابقة الى التحام المناطق السكنية بالمناطق الصناعية , او تطويق المناطق الصناعية بحيث اصبحت الاخيرة في كثير من المدن تقع في وسط المناطق السكنية , حتى اصبح التخلص من هذا الوضع بهدف حماية البيئة امراً مكلفا ان لم يكن متعذرا، ويرى بعض المختصين والباحثين ان المناطق العشوائية هي تجمعات سكنية تنشأ من غياب التخطيط العام , وتكون محرومة من كافة انواع الخدمات الاساسية مثل الماء والكهرباء , وانعدام الامن والمدارس والمواصلات . وترى جمعية (بيه زاج) للبيئة ان انتشار السكن العشوائي يساهم في اهدار مجهودات الدولة والقطاعات الاخرى في مجال التنمية البشرية والتنمية المستدامة وان مشكلة العشوائيات اعقد من مشكلة السكن الصفيحي والذي هو ضمنيا قابل للتفكك بينما السكن العشوائي يصعب اجتثاثه ويتطلب الامر عقود من العمل وميزانيات وموارد مائية ضخمة ومجهودات كبيرة، ان الصناعة كانت السبب في ازدحام السكان في المناطق الحضرية وتنوع العناصر السكانية والاثنية , وهذا التنوع الذي يسبب التصدع الاجتماعي وظهور الجرائم على نطاق واسع يخل بالمسيرة الاجتماعية والتنموية للمدن الصناعية اذ يعاني المجتمع البريطاني الصناعي من مشكلة الجريمة التي لا توجد في المناطق

[1] وجدي شفيق عبد اللطيف , علم الاجتماع الحضري والصناعي ، مصر , دار ومكتبة الاسراء للنشر والتوزيع , 2007, ص 230.

المتخلفة من المدينة فحسب انما توجد في المناطق السكنية الجديدة ,وأمر كهذا يفسر ارتفاع نسبة الجرائم في المناطق المتخلفة والضواحي وهذا يرجع الى عامل الثقافة الفرعية الذي يمكن تفسيره بالخلفيات الطبيعية الموجودة بالمدينة الصناعية , ففي بريطانيا تتكون هذه المدن من طبقة وسطى لها قيم ومقاييس وأخلاق وعادات تختلف عن تلك التي تتسم بها الطبقة العمالية , وهذا الاختلاف والتناقض يؤثر سلبا على بنية المجتمع ويحفز الافراد في الوقت نفسه على الالتزام بالقيم السائدة او القوانين والضوابط الاجتماعية ما يدفع الكثير من الافراد الانزلاق الى هاوية الجريمة،[1] تعرف المناطق المتخلفة بأنها الأمكنة التي يتجسد فيها سوء الأحوال السكنية , وذلك لتواجد مجموعة من المباني والمساكن القديمة والآيلة للسقوط وتفتقر الى اعمال الصرف وتتسم بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة وما يترتب على وجود هذا من آثار على الامن والأخلاق،لاشك ان الفقر والبطالة من اهم الأسباب التي تجبر الفرد ولذلك ربط العلماء بين الفقر وظهور المناطق المتخلفة إلا ان الفقر وحده لا يصنع المنطقة المتخلفة , بل يضاف اليه عناصر أخرى تتمثل في سوء التغذية والمرض والجريمة والافتقار الى الطموح والآمال , ويظهر التخلف في سوء الأحوال السكنية وكذلك فان المسكن لا يصلح للسكن بأي حال من الأحوال بسبب عدم توافر الشروط الصحية فيه . ويفتقر المياه النقية الصالحة للشرب والى الصرف الصحي وعادة ما يسكن هذه المناطق عائلات متواضعة من الطبقات الكادحة التي تعيش على مستوى الكفاف وهي من العوامل التي تؤدي الى الجريمة والانحراف, ولاشك ان تحت ظروف هذه الأحوال ينخفض المستوى الصحي ويتعرض الانسان السليم لكثير من الامراض . وفي مدينة لاجوس في نيجيريا وجد ان 85% من التلاميذ مصابون بالأمراض وفي عام 1960 كان 54% من مجموع الوفيات في العاصمة النيجيرية من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام . اذ تساعد ظروف المساكن غير الصحية على انتشار الامراض

[1] فهيمة كريم زريج المشهداني , التصنيع والجريمة .، بغداد , المركز العراقي للمعلومات والدراسات , 2009 , ص 68 – 69 .

المعدية ولاسيما الهواء ,وقد لوحظ وجود ارتباط بين طول ووزن الطفل وبين حجم الحجرة في المنزل، وتقع المناطق المتخلفة في غالبية الامر على مقربة من الأراضي المنخفضة , وتزداد فيها المساكن المستأجرة والمزدحمة , وهي مساكن ترهق الاعصاب , ويؤثر على الجماعة الاسرية , هذا وعدم إيجاد المسكن الملائم يعطل كثيرا من الزيجات , او يدفع الى السكن مع اسرة أخرى , وتنتشر في هذه المناطق القاذورات والأوساخ وعدم حرص سكانها على النظافة وما يتبعها من امراض وأوبئة , وترتفع نسبة البطالة بين السكان وتنتشر الانحرافات السلوكية والإجرامية بين عدد كبير من الناس وتفتقر للمؤسسات التعليمية والخدمات الاجتماعية , التي تعالج المشكلات السكانية . وترتبط هذه المظاهر المتخلفة ارتباطا قويا وتنعكس اثارها على سلوك الناس وأنماط حياتهم الاقتصادية والاجتماعية وأسلوب تعاملهم مع غيرهم سواء من داخل مجتمعهم او من خارجه، وترتفع في المناطق المتخلفة معدلات الطلاق والوفيات والجهل والتشرد وتتسم بعدم النظافة وانخفاض المستوى الصحي وتعرض الانسان السليم للمرض الصحي والعقلي[1], وغالبا ما تخلو هذه المساكن من الهواء والنوافذ وينام الأطفال على الأرض وإذا مرض احد الافراد فسرعان ما ينتقل المرض الى غيره بالعدوى واعتماد العائلة على المساعدات الحكومية وانتشار الامية والبطالة والفقر والإدمان على المسكرات والأمراض العقلية وضعف الروابط العائلية وحرمان أبنائها من التعليم . وتتميز طريقة الحياة في المناطق المتخلفة بعدم الاكتراث واللامبالاة بمجابهة المشاكل المشتركة الى غير ذلك من عوامل التفكك الاجتماعي و يعود السبب الى ان اغلب سكانها من الغرباء والمهاجرين وقد تكون قائمة على المعرفة المباشرة والعلاقات المتبادلة بين السكان اذ كان البناء الاجتماعي فيها على أساس عائلي ويترتب على هذا كله اثار على الامن والأخلاق وكلما ابتعدنا عن هذه المناطق الى غيرها مما يتجه فيها المستوى الاجتماعي الى الارتفاع فان الانحراف يتناقص معدله، وفي

[1] محمد احمد بيومي , علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها , الإسكندرية , دار المعرفة الجامعية , 1987، ص 287 – 291 .

ضوء ما سبق يتضح لنا ان مشكلة العلاقة بين الانسان والبيئة في حد ذاتها مشكلة اجتماعية لذا فمن الضروري ان يكون للإنسان دوره في عدم الإخلال بالتوازن البيئي وهو ما يشكل تحدي امام أي جهد يبذل لإصلاح هذه العلاقة المعقدة فضلا عن ان للتلوث اثاره الاجتماعية والاقتصادية الامرالذي يتطلب لمواجهة كل هذه الاشكال من التلوث جهودا مضنية للعمل مع الانسان ومن اجل الإنسان.[1]

3. النفايات المنزلية والصلبة

تعرف النفايات المنزلية بأنها تلك النفايات الصلبة الناتجة عن سكان البيئة الحضرية والموضوعة في قمامات فردية او جماعية،[2] تعتبر النفايات عامل اساسي في تدهور البيئة الحضرية وذلك لما ينجم عنها من مشكلات تهدد سلامة المجتمع الحضري ويشمل التلوث بالنفايات صورعدة منها التلوث بالقمامة والنفايات الطبية والسائلة والنفايات الصلبة والنفايات الاشعاعية , ويقصد بالتلوث بالقمامة بأنها مخلفات الانسان في حياته اليومية من ورق ومواد عضوية ومعادن وزجاج وغيرها , وتتزايد خصوصا في البلدان النامية في ظل التضخم السكاني , ونتيجة لغياب الوعي الصحي وضعف نظم جمعها والتخلص منها , قد تؤدي الى اضرار جسيمة مثل انتشار الروائح الكريهة والتسبب في اشعال النيران والحرائق الى جانب تكاثر الجراثيم والأمراضK ويؤدي تراكم النفايات داخل المدن الى اثارة مشاعر السخط بين السكان , مما يدفعهم الى القلق والتوتر على الصحة العامة خلال انتشار الامراض والأوبئة ما يقلل فرص الاستمتاع بالقيم الجمالية والحضارية المختلفة , و تقوى في نفوس افراد المجتمع الحضري مشاعر الاحتجاج والمطالبة بتوفير الحد الادنى اللازم من المحافظة على نظافة البيئة الحضرية , وتؤدي كل هذه الامور وغيرها الى انتشار حالة من الملل وضعف الولاء

---

[1] جمال شحاته حبيب , د. مريم إبراهيم حنا , الخدمة الاجتماعية المعاصرة , الإسكندرية , المكتب الجامعي الحديث , 2011، ص 450 – 451 .

[2] ministere des amenagement du territoire et de ienvironnement, manuel dinformation sur la gestion des dechetssoli des urbains, cooberation techniqueallen ,alger –juillet , 2001 ,p.27.

والانتماء وفتور تحمس الجماهير للمشاركة في الاعمال العامة والإجادة فيها فيؤدي هذا الاحساس الى زيادة الاضطرابات والتوترات الاجتماعية، [1]وتمثل مشكلة تراكم النفايات (القمامة) في المناطق الحضرية و الاحياء الفقيرة تحديا بيئيا خطيراً اذ يكون تجميع النفايات منعدم بسبب الامتداد الحضري العشوائي وعدم كفاية البنية الاساسية , كما تتعقد عمليات جمعها بسبب مشكلات القصور في المعدات والتجهيزات والإمدادات وهذا يظهر بشكل واضح في الاحياء الفقيرة والمزدحمة فبينما تواجه الاحياء الفقير مشكلات صحية حادة , تقتصر المشكلات في احياء اصحاب الدخل المرتفع على النواحي الجمالية، ان مشكلة النفايات تبدأ عند خروجها من المصنع او المنزل وأنها بمجرد رميها في اي مكان , في الطريق او البحر او النهر سترتد تلوثا فهي تبدأ بالتفكك بسرعة وهذا التفكك يؤدي الى مضاعفات خطيرة بيئية واقتصادية وصحية يصعب إحصاء أضرارها وأخطارها، فضلا عن ذلك ان خدمات جمع النفايات البلدية غير كافية في معظم المناطق السكنية في مدن العالم الثالث وتقدر نسبة تتراوح 30% – 50% من النفايات الصلبة تتولد في المراكز الحضرية من دون ان تجمع مسببة بذلك امراض كثيرة لأفراد المجتمع،[2]و يؤدي تطور النمو العمراني وزيادة الكثافة السكانية في البيئة الحضرية والمطالب الاستهلاكية للسكان الى تراكم الفضلات والنفايات الصلبة , حيث تنتج الفضلات من الانسان ونشاطاته المختلفة وتستقر على سطح الارض وتشوه جمالها،[3]ولقد ادت الزيادة الهائلة في الاستهلاك الى زيادة مضطردة في حجم المخلفات التي يجب التخلص منها كل يوم خاصة في المدن الكبيرة المكتظة بالسكان وتمثل هذه المخلفات عبئاً كبيراً على كاهل القائمين على امر هذه المدن , فكمية النفايات الصلبة التي ترفع في مدينة القاهرة مثلا

---

[1] علي ليله , محمد السيد عامر , المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية , الاسكندرية , المكتب الجامعي الحديث , 2002 , ص 285.

[2] صباح محمود محمد , تلوث البيئة ,ط1 , الاردن , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , 2001 , ص 181.

[3] ابراهيم سليمان عيسى , تلوث البيئة اهم قضايا العصر المشكلة والحل , ط2 , القاهرة , دار الكتاب الحديث , 2000, ص 45.

تبلغ اكثر من 5000 طن يوميا والتي تشمل النفايات الضارة في المستشفيات او غير ضارة من مخلفات صناعية، وكما تشير الدراسات ان المدن الامريكية تخلف ما يفوق 30 مليون طن سنويا من الورق ومنتجاته , وان هناك 5,2 بليون طن من النفايات المنزلية سنويا،[1]ان النفايات المنتشرة على الطرقات وفي الاماكن العامة, والدخان الصناعي المتصاعد في الفضاء , وهدم المعالم الطبيعية الاثرية , وتدفق مجاري المياه المبتذلة في عمق التربة او على الشاطئ والضجيج المتأتي من الموسيقى الصاخبة ومن المحركات والسياحة المتوحشة اي غير المنضبطة تمثل جميعا عناصر تلوث للبيئة وتهدم المحيط الذي يعيش فيه الانسان وتلوث الانسان وتهدد كيانه وحياته بالذات.

4. انخفاض المستوى التعليمي (الامية)

لا شك ان تدني المستوى التعليمي والثقافي لافراد المجتع له اثر في تفاقم مشكلات تاوث البيئة لقلة الوعي والثقافة البيئية وعدم ادراكهم لخطوره هذا المشكلة ؛ولذلك فان حماية وسلامة البيئة مسؤولية كل مواطن مما يتطلب وعيا اعلاميا بيئيا تربويا،لذلك يجب تطوير الوعي البيئي عند الفرد للتعامل مع البيئة بحكمة ورشد، [2]الامية تعد مشكلة من مشكلات البناء الاجتماعي ليس في الريف فقط انما نجدها مشكلة خطيرة في المدينة ,اذ ان كثيرا من سكان الحظر اميون ويعيشون في خرافات التقاليد البالية،وتلعب هذه العوامل دورها في دفع الانساب الى السلوك الانحرافي، وكذلك فان حق التعليم منصوص علية في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يقرر فيه ان الجهل يعوق الانسان عن تحقيق ذاته فالانسان اذا ظل جاهلا فانه لا يستطيع ان يساهم في العمل الانتاجي في المجتمع الذي ينتمي اليه . وتدفع الامية الجنس البشري الى ان يعيش بمعزل عن العالم وهذا الشطر المعزول عن العالم هو اشد الناس فقرا واقلهم طعاما

---

[1] R.Hwagner,Environment and Men,Newyorke , w.w.norton and cumbnay – nc, 1974.

[2] بشير محمد عربيات , د. ايمن سليمان مزاهرة , التربية البيئية ، عمان , دار المناهج للنشر والتوزيع , 2004, ص 15.

وادناهم حظاً من الرعايه , والامية تجعل الانسان غائبا عن اللحظات التاريخية التي يعيشها في مجتمعه , وتشير مصادر اليونسكو الى ان قرابة نصف التلاميذ في المرحلة الابتدائية في كافة انحاء العالم تقريبا يتركون المدرسة قبل اتمام دراستهم او انهم لايتمنونها الا بعد الرسوب بثلاثة اعوام , والمشكلة لا تقتصر على الدول النامية فحسب بل هي مشكلة الدول المتقدمة ايضا . ولكن معدلات الامية تختلف باختلاف الدول وهي تتأثر بثلاثة عوامل اساسية , الخلفية التاريخية , والنمو الاقتصادي , وتكامل تنظيمها الاقتصادي، [1]ولظاهرة الامية العديد من الاسباب اهمها الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة والتي تجعلها لا ترسل الابناء الى المدرسة او تجبرهم عن الانقطاع نظراً لحاجتهم المادية , حيث يقوم الافراد بالعمل ومساعدة الأسرة ولا سيما في المجتمعات والاحياء الفقيرة حيث اثبتت الدراسات ان الاسرة الفقيرة وبنسبة 40% يعانون من مشكلة الامية لاسباب اقتصادية واجتماعية بالدرجة الاولى وتنفي في الاحياء الراقية اذ يستطيع اصحاب الدخل المرتفع والقادرين على التحمل نفقات التعليم أي كانت هذه النفقات،[2] فضلا عن ذلك ان سيطرة الامية مرتبطة بظروف المجتمع مثل عدم الاهتمام بالمناهج الدراسية وعدم ملائمتها للحياة حيث ان نظام التعليم يخلق مواطناً يعرف القراءة والكتابة دون ان يتعلم ما يهم البيئة ويربطه بها ليعيش فيها كمزارع او صانع او مثقف، وكذلك فان الحد من مشكلات التلوث البيئي يتم عن طريق نشر الوعي البيئي الذي يتمثل في مساعدة الافراد والجماعات على اكتساب الوعي والتفاعل مع البيئة ومشكلاتها وبناء الفرد الواعي والايجابي والمساعدة على اكتساب القيم الاجتماعية والمشاعر القوية وغرس رح المشاركة الايجابية والعمل على تطوير الشعور بالمسؤلية وظرورة المساهمة في وضع الحلول الملائمة للمشاكل البيئية المختلفة، كذلك تشير الدراسات ان لظاهرة الامية علاقة ولمتغيرات الظروف الاسرية مثل حجم الاسرة , وفاة احد الابوين , الطلاق , وما يرتبط به من تفكك الاسرة , ولهذه المجموعة من الاسباب طبيعتها المتميزة من بوصفها تركز اساسا على الجوانب الانفعالية

[1] حسين عبد الحميد رشوان , التربية والمجتمع , الاسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة , 2005 , ص60.

[2] شبل بدران , التربية والمجتمع , الاسكندرية , دار المعرفة الجامعية , 2003 , ص143- 144.

والسلوكية في الاسرة , وتنصب على ما اذا كانت الاسرة توفر الجو الطبيعي الذي يتيسر فيه اشباع حاجات الفرد المادية والنفسية , وانها تتسم بالتفكك او الصراع او الحرمان , مما يكون له انعكاساته النفسية السالبة على نمو شخصية الفرد , وعلى تحمل اعباء مسئوليات الانتقال الى مستويات أعلى من النضج وهذه العوامل قد ترتبط بالفعل بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للاسرة احيانا و تعمل ايضا بشكل مستقل عنه ما يبرر انفرادها بمعالجة مستقلة.

5. الحروب

من المعروف ان الحروب قد ينتج عنها انحدار بيئي يهدد الامن القومي فالبيئة جزء لا يتجزأ من مسببات الحروب اذ تعد الصراعات حول الموارد الطبيعية والمعادن وحقوق المياه بمثابة العوامل المحركة للنزاعات الدولية , وقد استعملت البيئة كسلاحاً عبر التاريخ اذ التجأ الرومان والمغول نحو تدمير بيئة اعدائهم اثناء حروبهم واتخذوا ذلك كوسيلة لكسب هذه الحروب , ولا يخفى على احد مدى الضرر الذي تتعرض له البيئة من اثر الحروب حيث تعتبر البيئة هي الضحية الاولى للصراعات الدولية , ولقد اكد البند (24) من اعلان ريو عام 1992 ان الحروب تعد نشاط هدام للتنمية المستدامة وبالتالي فهي عدو للبيئة،[1] وترتبط الخسائر القادمة التي تتعرض لها البيئة في حالات الحروب بمدى الخطورة والشراسة التي تتصف بها الاسلحة المستخدمة من قبل الجيوش المتحاربة , اذ ان تنوع هذه الاسلحة له مردود سلبي على البيئة، ان ما تعرض اليه العراق ابان العقدين الاخيريين بسبب الحروب يعد تدهوراً بيئياً حقيقيا وبالأخص تدمير نظم المياه والصرف الصحي والأضرار الفادحة التي لحقت بالبنية التحتية مما ادى الى زيادة مستويات عالية من التلوث والأضرار الصحية فضلا عن انقطاع التيار الكهربائي وإيقاف المضخات التي تعمل على ازالة مياه البالوعات وتدوير المياه الصالحة للشرب فضلا عن المخلفات الطبية التي تؤدي الى انتشار وتفشي الامراض والأوبئة وان من

[1] فتحي اسماعيل حوقه , د.ساميه محمد بيومي , مصر , المكتبة المصرية , 2010 , ص 99 – 100.

اخطر انواع التلوث البيئي التي شهدها العراق اثناء الحروب هو اليورانيوم المنضب،[1] ونتج عن ظروف العدوان واستمرار الحصار بكل اوجهه الاقتصادية والتقنية والعلمية الى ظهور انواع من التلوث للبيئة العراقية ومنها التلوث الجرثومي حيث يعد من اشد انواع التلوث خطورة نظرا لتأثيره المباشر على الصحة العامة حيث يؤدي وجود البكتيريا والجراثيم الممرضة الاخرى كالطفيليات الى انتشار الامراض الانتقالية والمعدية , ولقد تسببت عمليات القصف الهمجي للمنشأة التي تمثل البنية الأساسية إثناء العدوان الثلاثيني واستمرار الحصار الى ظهور نسب عالية من التلوث الجرثومي في مياه الشرب

فضلا عن ذلك فان عملية تدمير الطاقة البشرية استمرت بفعل التلوث البيئي الخطر ففي دراسة تناولت اراء 400 طبيب اختصاصي تبين ان امراض كالأورام والسكري وضغط الدم وسرطان الدم وتحلل العظام والإصابة بفطريات غريبة ازدادت على نحو واضح كما تشير الدراسة الى ان تلك الامراض تتجه نحو التعاظم والزيادة , وكذلك ارتفاع معدلات وفيات الاطفال دون سن الخامسة من 2,8 بالألف عام 1990 الى 16,6 بالألف من عام 1993 , ان الاضرار الاخرى التي الحقها العدوان بالطاقة البشرية كثيرة جدا . فقد تقلص الانفاق الحكومي على قطاع التعليم اذ انخفضت نسبة القيد لجميع مراحل التعليم للأعمار من 6 – 23 سنة من 55,7% عام 1990 الى 43,1% عام 1993 وارتفعت نسبة النساء الاميات من 15 – 45 سنة (من 863756) عام 1990 الى (829590) عام 1993 ان تدمير الطاقة البشرية للنظام الاجتماعي كم ونوع يعني سلب النظام الاجتماعي قدرته على التكيف الايجابي الفعال للبيئة،[2] ان التلوث البيئي تسبب في تدمير المؤسسات الصحية والتربوية والثقافية كل هذا ادى الى مشكلات ومخاطر اجتماعية ونفسية جسيمة كالبطالة وأزمة السكن والنقل وصعوبة الاتصال وتفاقم الحاجة الى الغذاء والماء والكهرباء كما ادى احساس المواطن

[1] مثنى عبد الرزاق العمر , نظرة تحليلية للأثار البيئية للعدوان على العراق ، بغداد , بيت الحكمة , 2001 , ص 233.

[2] كريم محمد حمزة ، الابعاد البيئية للعدوان على العراق، بغداد ،بيت الحكمة،2001 ، ص 346.

بالخطر الى حراك سكان عشوائي ان تدمير البيئة المشيدة يعني مصادرة التسهيلات المتاحة فيها مقابل تعظيم مصادر الخطر في البيئة الطبيعية، ومن جانب اخر فقد ادى القصف الجوي اثناء الحرب الى هجرة ابناء المجتمع من المدن بحثاً عن الامن . مما ادى الى اختلال النظام الاجتماعي وظهور حالات عديدة من الانحراف داخل المجتمع،[1] مما تسبب ذلك في هجرة عشوائية وجماعية للسكان بحثاً عن الامن والسلامة حيث انتقلت اعداد لا تحصى من المواطنين تاركين سكناهم الى مناطق نائية وهذا النوع من الهجرة العشوائية له كثير من المحاذير والمشاكل البيئية والصحية . فضلا عن ذلك عدم الاستقرار الذي تعيشه العوائل وما تمثله من سلبيات نفسية واجتماعية عديدة فان هؤلاء السكان يضطرون الى استهلاك مياه ملوثه وغير صالحة للشرب، ولقد ادى تدمير البنى الارتكازية الى نقص الحاد في الموارد المستوردة والى حدوث انخفاض في الانتاج وفي فرص العمل اذ ارتفعت اسعار المواد الاستهلاكية بشكل كبير , وفيما يتعلق بالدخل الفردي فان مستوى الفقر في العراق الان هو اكبر منه في الهند مثلا , فضلا عن ان توزيع المواد الغذائية لا يغطي في احسن الاحوال إلا نصف الحاجات الغذائية للسكان اذ تضطر الكثير من العوائل الى بيع ممتلكاتها من اجل تكملة الحصص الغذائية المستلمة وذلك عن طريق الشراء من السوق، ان هذا الوضع ادى الى ظهور حالة سلبية وهي تدهور الحالة الغذائية للأسرة وما صاحبها من امراض تؤثر بالصحة العامة والحالة النفسية. وبسبب الظروف القاسية التي عاشها ابناء المجتمع العراقي في ظروف الحرب والحصار , مما ادى الى اضطرار بعض الطلبة الى ترك الدراسة من اجل العمل لتدبير لقمة العيش او تركها لعدم توفر المال الكافي لإكمال التعليم ما اثر هذا الجانب الى زيادة عدد المتسربين من المدارس، تتمثل اهم اهداف الحرب البيئية في جعل المعوقات ومصادر التهديد للبيئة اكثر تأثيراً من مصادر الامن والتسيير ولا شك ان لكل نظام اجتماعي قدراته على التعامل مع مصادر التهديد , وكذلك يستهدف قلب الصورة تماماً حيث انه خلال تدمير الموارد تضعف

[1] محمد رشيد الفيل , الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية ،عمان , دار مجد لاوي , للنشر والتوزيع , ص 11.

قدرة الطبيعة ذاتها على امداد المجتمع بحاجاته و تضعف قدرة النظام الاجتماعي على التكيف الفعال والايجابي للبيئة.

جهود الأمم المتحدة في حماية البيئة الدولية اثناء النزاعات المسلح

من المسلم به أن النزاعات المسلحة الأصل فيها خلافات بين طرفين أو أكثر، يرقى إلى مرتبة أكثر علوا، يمكن أن يتطور إلى احتكاك ليصل بذلك إلى بذلك إلى نزاع مسلح1، والواجب دراسة الأصل وهذا انطلاقا من تعريف محكمة العدل الدولية التي عرفت النزاع بأنه "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما" وهناك من يرى أن النزاع بالمعنى الدقيق، هي الحالة التي تضع في اعتبارها الخيار العسكري، تبدأ بالتوتر وهو حالة شيء يهدد بالقطيعة، ثم الأزمة، ثم الحرب المحدود التي يمكن لأن تتحول إلى حرب شاملة، فالنزاع يبدأ بالتوتر، لينتقل إلى طور الأزمة القصيرة أو طويلة المدى وهذه الأخيرة يمكن أن تقود إلى الخيار العسكري3، ويرى ريمون أرون أن " النزاع المسلح يدور بين وحدات سياسية يكون بينها اعتراف متبادل بالوجود والشرعية".

وفي تعريف آخر للنزاع المسلح الدولي بأنه خلاف بين دول حول موضوع قانوني أو سياسي أو إقتصادي أو غيره، مما يرتبط بالمصالح المادية والمعنوية في المجالات المدنية والعسكرية1، إلا أن النزاع هو مصطلح قانوني يتماشى مع أحكام المواثيق الدولية في مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، لهذا فإذا ما وجد نزاع قائم بين الأطراف فإنه يتجاوز حد الخلاف، ومعنى هذا يكون قائم على اختلاف الأطراف حول مسألة موضوعية، وفق منظور وأحكام وقواعد القانون الدولي.

---

1 – إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1984، ص306.

3 – عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992، ص95.

1 – عمر صدوق، محاضرات في القانون الدولي العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص49.

إن النزاعات التي تكاد أن تفجر يوميا في مناطق عديدة من العالم، في ظل التطور الهائل الذي تشهده صناعة الأسلحة هذا من جهة ومن جهة أخرى تضارب المصالح الإقتصادية والسياسية والتسابق نحو إيجاد مناطق نفوذ، ونستشهد على ذلك بالنزاعات المسلحة التي عرفها العالم في أواخر القرن الماضي كالنزاع المسلح الذي عرفته منطقة الخليج منذ 1991 والنزاع المسلح في يوغسلافيا سابقا والنزاع المسلح الإريتري الإثيوبي الذي نشب في سنة 1998 والذي أسفر عن دمار هائل للبنى التحتية لكل دولة.

ولأجل الإلمام بالإطار العام تعرف النزاعات المسلحة التي تعد من أكثر الظواهر الإجتماعية تكرارا، فمن خلال 3400 سنة من تاريخ البشرية لم يكن هناك سوى 250 من السلام العالمي[2]، ولما كانت هذه الفترة المضطربة من شانها أن تجلب أثارا وخيمة على أطراف النزاع وعلى من ليست لهم علاقة بالنزاع، فلقد أتفق على ضرورة تنظيمها بواسطة أعراف تسيرها، وإيجاد حلول للحيلولة دون تفاقمها.

يختلف التعريف من حيث كون النزاع دوليا أو غير دولي، فالأول يمكن استخلاصه من تعريف الأستاذ صاح الدين عامر الذي يعرفه بأنه "ذلك النزاع الذي يقوم بين الدول وبين هذه الأخيرة ومنظمات دولية أو حركات تحررية"[3]، ويعرفه الأستاذ ماجد إبراهيم علي بأنه قتال مسلح بين دول بهدف تغليب وجهة نظر سياسية، وفقا لوسائل نظمها القانون الدولي والذي يختلف عن الحرب الأهلية أو الحملات المسلحة ضد الثوار، بكونه قتال بين قوات حكومية تؤلف منذ ذاك الحين علاقات جديدة بين الدول المتقاتلة، تجري وفق وسائل نظمها القانون الدولي، فتبدو بمثابة واقعة مشروطة تقضي تطبيق نظام قانوني يترتب على الدول الأطراف في النزاع التقيد بها، يهدف إلى تغليب مصلحة سياسية، فلا يكون ثمة نزاع مسلح إلا إذا لجأت هذه الدول إلى استعمال القوة المسلحة، كوسيلة لسياستها القومية، ولا يعد اللجوء إلى القوة

2- Philippe Bretton le droit de la guerre, Ed Amond Colin, Paris 1970, P60.

3 – صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، مع الإشارة إلى أسس الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976، ص57.

العسكرية لتحقيق الأمن الجماعي الدولي بناءا على قرار من منظمة دولية مختصة لحماية الشرعية الدولية عملا حربيا بل عملا من شأنه المحافظة على الأمن والسلم الدوليين[1].

ويتضح من هذه التعاريف أن النزاعات المسلحة الدولية هي تلك النزاعات الدائرة بين الدول أو بين الدول وحركات التحرر عن طريق قوات نظامية – وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني – وأن العمليات العسكرية المتخذة من قبل منظمة الأمم المتحدة عن طريق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، وعليه لا يمكن اعتبار العمليات العسكرية التي دارت بين قوات دول التحالف والقوات النظامية لدولة العراق في الخليج في سنة 1991 عملا حربيا، وبهذا يختلف النزاع المسلح الدولي عن الأعمال الثأرية والمعاملة بالمثل التي تتصف باللجوء المحدود والمؤقت للقوة الذي تكون نتائجه المادية محدودة نسبيا بالنسبة للدول الأخرى.

أما النزاع المسلح غير دولي فيعرفه الأستاذ بنونة بأنه " نضال مسلح يدور داخل حدود دولة ما، ويجمع بين طرفين بقصد تحقيق أغراض سياسية، سواء من أجل الوصول إلى الحكم، أو من أجل إنشاء دولة جديدة"[2]، وهو تعريف مقارب لما ورد في البروتوكول الثاني لسنة 1977 الملحق لإتفاقيات جنيف، تنص المادة الأولى منه على أن البروتوكول ينطبق على النزاعات المسلحة التي تدور بين السلطة المركزية وبين قوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى، وتمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمية من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة.

كما أن الفقرة الثانية من نفس المادة استثنت حالات الإضطرابات والتوترات الداخلية مثل الشغب وأعمال العنف العرضية وغيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة التي لا تعد نزاعات مسلحة[1].

---

[1] – ماجد إبراهيم علي، قانون العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهر ة، مصر، 1999، ص300.

[2] – محمد بنونة، الحرية العامة في القانون الدولي العام، باريس، 1974، ص14.

1 – المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد وتطوير القانون الدولي الإنساني المطبق في المنازعات المسلحة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الثانية، جنيف، 1982، ص95.

بالرجوع إلى البروتوكول الإضافي الأول لسنة (1997)[2]، نجده ينص من جهة في الفقرة 3 من المادة الأولى على أنه يطبق على الحالات الواردة في المادة الثانية الموحدة بين اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة1949 [3]، باعتباره مضافا ومكملا لها، والمادة الثانية توضح بأن الإتفاقيات تطبق على حالات الحرب المعلنة أو أي نزاع مسلح آخر ينشأ بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، وهي الأطراف التي مثلت بمفوضي حكوماتها مثلما تشير إلى ذلك ديباجة الإتفاقيات، ومن جهة أخرى ورد في الفقرة 4 من المادة الأولى من نفس البروتوكول بأنه يدخل ضمن النزاعات المسلحة التي يشملها هذا البروتوكول تلك التي تناضل فيها الشعوب ضد الهيمنة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وأنظمة التمييز العنصري في إطار حق تقرير الشعوب لمصيرها[4].

وقد شكلت لجنة القانون الدولي في أول الأمر من 15 عضوا اختارتهم الجمعية العامة من بين مرشحي الدول الأعضاء في الهيئة، وراعت في اختيارهم التوزيع الجغرافي وتمثيل النظم القانونية، تباشر لأعمالها في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف[5].

نصت المادة الأولى من مشروع لجنة القانون الدولي حول مسؤولية الدول عن أي فعل غير مشروع دوليا تقوم به دولة ما سيتتبع مسؤوليتها الدولية، وتنص المادة 91 من البروتوكول الأول لعام 1977 على أن " يسأل طرف النزاع الذي ينتهك إتفاقيات القانون الدولي الإنساني والبروتوكول المشار إليه عن دفع التعويض إذا اقتضت الحال ذلك. "

---

2 – البروتوكولين الإضافيين في وثيقة المؤتمر الدبلوماسي لتطوير الدولي الإنساني، اللجنة الدولي للصليب الأحمر، المجلد11، جنيف، 1977، ص3 في الوثيقة3.

3 – عمر سعد الله، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982، ص82.

4 – حامد سلطان، القانون الدولي في وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962، ص212.

5 – لجنة القانون الدولي: موقع الأمم المتحدة على الشبكة الإلكترونية.

واجهت لجنة القانون الدولي صعوبة في تحديد أركان المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية، فإنها لم تستقر معالمها بشكل نهائي ويرجع ذلك إلى طبيعة الأضرار البيئية وذلك للأسباب التالية[1]:

– الأضرار البيئية سواء تلك التي تلحق بالبيئة في أوقات السلم أو النزاعات المسلحة، لا تتحقق دفعة واحدة بل تحتاج إلى فترة من الوقت قد تصل إلى سنوات أو عقود، فالأضرار البيئية الناجمة عن استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية لا تظهر آثارها السلبية على مكونات البيئة الحية دفعة واحدة فور وقوع الإعتداء وإنما تمتد هذه الآثار لعدة أجيال.

– تنجم عن الأضرار البيئية في الغالب أضرار غير مباشرة، يصعب تحديد المسؤولية عنها، فالتلوث الإشعاعي الناجم عن الأسلحة النووية مثلا، فقد لا يؤثر على الإنسان أو الحيوان بشكل مباشر وإنما قد ينجم عن تناول هذا الكائن الحي لمياه الأنهار الملوثة بالإشعاعات وفي خضم الإهتمام الدولي بالبيئة وإبرام العديد من الإتفاقيات وإصدار العديد من الإعلانات التي تحرص على حماية البيئة.

يمكن القول بأن القانون الدولي الإنساني[2] لم يتطرق إلى هذا الموضوع بشكل صريح إلا في البروتوكول الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف، ورغم إقرار هذا البروتوكول لقاعدة حماية البيئة، إلا أنه لم يشير صراحة إلى المسؤولية القانونية عن الأضرار التي تلحق بالبيئة أثناء النزاعات المسلحة نتيجة انتهاك هذه القاعدة، ومع ذلك فإننا نستطيع التأكيد على مبدأ مسؤولية أطراف النزاع المسلح عن الأضرار التي تلحق بالبيئة المحيطة بالعمليات العدائية والذي أصبح مبدأ مقبولا ومستقرا في القانون الدولي الإنساني، وإن لم ينص عليه صراحة البروتوكول الأول إلا أنه تضمن نصوصا صريحة تنطوي على حماية البيئة أثناء النزاعات

[1] – خلف أحمد، المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية في القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، 2012/2011.

[2] عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني، OPU، 2005.

المسلحة، وهن أمر يحمل الدول المسؤولة عنه الأضرار البيئية الناجمة أثناء هذه النزاعات، ذلك أن المسؤولية الدولي عن الأضرار البيئية قائمة في حق الدول حتى قبل صدور البروتوكول الأول لعام 1977، فالدول منذ إتفاقيات لاهاي لعامي 1899، 1907 تعتبر ملزمة بحماية البيئة ومسئولة بالتالي عن الأضرار التي تلحق بها لتلازم قواعد المسؤولية مع قواعد الحماية.[1]

ولقد أشارت المبادئ التوجيهية الخاصة بحماية البيئة في أوقات النزاع المسلح، الموضوعة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بناءا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 49/90 لعام 1994 إلى مبدأ المسؤولية عن الأضرار الواقعة أثناء النزاعات المسلحة.

ويمكن القول في هذا الصدد أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[2]، باعتباره قد جرم انتهاكات القانون الدولي الإنساني واعتبرها من قبيل جرائم الحرب، يمثل قمة التطور في تقرير مسؤولية الدول أطراف النزاع عن الأضرار البيئية، فقد نصت المادة الثامنة من نظام المحكمة والخاصة بالجرائم الحرب، على أنه يعتبر فعلا مشكلا لجريمة حرب.

وفقا لممارسة الدول فإن حظر تدمير ممتلكات العدو أو الاستيلاء عليها بدون ضرورة عسكرية قهرية ينطبق بالمثل على البيئة الطبيعية، ويرد انطباق هذا الحظر على البيئة الطبيعية في الإرشادات بشأن حماية البيئة في زمن النزاع المسلح، وهذا ما تأكد في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية أثناء نظرها لقضية الأسلحة النووية في عام1996، حيث ذكرت المحكمة أن احترام البيئة هو أحد العناصر التي تدخل في تقييم ما إذا كان العمل العسكري قد جرى وفقا "لمبدأ الضرورة" وذكرت المحكمة أنه: على الدول أن تأخذ الإعتبارات البيئية في الحماية عند تقييم ما هو ضروري ومتناسب في سعيها لتحديد الأهداف العسكرية المشروعة، وهو ما

1 – مراجع ديباجة إعلان ستوكهولم حول البيئة الإنسانية الذي توج به مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية المنعقدة بستوكهولم من 05 إلى 16 جوان 1972.

2 – اعتمد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما سنة 1998 وسيرى مفعوله في 2002، أقر المسؤولية الجنائية للفرد وللقادة، المادة الثامنة اعتبرت المساس والإعتداء على البيئة جريمة حرب.

يؤكد اهتمام محكمة العدل الدولية بالجوانب البيئية أثناء النزاعات المسلحة من خلال مراعاة مبدأي الضرورة والتناسب عند نشوب النزاع المسلح.

وعلى أنه حال خلص لجنة القانون الدولي إلى تجريم انتهاك قواعد البيئة أثناء النزاعات المسلحة وتعتبر الإعتداء على البيئة المترتب على مخالفة قواعد حماية البيئة شكل انتهاكا جسيما لقواعد القانون الدولي الإنساني أو جريمة حرب كما هو الحال في المواد (49، 50، 129، 146) من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 على التوالي، والمادتين (53، 147) من إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والمادة 85 من البروتوكول الأول لعام 1977.

الجهود الأخرى المعنية بحماية البيئة في أوقات النزاع المسلح

أدرك الإنسان في الآونة الأخيرة في إطار تلوث البيئة التي يحيا فيها أنه إذا أراد البقاء لنفسه، فعليه أن يسعى إلى المحافظة على العناصر الطبيعية للوسط الذي يعيش فيه، ومن هنا بدأت الجهود الدولية العالمية والإقليمية لإقرار قواعد وإجراءات وتدابير خاصة بحماية البيئة بجميع عناصرها، وهو ما أدى بالفعل إلى إقرار العديد من الإتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية للمحافظة على الطبيعة، وأصبح لدى الأنظمة القانونية الوطنية قوانين ولوائح للمحافظة على البيئة الطبيعية بجميع عناصرها.

وتجدر الإشارة إلى أن الإتفاقيات والقوانين واللوائح الخاصة بحماية البيئة تعتبر واجبة التطبيق في زمن السلم، وكذلك في زمن الحرب، وذلك لكونها من الإتفاقيات التي لا يؤثر عليها اندلاع الحرب، ونظرا للأضرار الجسيمة المحدقة بالبيئة بسبب آثار الحرب والأسلحة المستخدمة فيها، فإنها تكون في حاجة ماسة إلى إقرار تدابير وإجراءات فعالة لحماية البيئة، مما حذا بمؤتمر جنيف الدبلوماسي في دورته الثانية إلى اعتماد مشروع مادة تتضمن الأحكام الخاصة بحماية الأمن البيئي أثناء النزاعات المسلحة، حيث قررت هذه المادة حظر استخدام وسائل أو طرق الحرب التي تسبب تدميرا واسع الإنتشار ذا آثار خطيرة على البيئة حماية

لأمن السكان المدنيين والمحافظة على التوازن البيئي، أو هجمات الردع ضد البيئة الطبيعية، حتى لا تصبح البيئة الطبيعية هدفا للهجوم.

بمرور الزمن أصبح اهتمام الناس يتوجه إلى كل ما من شأنه التأثير سلبا على البيئة وليس على التلوث كأحد الأضرار المباشرة للبيئة فقط، فقد أصبح الناس ينظرون إلى الحرب والتسلح مثلا كأحد الأضرار التي تهدد البيئة، وإن كان المبدأ السائد في القانون الدولي هو أن كل دولة حرة في تحديد مستوى ونظام أسلحتها[1]، رغم أن القانون الدولي يمنع استعمال القوة لحل الخلافات الدولية، فميثاق الأمم المتحدة يحث الدول على حل خلافاتها بالطرق السلمية، وأن يمتنعوا على استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في مجال العلاقات الدولية، قام المجتمع الدولي بمحاولات لوضع قواعد لحماية البيئة في وقت الحرب، وتتجلى تلك المحاولات من خلال المؤتمر الدبلوماسي الذي صادق على بروتوكول جنيف لسنة 1977 حين تقرر أن تؤخذ بعين الإعتبار ضرورة حماية البيئة، وقد تم التطرق إلى هذا الموضوع من زاويتين:

زاوية التنظيم لتقنيات الحرب بحيث منع بموجب المادة 35 استعمال الأساليب أو الوسائل الحربية التي من شأنها أن تحدث، وبإمكانها أن تحدث أضرارا كبيرة ودائمة وخطيرة، أما الزاوية الثانية فهي تتعلق بحماية الممتلكات الضرورية للمدنيين، بحيث نصت المادة 55 على وجوب الأخذ بعين الإعتبار في حالة الحرب حماية البيئة الطبيعية ضد الأضرار الكبيرة الدائمة والخطيرة، ومنعت الهجمات ضد الوسط البيئي من أجل الإنتقام، ويشمل هذا المنع استعمال الوسائل أو الأساليب الحربية التي من شأنها أو بإمكانها أن تسبب تلك الأضرار مما يرهن صحة أو حياة الشعوب و يعرضها للخطر.

وإذا كانت هذه المناقشات قد أسفرت عن إقرار مادتين بالبروتوكول الإضافي الأول لعام1977 تختصان بحماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة وتضمن حماية المن البيئي للسكان

1 – تأكد هذا المبدأ في القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية في قضية USA ونيكاراغوا الصادر بتاريخ 27 جوان 1986.

المدنيين على الرغم من عدم إدراج الأحكام الخاصة بحماية البيئة أثناء النزاع المسلح في مشروع البروتوكولات المقدمة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالتالي فإن هاتين المادتين هما ثمرة المناقشات في ذلك المؤتمر ودليل على شعور الضمير العالمي بأهمية حماية البيئة التي يعيش فيها الإنسان ضد الأخطار المدمرة لها أثناء النزاعات المسلحة.

البيئة تشمل على عنصرين، الأول طبيعي يشمل مجموع الأشياء الطبيعية التي لا دخل للإنسان فيها كالهواء، الماء والتربة والبحار والمحيطات والنباتات والحيوانات، والثروات الطبيعية المتجددة كالزراعة والمصائد والغابات والمعادن والبترول...إلخ، أما العنصر الثاني فيتمثل في تلك العوامل الإجتماعية واقتصادية والثقافية والإدارية التي وضعها الإنسان لينظم بها حياته ليتمكن من السيطرة على الطبيعة.

ونشير إلى أن الأضرار التي تحدث في البيئة إنما هي نتيجة اختلال التوازن بين العنصرين، أي عندما يتدخل الإنسان بأفعاله غير المنضبطة في العنصر الأول من عناصر البيئة، مما دعا الدول إلى فرض قيود على الإنسان للمحافظة على البيئة القواعد ضد ما يقوم به من تصرفات تضر بالبيئة التي يعيش فيها، تمثلت هذه القيود في مجموعة من القوانين الوقائية ضد التأثيرات السلبية على البيئة، وهذه القواعد القانونية عبرت عنها الدول المتمدنة في تشريعاتها الوطنية، فإذا ما أضفنا إليها بعض المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، والعديد من القواعد الإتفاقية أو العرفية، وبعض الحكام القضائية فإنها تشكل في مجموعها أساس لحماية البيئة في فترة النزاعات المسلحة.

لقد جاءت المادة 2/35 من البروتوكول الإضافي الأول لعام1977 لتحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات أو آلام لا مبرر لها، وتضيف الفقرة الثالثة من ذات المادة بتحريم استخدام وسائل وأساليب للقتال، ويقصد بها قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة واسعة الإنتشار وطويلة الأمد، وبالتالي الأخطار التي من الممكن أن تلحق بالطبيعة.

أما المادة 55 فتقرر أنه يراعي أثناء القتال حماية البيئة الطبيعية من الأضرار البالغة واسعة الإنتشار ,طويلة الأمد، وتتضمن هذه الحماية حظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أو تسبب مثل هذه الأضرار بالبيئة الطبيعية، ومن ثم تضر بصحة وبقاء السكان، وتحظر هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية، وهي تضع حماية عامة بالتزام الإهتمام بالبيئة الطبيعية، لكن هذا الإلتزام يعتمد على حماية السكان المدنيين، بينما الفقرة 3 من المادة 35 تستهدف حماية البيئة في حد ذاتها وهي تحظر الأعمال الإنتقامية ضد البيئة الطبيعية، كما أن الأحكام الأخرى في البروتوكول الأول تسهم بشكل غريب في حماية البيئة في فترة النزاع المسلح، فقد حظر اللجوء إلى الحرب الإيكولوجية التي تخل بتوازنات الطبيعة وهي تختلف عما تنص عليه إتفاقية تقنيات تغير البيئة، وهو ما يعرف بالحرب الجيوفيزيائية التي تنتج عن التدخل العمدي في التوازنات الطبيعية، مثل الأمواج البحرية العنيفة والهزات الأرضية وسقوط المطار والثلوج.

وجدير بالذكر أن بعض الحكام الواردة في البروتوكول الإضافي الأول تسهم في حماية البيئة الطبيعية بطريقة غير مباشرة أثناء النزاعات المسلحة ومنها المادتين 54 و 56، فالمادة 54 تنص على حماية الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، أما المادة 56 فتعنى بحماية الأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى خطرة وهي السدود والجسور والمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية، فإنه يمنع أن تكون محلا للهجوم، وحتى لو كانت أهدافا عسكرية وما يجب أن نشير إليه في هذا المقام الجهود الحثيثة التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السعي إلى تحريم بعض الأسلحة ونزعها لضررها على الإنسان وبيئته، ففي إعلان سان بترسبورغ عام 1868 تم تحريم الرصاص الذي ينتشر في جسم الإنسان وتحديد القوة التفجيرية بـ400 جرام، ولم تتوقف جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر عند ذاك بل تبنت إتفاقية نيويورك في1981/04/10 والتي سبق رعايتها لهذه الإتفاقية في جنيف1980 مساعي دولية من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تتعلق بتحريم استعمال بعض الأسلحة

التي تسبب معاناة وأضرار غير ضرورية والتي تصيب أهدافا بدون تمييز كالنابالم والقنابل وغيرها.

ونذكر أن الحماية الدولية للبيئة في القانون الدولي الإنساني لم تقتصر على النزاعات المسلحة الدولية فقط، بل جاء البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 في مادتيه 14 و15 لتنصا على حماية العيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، والأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى خطرة، كما حظرت المادة 14 من الهجوم العسكري على المواد الغذائية والمناطق الزراعية ومياه الشرب وأشغال الري، وبذلك فهي تحمي البيئة أثناء النزاع المسلح غير الدولي وجاءت المادة15 لتنص على نفس الحماية.

ومن ثمة فإن العلاقة بين أحكام البروتوكول الأول وقواعد إتفاقية حظر استخدام تقنيات تغير البيئة، أن هاتين المعاهدتين تحظران نوعين مختلفين تماما من العدوان على البيئة، فنجد البروتوكول الأول يحظر اللجوء إلى الحرب الإيكولوجية أو استخدام وسائل القتال التي تخل بتوازنات طبيعية لا غنى عنها، أما إتفاقية حظر تقنيات تغير البيئة فهي مختلفة لأن المر فيها يتعلق باللجوء إلى الحرب الجيوفيزيائية التي تترتب على التدخل المتعمد في العمليات الطبيعية، مما يؤدي إلى ظواهر، كالأعاصير أو الأمواج البحرية العنيفة أو الهزات الأرضية.

إن هاتين المعاهدتين الدوليتين لا تنطويان على ازدواج في أغراضهما بل إنهما متكاملتان، وإن كانتا تثيران بعض الأسئلة تتعلق بمدى العلاقة المتبادلة بينهما، خاصة أن هاتين المعاهدتين تعطيان معنى مختلفا لبعض المصطلحات التي ترد في كل منهما، وعلى ذلك فإن المعنى الذي يقصد في البروتوكول الأول من عبارة "بالغة واسعة الإنتشار، وطويلة الأمد" لا يتطابق مع المعنى الذي يقصد من هذه المصطلحات في إتفاقية1976، ويقتصر على مثال واحد لهذه الصعوبات الاصطلاحية فنشير إلى أنه إذا كان مصطلح طويل الأمد بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة يعني فترة عدة شهور أو نحو فصل واحد، بينما يكون المقصود به في البروتوكول عدة عقود من السنين، ومن ناحية أخرى إذا كانت ظروف المدة، والخطورة

والإنتشار تراكمية في أحكام البروتوكول الأول، فكل منها يكفي ليرتب عليه تطبيق إتفاقية تغير البيئة، وتهدد هذه الفروق بنشوء صعوبات في تطبيق هذه القواعد، لذلك فإنه ليس للمرء إلا أن يأمل في أن تسفر الأعمال الجارية الآن في مجال حماية البيئة في وقت الحرب عن تحقيق الانسجام لبين أحكام المعاهدتين التي تطرقنا إليها في هذه الفقرة.

هذه المحاولات كانت بداية حسنة فتحت الباب أمام الميثاق العالمي للبيئة الذي تبنته الأمم المتحدة في 28 أكتوبر 1982 لتبني هذه المبادئ وذلك بالنص على أن النشاطات العسكرية المضرة بالطبيعة يجب تفاديها.

لقد أصبحت البيئة النظيفة إبتداءا من إعلان ستوكهولم ليست فقط مطلب جماعي من طرف المجموعة الدولية ،وإنما أصبح حقا من حقوق الإنسان يمكن المطالبة بصيانته وباحترامه وإن كان المستفيد من هذا الحق، أي صاحب الحق ليس شخصا معينا بذاته وإنما هو حق ينتمي للجيل الثالث من حقوق الإنسان أو ما يسمى بالحقوق الجماعية، كالحق في تقري المصير، والحق في التنمية.

إن العديد من الإتفاقيات الدولية المعترف بها من قبل الدول والتي تطبق أثناء الحرب لحماية المدن من إلحاق الأضرار البالغة بها، فقد نصت المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقية جنيف لعام 1977 التي ميزت بين السكان المدنيين والأعيان المدنية والأهداف العسكرية، كذلك المادة 1/52 و 2 في الباب الرابع منه على أن "لا تكون العيان المدنية محلا للهجوم أو لهجمات الردع، والأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافا عسكرية" كذلك "لا تقتصر الهجمات على الأهداف العسكرية فحسب... والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة."

كما أكدت المادة 1/54 و2 من البروتوكول المذكور على حظر تجويع المدنيين وحظر مهاجمة أو تدمير أو نقل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية ومياه الشرب.

هذا ما يؤكد مسؤولية الولايات المتحدة وحلفائها عن كافة الأضرار المدنية واللاحقة بالبيئة منها وفقا للاتفاقيات والأعراف الدولية.

وقد تضمنت كذلك المادة 55 في الفقر تين الفرعيتين 1و2 من البروتوكول الملحق باتفاقية جنيف لعام 1977 نصا صريحا على ضرورة حماية البيئة والحفاظ عليها من كافة الأضرار التي من المحتمل أن تنتج عن الأعمال العسكرية، طالما أنها ليست هدفا أو موقعا عسكريا، فقد نصت على أن "تراعي أثناء القتال حماية البيئة الطبيعية من الأضرار البالغة و الواسعة الانتشار والطويلة المد، وتتضمن هذه الحماية حظر استخدام أساليب أو وسائل التي قصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل هذه الأضرار بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر بصحة أو بقاء السكان" كذلك "تحظر هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية".

إن هذه الإتفاقيات يستوجب احترامها في حالة نشوب حرب وبمخالفتها قيام مسؤولية الدولة التي خرقت نصوص هذه الإتفاقيات عن كافة الأضرار وتقديم التعويض.

كما أن إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها، أكدت في ديباجتها على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم بـ 96 الفقرة د/1 في 11 كانون الأول1946 قد أعلنت أن الإبادة الجماعية جريمة بمقتضى القانون الدولي تتعارض مع روح الأمم المتحدة وأهدافها ويدينها العالم المتمدن.

وهذا أيضا ما اقره النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية في نظام روما الأساسي المعتمد في روما في 17 تموز 1998، في المادتين 6 و7 التي عددت على سبيل الحصر جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، كما أكدت اللجنة في المادة 8 الفقرة 2/أ 4 و5 و9 و 14 منها على أن "تعمد شن هجوم مع العلم أن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر تبعية

في الأرواح أو إصابات بين المادتين أو عن إلحاق أضرار مدنية أو إحداث ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وشديد للبيئة الطبيعية يكون إفراطا واضحا بالقياس إلى مجمل المكاسب العسكرية المتوقعة الملموسة المباشرة"، وقد عدت هذه المادة الأفعال التي تؤدي إلى إحداث هذا الضرر جريمة حرب معاقب عليها على وصف إنها انتهاك خطير للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة.

كذلك إن الإنتهاكات الجسيمة الواردة في إتفاقيات جنيف المؤرخة في 12آب 1949 تعد جرائم حرب،ومنها المادة 50 إذ عدت أن الأضرار الخطيرة بالسلامة البدنية أو بالصحة، غير مشروعة، ما دامت لا تسوغ هذا العمل ضرورات حربية، ولكون هذا الإتفاقيات بالرغم من عدم نصها بشكل صريح على منع الإضرار بالبيئة الطبيعية، ولكن يستشف منها أنها أرادت حماية البيئة والسكان المدنيين بنصها في هذه المادة المذكورة سابقا.

إعلان سلن بترسبورغ لعام 1968 الذي عبر عن القانون الدولي الإنساني الذي أكد على أن الهدف القانوني الوحيد الذي يجب أن "تسعى الدول لإنجازه خلال الحرب هو إضعاف القوة العسكرية".

وأكد هذا الإعلان أيضا على منع استعمال الأسلحة التي تسبب معاناة غير ضرورية للإنسان، بما يخلفه هذا الإستعمال من آثار ضارة ويؤدي من ثم إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية1، كما أشارت المادة 23/هـ من إتفاقية لاهاي تحريم استخدام الأسلحة التي تؤدي إلى معاناة غير ضرورية2.

مرحلة ما بعد إعلان استكهولم:

1 –صلاح عبد الرحمان الحديثي، مصدر سابق، ص147.

2 – جيرهاردفان غلان، القانون بين الأمم، الجزء الثالث، تعريب أيلي وديل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970، ص79 و 80.

بالرغم من امتداد الفترة الأولى دون أن تكون هناك إتفاقية دولية بيئية، وهذه الفترة الزمنية من عام (1900–1972)، وبانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في استكهولم في حزيران 1972 لوضع مبادئ مشتركة لإلهام شعوب العالم وإرشادها في مجال حفظ البيئة البشرية، أكدت ديباجة الإعلان على أن "الإنسان هو الذي يصنع ويشكل بيئته"، وأن البيئة البشرية، الطبيعية والاصطناعية هي أمر أساسي لتحقيق رفاه البشر والتمتع بالحقوق الأساسية المنصوص عليها للإنسان، وأكد الإعلان على أن الحماية البيئية وتحسينها قضية رئيسة تمس رفاه الشعوب والتنمية الإقتصادية في جميع أنحاء العالم، وقد نص الإعلان على 26 مبدأ فقد أقر المبدأ السابع على أنه "يجب أن تتخذ الدول جميع الخطوات الممكنة لمنع تلوث البحار بالمواد التي يمكن أن تعرض صحة البشر للخطر وأن تضر بالموارد الحية والأحياء البحرية..."

كما أكد المبدأ السادس والعشرون على أنه "يجب أن يكفي الإنسان وبيئته الآثار المترتبة على الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى..."، وهذه الإتفاقية تؤكد بفاعلية حظر أسلحة الدمار الشامل وإزالتها وتدميرها الكامل من دون الحاجة إلى استخدامها أثناء الحرب، وذلك بسبب المخاطر الكبيرة التي تنجم عنها (للبيئة والإنسان).

تناول إعلان ستوكهولم هذا في المبدأ الأول بالقول أن للإنسان الحق في الحرية والمساواة وظروف العيش اللائقة في بيئة ذات نوعية تسمح بالعيش الكريم في رخاء، كما أن نفس المبدأ يجعل هذا الإنسان نفسه مسؤولا عن حماية البيئة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.

المؤكد هو أن هذا الحق يمتاز بعالميته لأن الأضرار التي تلحق البيئة لا تعتر ف بالحدود السياسية للدول كما عبرت عن ذلك الدورة الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنعقدة في نيروبي في شهر مايو 1982 والذي حضرته 105 دولة بالقول أن أمم العالم تواجه خيارين لا ثالث لهما إما العمل من أجل حماية البيئة إما مواجهة الكارثة المحققة، لقد نشأ تفهم أشمل بالطبيعة العالمية للبيئة والتكامل بين الشعوب ودول العالم في كوكبنا الصغير.

تعد كارثة المفاعل النووي الروسي التي حصلت يوم 25، 26 أفريل 21986 انتشرت الإشعاعات النووية في عدة بلدان أوروبية وكانت لها انعكاسات على صحة البشر والحيوان.

إذا كان هناك إجماع حول وجود قانون بيئي فمازال هناك نوع من التردد عند البعض في إدراج هذا القانون ضمن طائفة معينة من طوائف القانون الدولي، هذا الرأي يحصر مجال القانون البيئي في حماية البيئة من التلوث فقط.

لقد بات مستقبل الحياة على كوكب الأرض مهددا بأخطار جسيمة بسبب سوء تصرف الإنسان واعتداءاته العمدية وغير العمدية المتزايدة على البيئة المحيطة والتي تشبع له حاجاته، بل وهي قوام حياته، وبدأت البيئة بالفعل– رغم نظامها البديع وإمكانياتها الكبيرة– تنوء بما أصابها من جراء ذلك من تلوث وتعجز عن معالجته تلقائيا بما يحقق خير الناس.

ومن تلوث البيئة أخذ الإنسان نفسه يعاني من المشاكل، ويذوق من ألوان العذاب بما قدمت يداه.

وقد اصلي التلوث كل عناصر البيئة المحيطة بالإنسان من ماء وهواء وغذاء وتربة، وزادت الضجة المؤرقة والإشعاعات المؤذية فالماء في البحار والأنهار أصبح ملوث في حدود كبيرة أو قليلة بالكيمياويات والفضلات وبقايا النفط والمعادن الثقيلة، بل وبالماء المستعمل نفسه، والهواء في أغلب المناطق المأهولة اختلت فيه نسب الغازات المكونة له لصالح الضار منها بفعل آلات الاحتراق الداخلي في المصانع والسيارات مع تقلص المساحات الخضراء، والغذاء وصل إليه التلوث عن طريق المبيدات والكيمياويات الحافظة وغيرها من الإضافات الضارة، والتربة أصابها التلوث بسبب بقايا المبيدات والأسمدة الكيماوية والمخلفات الغربية، والأملاح الزائدة وصار التلوث الصوتي من لوازم العصر بعد زيادة الضوضاء والأصوات المستنكرة بمصادرها الحديثة المختلفة، وظهر التلوث الإشعاعي نتيجة استخدام الذرة سواء في الحرب أو في السلم.

وقد برزت مشكلة التلوث وتعاظم خطرها مع تقدم الصناعة واستخدام الآلات الحديثة وأسلحة الحرب المدمرة على نطاق واسع، وكانت الدول الصناعية الكبرى سباقة إلى اكتشاف المشكلة ومخاطرها والبحث عن الحلول المناسبة لمعالجتها، كما كانت سباقة في إحداث التلوث والإخلال بالتوازن البيئي.

ومع التزايد المستمر في عدد سكان العالم تتفاقم مشكلة التلوث وتتضخم مخاطرها ويتحتم البحث عن حلول جذرية لحماية البشرية من كوارث محققة.

وأول ما يمكن ملاحظته هو أن هذا التلوث أدى إلى حدوث انقلاب خطير في النظام الكوني، حيث اختلطت الفصال فلا يعرف الصيف من الشتاء أو الخريف أو الربيع، وذلك بسبب التزايد المستمر لغاز ثاني أكسيد الكربون، وهو السبب أيضا في تحريك الكتل الهوائية المحيطة بالكرة الأرضية وهبوب العواصف وحلول الكرة الأرضية عن أماكن أخرى فيصيبها الجفاف.

ويمكن تشبيه بعض المدن الصناعية الكبرى مثل طوكيو ونيويورك ولندن وباريس والقاهرة...الخ بالبراكين الثائرة، حيث يقذف سكان تلك المدن وآلاتهم ومصانعهم ومركباتهم بمئات الآلاف من الأطنان من الغازات السامة والأتربة وعوادم السيارات والمصانع..إلخ إلى الهواء الجوي، وتكون هذه الغازات والأتربة غلاله أو سحابة رمادية أو زرقاء اللون تغطي تلك المدن، وتزحف هذه السحب السوداء فوق القارات بفعل تيارات الهواء لتلوث مناطق أخرى1.

وللتلوث أنواعها منها:

التلوث عبر الحدود وهذا النوع يكون مصدر التلوث في إحدى الدول التي ينتج عنه أضرار تعبر حدود دولة المصدر إلى إقليم دولة أخرى، وينتج عنها أضرار بهذا الإقليم، والتلوث عبر الحدود قد ينتقل من إقليم دولة إلى أخرى عبر الهواء والمياه سواء مياه أنهار أو مياه

1 – محمد أمين عامر ومصطفى محمود سليمان، تلوث البيئة مشكلة العصر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1999، ص98.

بخار، وهذا النوع من التلوث وكما هو واضح يحتاج إلى تعاون دولي لمنع أو لتقليل الأضرار الناتجة منه، وفي معظم الأحوال يتحمل الإقليم المصدر للتلوث تكاليف مكافحة أضرار التلوث في الأقاليم المجاورة.

النوع الثاني من التلوث الذي يثير الإهتمام الدولي فهو الذي يضر بالمناطق المعروفة باسم "المال العام" وهي المناطق الواقعة فيما وراء حدود الولاية الإقليمية للدولة، والتي تعتبر ملكيتها شائعة بين كافة الدول، ومثال هذه المناطق أعالي البحار، والفضاء الخارجي، والقطب الجنوبي للكرة الأرضية.

النوع الثالث من التلوث الذي يلقي عناية واهتمام دولتين هو ما يطلق عليه التلوث الضار " بالتراث الثقافي والطبيعي العالمي" ويهدف هذا الإهتمام إلى حماية بعض الأشياء الطبيعية والتي قام الإنسان بصنعها وتمثل قيمة عالمية كبرى من وجهة النظر الفنية لعلمية تدفع المجتمع الدولي في أن يتحرك أما لحمايتها أو الإيقاف مصادر التلوث المؤثرة عليها، ولا شك أن كثير ممن الدول قد تعاونت إيجابيا في السماح للمجتمع الدولي بالتدخل والعمل داخل أراضيها سواء من خلال إتفاقيات الدول أو من خلال المنظمات الدولية كاليونسكو لإنقاذ التراث الثقافي والطبيعي العالمي من التلف أو الضرر وبما لا يمس سيادتها أو التدخل في شؤونها الداخلية.

النوع هو عبارة عن تلوث محلي أو داخلي وهو تلوث يكون مصدره وآثاره الضارة داخل نفس الإقليم، وفي نفس الوقت نجد أن طبيعة الإهتمام بهذا التلوث لت تدخل في أي نوع من الأنواع الثلاثة السابقة، وقد يرجع الإهتمام الدولي بمثل هذا التلوث المحلي أو الداخلي إلى باعثين أساسيين: الأول إذا تطلب مواجهة هذا الكون اشتراك عدد من الدول أو المنظمات الدولية من خلال خبرائها الدوليين في مجال هذا النوع من التلوث، فالدول الفقيرة لا يمكنها مواجهة كافة مصادر التلوث التي تؤثر بالضرر على بيئتها، ومن هنا يمكن أن تطلب مساعدة المجتمع الدولي فنيا وماليا، أما الباعث الثاني في حالة التلوث الداخلي إذا وصل إلى درجة

تؤثر على حركة التجارة الدولية، ولن يقتصر الأمر على وضع قيود على البضائع القادمة من هذه الدول بل أنها ستمر على عدة اختبارات علمية وفنية لقياس مدى تلوثها مما يضيف تكاليف على أسعار هذه السلع قد تؤدي إلى إخراجها من مجال المنافسة مع البضائع المشابهة التي تنتجها دول أخرى لا تتعرض لنفس التلوث وأضراره1.

بالرغم من الأخطار الداهمة التي تهدد توازن المجال الحيوي فإنه لم يفت الأوان بعد لكي تدرك الإنسانية أن الضرورة تحتم القيام تبرير فكري وعقلي في الأرض وتقبل المسؤولية لتحديد خطة من أجل مجتمع ثابت، إن هذا التنظيم الجديد يتطلب المحافظة على المناطق الطبيعية والمواطن الإنسانية أو على الأقل الإحتفاظ بحد أدنى للتطور، وإنهاء التبذير في المواد التي لا تتجدد، وكذلك التبذير في الطاقة ووضع سياسة سكانية متزنة.

تستلزم حماية البيئة في أي مكان القيام مهام أساسية لا غنى عنها جميعا لتحقيق الهدف المنشود وهي:

1- الإهتمام بالوعي البيئي: ينبغي رفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة حالات التلوث التي تكون الرذيلة فيها جهلا، ويتم ذلك عن طريق إدخال حماية البيئة ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات واستخدام أجهزة الإعلام العصرية واسعة الإنتشار، أهمها التلفاز وكذلك تقديم المعلومات لرجال الأعمال التقنية السلمية بيئيا ومزاياها.

2- إعداد الفنيين الأكفاء: يجب إعداد الفنيين الأكفاء في مجالات علوم البيئة بالقدر الكافي للعمل على حماية البيئة ووقايتها من كل أنواع التلوث وذلك في مجالي التخطيط والتنفيذ على السواء حتى تكون حماية البيئة من عناصر دراسة الجدوى بالنسبة للمشروعات المراد

[1] – محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث، دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث، جامعة الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997، ص27.

إقامتها، ومن أهم ضبط السلوك البشري في المجالات التنفيذية وفي حياة الناس وعاداتهم بصفة عامة.

3- سن القوانين اللازمة: يلزم سن القوانين اللازمة لحماية البيئة من الإعتداءات التي يمكن أن تقع على أي عنصر من عناصرها، والقوانين الأكثر فعالية هي تلك التي تقي من التلوث وتحول دون وقوعه، فموضوع العقوبات الرادعة على مخالفات البيئة وذلك ليس بقصد معاقبة المعتدين بقدر ما هو بهدف منع الآخرين من الإعتداء على البيئة خشية العقاب.

4- منع الحوافز البيئية: يمكن الاستفادة من طموحات الإنسان ورغبته في تحقيق المكاسب المادية في حماية البيئة، وذلك عن طريق تقديم القروض الميسرة لتحلو إلى تقنيات البيئية النظيفة، وتقديم المساعدة التقنية المؤدية إلى حماية البيئية عن طريق السماح بالمتاجرة في تصاريح التلوث، حيث تستطيع المنشأة قليلة التلوث أن تبيع حصتها من التلوث المسموح به إلى منشأة يفوق تلوثها الحدود المسموح بها.

5- ردع ملوثي البيئة: إن خوف الإنسان من العقاب كثيرا ما يدفعه إلى تقويم سلوكه، لذلك ينبغي تنمية قدرات المؤسسات المسؤولة عن الكشف عن المخالفات البيئية وعم التراخي في توقيع العقوبات البيئية على المخالفين لقوانين البيئة1.

والمؤكد أن التلوث ما هو إلا أحد الأضرار التي تلحق بالبيئة إلى جانب أضرار أخرى كالاستعمال المفرط والغير مدروس للثروات الطبيعية سواء كانت ثروات متجددة وغير متجددة.

وما دامت البيئة تعني الأشخاص بالدرجة الأولى بل هي حق من حقوقهم جاء المبدأ 22 من الميثاق العالمي للطبيعة ليؤكد على أنه يجب أن تتاح لكل الأشخاص وفقا لقوانينهم الوطنية الفرصة في المشاركة سواء بصورة انفرادية أو مع آخرين في أخذ القرارات التي تمس مباشرة البيئة.

1 – ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة، المكتبة القانونية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص12.

في 9 ديسمبر 1991، اختتمت الدورة السادسة والأربعون للجمعية العامة دراسة البند 140 من جدول أعمالها، واعتمدت القرار 417/46، وبناءا على ذلك القرار أخذت الجمعية العامة علما بأن مسألة حماية البيئة سوف تبحث في المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وعدت الأمين العام إلى أن يقدم لها بيانا عن الأنشطة المنجزة في هذا الشأن في إطار الصليب الأحمر الدولي خلال دورتها السابعة والأربعين.

وعملا بذلك الطلب دعا الأمين العام اللجنة الدولي للصليب الأحمر والهلال الحمر إلى إطلاعه على تقدم أعمالها، واستجابت اللجنة الدولية إلى تلك الدعوة، علما بأن المعلومات التي قدمتها كانت موضع تقرير عرض على الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

وقد ذكر هذا التقرير أولا بالصكوك القانونية السارية حاليا، ثم ذكر بالعمال الرئيسية التي أنجزت خلال السنوات الأخيرة في مجال حماية البيئة في فترة النزاع، وشدد فيه على الأخص على الأعمال التي تمت مباشرة تحت رعاية اللجنة الدولية للصيب الأحمر.

وفحصت اللجنة القانونية السادسة للجمعية العامة هذا البند من جدول الأعمال خلال الفترة المتراوحة بين 1 و6 أكتوبر 1992.

4- الجهود الدولية لمجابهة التهديدات البيئية

بدأت مع مطلع السبعينيات تزايد للمشكلة البيئية و أصبحت تتجاوز الحدود الوطنية لتصبح عابرة للدول، و هو ما أدى بالمجتمع الدولي الى بداية التفكير في نقاشات تحت مظلة الأمم المتحدة لمواجهة الظاهرة

1- مؤتمر ستوكهولم 1972:

كان بمثابة الأرضية الأولى لبداية النقاشات حول موضوع البيئة ، حضرته اكثر من 115 دولة ، كان الهدف الرئيسي منه تنبيه الشعوب و الحكومات الى المخاطر البيئية ، واقتراح الحلول القانونية لحماية البيئة و تحسينها ، وإقامة التنمية الاقتصادية على أساس سليم ، ولأول مرة يتم اعتماد " اعلان حول البيئة الإنسانية " ، و هي اول وثيقة دولية لمبادئ العلاقات بين الدول في مجال البيئة

و من اهم مبادئها : 1- لكل انسان الحق في ان يعيش في بيئة سليمة

2- تحمل الدول المسؤولية الدولية بعدم الحاق الضرر بالبيئة في الدول الأخرى

3- التعاون الدولي من اجل التوصل الى قانون دولي لحماية البيئة يكون ملزما للأطراف

و لذلك يعتبر هذا المؤتمر بمثابة المحطة التاسيسية لفكرة السياسة البيئية الدولية ، اذ كانت من نتائج المؤتمر اعتماد خطة عمل من107 اجراء على راسها انشاء برنامج للأمم المتحدة لحماية البيئة ، كما كان للدول الافارقة الدور الكبير في المفاوضات التي أدت الى انعقاد المؤتمر و تحميل الدول المتقدمة المسؤولية القانونية تجاه المشكلة البيئية ، و ان المشكلة في القارة الافريقية ليست التهديد البيئي بقدر ما تعانيه من انعدام التنمية ، وكان قلق الدول الافريقية من ان يحول مؤتمر ستوكهولم من المشكلة الرئيسة و هي البيئة الى فرصة لتحرير التجارة الدولية و رفع الحواجز الجمركية [1]

2- مؤتمر ريو ديجانيرو 1992 : و عرف ايضا باسم قمة الأرض

شارك في مفاوضاته 156 دولة و العديد من المنظمات غير الحكومية ، واهم الأسباب التي أدت الى انعقاده : السعي الى حماية البيئة من التلوث من خلال توحيد الرؤى بين الشمال و الجنوب ، و بالتالي تعتبر هذه القمة نقطة تحول في مفهوم العلاقة بين التنمية و الاعتبارات البيئية حيث ان أي سلوك دولاتي لا يأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية فانه سيأتي بنتائج سلبية .

اهم النتائج التي حققها هذا المؤتمر هي :

- اعلان ريو بشان البيئة و التنمية غير الملزم قانونيا لمبادئ حماية و إدارة الغابات في العالم ، و الذي شدد على ضرورة إرساء أسس اكثر عدلا للعلاقة بين الدول الصناعية و الدول النامية فيما يتعلق بحماية البيئة و تحقيق التنمية
- التطرق الى حماية المياه العذبة و المساحات البحرية

[1] أبو جودة, إلياس، الأمن البشري وسيادة الدول: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .بيروت ، 2008 ، ص112.

- ترشيد استخدام الموارد الحية
- منع الاتجار غير المشروع بالنفايات السامة
- بداية الحديث عن الارهاصات الأولى لبروتوكول كيوتو

جدول أعمال القرن 21 : عبارة عن خطة عمل دولية للتنمية المستدامة تسعى إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية ، ومحاربة الفقر و تغيير أنماط الإنتاج و الاستهلاك ، إضافة للمعالجة الديناميكيات السكانية.[1]

3- مؤتمر جوهانزبورغ 2002

الهدف من عقد هذا المؤتمر هو محاولة الوقوف على إنجازات التي تحققت عن طريق التنمية المستدامة منذ إعلان ريو ، حيث ركزت المبادئ العامة لهذا المؤتمر على تحسين مستوى معيشة الأفراد ، والتركيز على تقليص الفجوة بين دول الشمال الغنية و دول الجنوب الفقيرة ، كما تم استعراض ما تم إنجازه خلال عشر سنوات ، وتحديد أولويات العمل خلال العشر سنوات القادمة ، لكن هذا المؤتمر أخفق في التوصل إلى الاتفاق الموعود حول الطاقة المتجددة ، بإضافة إلى تراجع تدفق الأموال من المساعدات الرسمية للتنمية خلال التسعينات من 85,3 مليار دولار سنة 1992 إلى 35,1 مليار دولار سنة 2000 ، و شهدت معظم البلدان النامية تراجع في المساعدات الرسمية للتنمية بنسبة لا تقل عن 25 % ، و انخفضت هذه المساعدات إلى أكثر من 50 % في سبع دول معضمها في افريقيا.[2]

5- مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية 2009:

---

[1] - Daniel M. Schwartz, Tom Deligiannis, and Thomas F. Homer-Dixon. The Environment and Violent Conflict: A Response to Gleditsch's Critique and Some Suggestions for Future Research, Environmental change & Security project report, ISSUE 6, 2000, p187.

[2] Dixon, Thomas F. Homer. Environmental scarcities and violent Conflict: Evidence from Cases, International Security, Vol. 19, N°. 1, Summer: 1994, p85.

عرف مشاركة 110 من زعماء الدول و الحكومات وكان الهدف من هذا المؤتمر هو إبرام اتفاقية شاملة و ملزمة تحل محل برتوكول كيوتو والذي سينتهي العمل به سنة 2012 ، فهذا المؤتمر جاء مكمل لاتفاقية كيوتو من أجل حماية جديدة للبيئة من التغيرات المناخية و تخفيض انبعاث الغازات ، و تميز باعتراف البلدان المصنعة بمخاطر ما تساهم به من انبعاث غازات ضارة تدفع ضريبتها دول الجنوب الأقل تصنيعا ، و اختتمت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ بإصدار ما يسمى " باتفاقية كوبنهاغن" و هي و إن كانت غير ملزمة فإنها تكتسي أهميتها من إنخراط مجموعة من الدول الكبرى الملوثة فيما دعت إليه الاتفاقية، من ضرورة مكافحة مخاطر التغيرات المناخية، و السعي إلى إبقاء معدل إرتفاع الحرارة الشامل للكرة الأرضية دون درجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة الصناعية ، كما تميز مؤتمر كوبنهاغن بتأكيده على ضرورة مساعدة دول الجنوب خاصة البلدان الأشد فقرا من خلال :

- تقديم المساعدات المالية لتمكينها من تنفيذ مشاريعها بخفض الإنبعاثات الحرارية
- نقل التكنولوجيا و السماح بتحويلها من الشمال المتقدم الى الجنوب المتخلف.
- شهدت هذه القمة ميلاد " صندوق المناخ الأخضر " لمساعدة دول الجنوب

شهد المؤتمر سلبيات عديدة من بينها عدم التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن التغيرات المناخية ، و إنفراد الولايات المتحدة و الصين بتحديد مصير العالم ، إذ انفردت هذه المجموعة بالصيغة النهائية للمؤتمر ، وعدم الاتفاق من سيدفع الفاتورة لذلك ، كما تبادلت الأطراف المتفاوضة الاتهامات حول مدى مسؤولية كل محور على حدى ، وقد هاجم عدد من الدول النامية و دعاة حماية البيئة الاتفاق باعتباره مجرد تراض بين الدول الكبرى على حساب العالم ، و صرح بعض الأفارقة بأنه لا يمكن أبدا السماح بقتل برتوكول كيوتو، لأنه يعني قتل أفريقيا ، و وجه بعض الأطراف انتقادا واضحا إلى قيادة الأمم المتحدة ، كما طالبت دول القارة الأفريقية والتي تعتبر الأكثر تضرراً بإصلاح الأضرار وبتعويضات لمكافحة تغير المناخ.[1]

4- مؤتمر ديربان حول تغيرات المناخ 2011

[1] غول فرحات ، اثر الاهتمام بالبيئة و العمل بالمواصفات العالمية البيئية ، جديد الاقتصاد، 02، ديسمبر 2007،ص75.

عقد المؤتمر في ديربان بجنوب أفريقيا في الفترة الممتدة من 28 نوفمبر حتى 09 ديسمبر ، اذ في تصريح لرئيس البنك الإفريقي للتنمية دونالد كابيروكا أكد بأن "أعظم المصائب التي تواجه الإنسانية في هذا القرن هي الفقر العالمي و تغير المناخ و بالتالي فإن من المناسب أن نجتمع في أفريقيا ، وجاء عقد المؤتمر في أفريقيا باعتبارها من أكثر القارات تضررا من تداعيات تغير المناخ ، ويكمن الهدف الأساسي من عقد المؤتمر في :

- 1- تمديد بروتوكول كيوتو (2012-2015)
- 2- الضغط على الدول الكبرى للتوصل إلى إتفاقية شاملة و ملزمة
- 3- دراسة مواضيع فرعية متعددة منها سبل نقل التكنولوجيا النظيفة و تمويل صندوق الأخضر للمناخ
- 4- تقديم المساعدة للدول الأقل نموا

حضر المؤتمر حوالي 120 دولة ، وتميز المؤتمر باستمرار تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الخوض في اتفاق قانوني يلزمها بخفض الإنبعاثات الدفيئة ، من جانبه أبدى الطرف الصيني بدوره عدم الالتزام بإطار دولي صارم لإنبعاثات الغازات بأسباب تتعلق بالسيادة الوطنية ، في المقابل ايد الإتحاد الأوروبي إستمرار كيوتو بعد 2012 ،و حاول التحالف مع الدول النامية من أجل الظفر باتفاق دولي ملزم لجميع الدول ، فمن جانبهم طالب الأوروبيون الدول الأفريقية (مجموعة الدول الأفريقية التي تقيم علاقات اقتصادية وطيدة مع الصين) الضغط على الصين للقبول بتخفيض إنبعاثات الغازات الدفيئة في إطار اتفاق شامل ، في الأخير توصلت مفوضات دربان إلى خارطة طريق في أفق 2015 تلزم لأول مرة الدول الصناعية و

النامية لمجابهة الاحتباس الحراري العالمي ، و إنشاء الصندوق الأخضر لمواجهة التغيرات المناخية ، كما تميزت الدول الأفريقية في هذا المؤتمر بموقفها الموحد بشأن تغير المناخ.[1]

6- مؤتمر الأمم المتحدة للتمنية المستدامة 2012 (ريو + 20)

عقد هذا المؤتمر من 20-22 جوان 2012 في ريو ديجانيرو ، و عرف باسم ريو + 20 و يتبادر في الذهن أن هذا المؤتمر هو تقييم 20 سنة من العمل البيئي أي الفترة الفاصلة بين عامي 1992- 2012 لكن الواقع هو تقييم فترة 40 سنة ، أي من 1972 لأنه يمكن قراءة الجهود الدولية البيئية والمعوقات التي واجهتها خلال المسار انطلاقا من مؤتمر استوكهولم عام 1972 كمحطة أساسية لهذه الجهود ، خلال هذا المؤتمر تمت دراسة مرحلة ما بعد كيوتو و تم الاتفاق على برنامج طموح قُدم في تقرير رسمي ب"المستقبل الذي نريده" و تضمن محاور أساسية منها الرؤية الموحدة و الاقتصاد الأخضر كسبيل للتنمية .

أبرز ما ميز هذا المؤتمر خيبات الأمل التي انتابت الوفود المشاركة من نشطاء بيئيين و علماء كانوا يأملون في أن يحدد المؤتمر مسارات أكثر وضوحا لمواجهة التحديات الإجتماعية و البيئية في العالم أجمع ، و بقراءة متأنية لتقرير قمة ريو + 20 نلاحظ غياب واضح للتحديات البيئية التي يشهدها العالم مثل تغير المناخ ، وتركيز أكثر على تقديم الاقتصاد الأخضر كوصفة فعالة لمحاربة الفقر ، كما دعا إلى ضرورة التحرك بصفة عاجلة باتخاذ تدابير في الاجال القصيرة و المتوسطة إزاء العواقب المدمرة لحالات الجفاف و المجاعة الدورية في أفريقيا و بخاصة في القرن الأفريقي و منطقة الساحل الافريقي

7- مؤتمر باريس للمناخ 2015:

جرى في العاصمة الفرنسية باريس بين 30 نوفمبر و 11 ديسمبر 2015 ، واتفق المشاركون في قمة المناخ التي اختتمت في العاصمة الفرنسية باريس على اثني عشر إجراء غير ملزم، وسط تحذيرات متعلقة بخطورة التغير المناخي الذي يشهده العالم ، ومن بين الإجراءات التي تم الاتفاق عليها في القمة التي حضرها مسؤولون سياسيون من عدة دول، تخصيص ثلاث مئة مليون دولار لمحاربة التصحر وتقليل

[1] Abdoun, Rabah. Environnement et développement, Les cahiers duCREAD, 50, 4ème trimestre, Algerie: 1999, p61.

الاعتماد على الكربون في اقتصاديات العالم ، وتعهّدت شركات عامة وخاصة برصد المزيد من الأموال لتسريع الانتقال في الدول النامية إلى أنظمة إنتاجية تحافظ على البئية ، وشهدت القمة إطلاق سلسلة من التحذيرات المتعلقة بخطورة التغير المناخي الذي يشهده العالم، ودعوات إلى تنفيذ التزامات القادة المتعلقة بالحد من تداعيات التغير المناخي ، كما شهدت القمة إطلاق سلسلة من التحذيرات المتعلقة بخطورة التغير المناخي الذي يشهده العالم، ودعوات إلى تنفيذ التزامات القادة المتعلقة بالحد من تداعيات التغير المناخي ، فقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من أن التغير المناخي "يهدد مستقبل قدرة البشر على العيش في كوكب الأرض" معتبرا أن ذلك "يفرض حربا وجودية على البشرية" ، من جهته، دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون زعماء العالم إلى تنفيذ التزاماتهم المتعلقة بالحد من تداعيات التغير المناخي ، خلال كلمته في قمة المناخ جدد ماكرون انتقاده لقرار نظيره الأميركي دونالد ترمب الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ ، وحث رؤساء الدول والوزراء والمسؤولين التنفيذيين الحاضرين على "تدشين مرحلة جديدة في الحرب ضد ارتفاع درجة حرارة الأرض" ، كما اعلن رئيس البنك الدولي جيم يونغ أن البنك "سيتوقف عن تمويل مشاريع التنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما اعتبارا من 2019" ، وقال "بنك إينغ" الهولندي إنه سيتوقف بشكل شبه كامل عن تمويل مشاريع لتوليد الطاقة من الفحم بحلول 2025 ، و ركزت القمة على كيفية نجاح المؤسسات المالية العامة والخاصة في تدبير المزيد من الأموال لهذا الغرض، لكن لن تصدر قرارات دولية ملزمة خلال الاجتماع ، واعتبر الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون أن انسحاب ترمب من الاتفاقية "قرار قصير النظر ومضلل سياسيا وغير مسؤول اقتصاديا وخاطئ علميا" ، واعتبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن نص الاتفاق يضر باقتصاد بلاده قائلا إن هذه الاتفاقية ستكلف أمريكا ملايير الدولارات وستقضي على وظائف وتعرقل صناعات النفط والغاز والفحم والصناعات التحويلية ، واتفاق باريس للمناخ هو أول اتفاق دولي شامل للحد من انبعاثات الغازات المضرة بالبيئة، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في 4 نوفمبر 2016.[1]

حماية البيئة في إطار المنظمات الدولية المتخصصة:

[1] الغامدي عبد الله بن جعمان ، التنميو المستدامة بين الحق في الاستغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ،2007، ص15.

لقد أخذت العديد من المنظمات الدولية على عاتقها مهمة مواجهة الأضرار البيئية، و هذا باتخاذها لمجموعة من الإجراءات على المستوى الدولي ، و من بين هذه المنظمات نجد:

- ✓ **منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة (FAO):**

أنشئت هذه المنظمة سنة 1945، و تتمحور أهدافها حول رفع مستوى المعيشة و التغذية لسكان العالم و العمل على زيادة الإنتاج الزراعي و الحفاظ على المصادر الطبيعية.

و قد وضعت هذه المنظمة المعايير و المستويات المتعلقة بحماية المياه و التربة

و الأغذية من التلوث بواسطة المبيذات أو عن طريق المواد المضافة للأغذية للمساعدة في حفظها.

و عليه قرر مجلس منظمة الفاو في عام 1972، بأن الأنشطة التي يقوم بها بشأن المحافظة على القدرة الإنتاجية للثروات الزراعية و الغابات و الأسماك، ذات علاقة وطيدة بالبيئة الإنسانية، كما أبرمت المنظمة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة تفاهم بخصوص التعاون الدولي في مجالات متعددة منها: التعاون لتطوير القانون الدولي للبيئة، و المؤسسات على المستوى الدولي أو الوطني.

إضافة إلى هذا ساهمت منظمة الفاو في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة

و التنمية المنعقد في ريو ديجانيرو 1992، و شاركت في العديد من مجموعات العمل المعنية بالتلوث البيولوجي و المحيطات و الغابات و الزراعة.

كما شاركت في انعقاد المؤتمر العالمي السادس للغابات في باريس عام 1991، حيث تمت دراسة أسباب التصحر و منها قطع الغابات، و تم وضع الحلول لهذه الظاهرة الخطيرة

التي تهدد البيئة البرية و مكوناتها الطبيعية، إنطلاقا م هذا ساهمت المنظمة في ابرام الاتفاقية الدولية للتصحر في جوان 1994.[1]

كما كشفت منظمة الأغذية و الزراعة في تقريرها لسنة 1995 عن حصيلة مقلقة للمخزون العالمي للأسماك، حيث نبهت إلى أن 70% منه تم استنفاذه و استغلاله استغلالا مفرطا أو بشكل كامل، و على هذا الأساس دعت المنظمة إلى المصادقة على مدونة سلوك من أجل صيد مسؤول، و دفع المؤسسات إلى إعمال المدونة لتسيير المسمكات و تعيين مقاييس التسسير الدائم.

✓ **الوكالة الدولية للطاقة الدولية IAEA:**

تعتبر هذه الوكالة من المنظمات الدولية التي تعني بالحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن استخدام الطاقة الذرية، بالتعاون مع الدول و المنظمات المتخصصة للحد من الأثار الضارة على حياة الإنسانو على الثروات.[2]

كما تنصب أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الإسراع و زيادة مساهمة الطاقة الذرية في السلام و الصحة و الرفاه في العالم برمته، كما تعمل أيضا على تقييد الدول بمعايير السلامة و تطبيقها على الأنشطة التي تقوم بها بواسطة اتفاقيات ثنائية أو

جماعية، و في هذا الإطار و طبقا لنص المادة 03 من دستور الوكالة فإنه يحق لها مراقبة

و متابعة مدى تقيد الدول بمعايير السلامة الواجب اتباعها للوقاية من الإشعاع عند استخدامها للأغراض السلمية.

---

[1] Mario Bettati , LE DROIT INTERNATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT , Odile Jacob, PARIS ,2012,P 21.

[2] MICHEL PRIEUR, Droit de l'environnement, DALLOZ,PARIS,4 édition, 2001 , P 40.

ضف إلى ذلك، أقرت الوكالة في سنة 1973 اللوائح المتعلقة بسلامة نقل المواد المشعة[1]، إضافة إلى وضعها للخطوط العريضة لرصد و منع التلوث الإشعاعي الذي يصيب الأفراد و البيئة، و المعالجة الأمنة للنفايات الإشعاعية و التخلص منها، و أخيرا أكدت على منع تلوث المحيطات بالمخلفات النووية.

و في سنة 1984، اقترحت الوكالة تعليمات للتوصل إلى تدابير بين الدول الأعضاء من أجل تقديم العون المتبادل في حالة الطوارئ عند وقوع حادث نووي أو أزمة

إشعاعية، و تجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن هذه التعليمات هي عبارة عن توصيات لم تكن ملزمة و لم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الدول المنتجة نوويا،كما تقوم المنظمة بعمل الإحتياطات التي تؤخذ في الحسبان عند معالجة النفايات المستخلصة من المواد المشعة.

✓ **المنظمة البحرية الدولية IMO:**

تأسست هذه المنظمة عام 1948 و بدأت العمل في 1958/12/17، و هي مكلفة بالمسائل الفنية المتعلقة بالملاحة البحرية و تحسين أمن الملاحة، و رقابة مياه البحار من التلوث الناجم عن السفن، و العمل على إعداد الاتفاقيات الدولية و عقد المؤتمرات الدولية المتعلقة بشون الملاحة البحرية.[2]

و بغرض تسهيل مهام المنظمة و وضع الاتفاقيات موضع التنفيذ، ثم إنشاء لجنة البيئة البحرية عام 1973،كما أقرت المنظمة العديد من الاتفاقيات الدولية حول التلوث في البيئة البحرية، و منها : الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار 1954، الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحري من السفن 1973، الاتفاقية الخاصة بإنشاء الصندوق الدولي للتعويض عن الأضرار الناتجة عن التلوث بالزيت 1971...إلخ، و جميع هذه الاتفاقيات دخلت حيز التنفيذ.

[1] رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة في ضوء القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2009، ص 88.

[2] عبد الواحد الفار، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 26.

✓ **منظمة الصحة العالمية WHO:**

لقد كان لمنظمة الصحة العالمية دورا فعالا في حماية البيئة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقييم الأثار الصحية لعوامل التلوث و المخاطر البيئية الأخرى في الهواء و الماء و التربة و الغذاء، و وضع المعايير التي توضح الحدود القصوى لتعرض الإنسان لهذه الملوثات.

كل هذا أكدته المادة 19 من دستور المنظمة التي أجازت للجمعية العامة للمنظمة تبني و تطوير الاتفاقيات و المعاهدات الدولية و غيرها من الاتفاقيات بشأن المسائل التي تدخل ضمن اهتماماتها.[1]

و لما كان التلوث البيئي يسبب أثارا ضارة بالبيئة و بصحة الإنسان، فإن حماية البيئة من الملوثات تعد من صميم اختصاص المنظمة وفقا للأهداف التي تسعى المنظمة الدولية لحمايتها.

كما تجدر الإشارة إلى أن منظمة الصحة العالمية قد أدرجت ضمن برنامجها المعروف باسم "Sixth General Programme Of Work 1978- 1983 " مسألة تطوير برامج الصحة البيئية لتحقيق أربعة أهداف رئيسية هي[2]:

- المساعدة في المعلومات حول العلاقة بين الملوثات و صحة الإنسان.
- العمل على وضع مبادئ توجيهية لوضع الحد الفاصل للمؤثرات الملوثة، تتلاءم مع المعايير الصحية و بيان الملوثات الجديدة أو المتوقعة من خلال استخدامها المتزايد في الصناعة أو الزراعة أو غيرها.

[1] طارق إبراهيم الدسوقي، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2009، ص205.

[2] توفيق عطاء الله، حماية البيئة في القانون الدولي، الملتقى الوطني الأول حول تأثير نظام الرخص العمرانية على البيئة، مخبر القانون العقاري و البيئة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، يومي 15 و 16 ماي 2013.

- الحث على تطوير الأبحاث في المجالات التي تكون المعلومات فيها ناقصة من أجل الحصول على نتائج دولية متقاربة.

بهذا يتجلى لنا فعالية و أهمية الدور الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية في حماية الإنسان و البيئة معا، و هذا من خلال وضع و إعداد البرامج و النظم البيئية.

ثانيا: الجهود المبذولة لحماية البيئة على المستوى الإقليمي

1 – حماية البيئة في إطار المؤتمرات الإقليمية

✓ **مؤتمر نيروبي:**

في عام 1982 عقد هذا المؤتمر بدعوة من الأمم المتحدة، و اتفق المجتمعون على وضع ألية لتنفيذ ما جاء به مؤتمر ستوكهولم، و أطلقوا على هذا المؤتمر تسمية إعلان نيروبي،

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في نفس السنة أفرز مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار عن توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما تبنت الجمعية العامة الميثاق العالمي للطبيعة لعام 1982.

أقر هذا الإعلان أنه لا يمكن اعتبار العالم أمنا مادام فيه استقطاب للثروات على الصعيدين الوطني و الدولي، كما دعا إلى مساعدة الدول النامية ماديا و تقنيا و عمليا،

و معالجة التصحر و الجفاف و تشجيع الزراعة و مكافحة الفقر و تحسين أوضاع البيئة.[1]

✓ **بروتوكول مونتريال:**

عقد في مدينة مونتريال بكندا اجتماع دولي في عام 1987 ضم رؤساء دول

و حكومات و ممثلين 26 دولة أوروبية و بعض الدول الصناعية و الدول المجاورة لكندا

[1] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر، 2008 ، ص 267.

و بعض دول العالم الثالث.

تم الاتفاق في هذا البروتوكول على كيفية العمل للحد من تصاعد الغازات الملوثة السامة إلى الجو، و وضع برنامج زمني لمدة خمس سنوات قادمة بغية خفض الغازات المنبعثة للدول المشاركة في الاجتماع بشكل تدريجي ريثما يتم التخلص منها نسبيا و إجراء دراسات لايجاد بدائل صناعية مأمونة بيئيا للتخلص من الغازات السامة.[1]

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا البروتوكول دخل حيز التنفيذ في مطلع

عام 1989، و قد أنشئ بموجبه صندوقا ماليا مؤقتا بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لمساعدة البلدان النامية المشاركة في البروتوكول، على دفع ثمن المعدات التكنولوجية التي تضع حدا لاستخدام المواد التي تسبب نفاذ الأزون، و هذا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة و قد شملت المساعدات 16 دولة نامية شاركت في البروتوكول.

لقد اعتمد مؤتمر ريو ديجانيرو بروتوكول مونتريال في جدول أعمال أجندة

القرن 21، و وصل عدد الدول التي انضمت إليه و التزمت به حوالي 56 دولة برعاية الأمم المتحدة.

- ✓ **مؤتمر اسكتلندا:**

بتاريخ 2005/07/07 عقد مؤتمر دولي في بريطانيا بمقاطعة اسكتلندا للدول الصناعية الثمانية، و كان من أهم النقاط المدرجة في جدول الأعمال مسألة الغازات المتصاعدة المسببة للتلوث و التي تساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

كان الرئيس الأمريكي "جورج بوش الإبن" طاغيا على المؤتمر في هذا البند

[1] عامر طراف، المسؤولية الدولية و المدنية في قضايا البيئة و التنمية المستدامة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع"مجد"، بيروت، الطبعة الأولى، 2012ص 167.

بالذات، و دعا إلى تأجيل مسألة البحث في ظاهرة الاحتباس الحراري و المتغيرات المناخية و معالجة الغازات المسببة للتلوث من الدول الصناعية إلى سنة 2006 لايجاد اتفاق كيوتو جديد يخدم العالم و مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لكونه يتعارض مع نمو اقتصادها و استمرار قوتها.[1]

✓ **مؤتمر وزراء البيئة العرب :**

عقد وزراء العرب مؤتمرا في بيروت من الفترة الممتدة من 02 إلى 05 جوان سنة 2003 بحضور المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،و ناقش المجتمعون المشاكل التي تتعرض لها البيئة و حمايتها من التلوث.

و قد قرر مجلس وزراء البيئة العرب التنسيق اللازم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة و المنظمات العربية المتخصصة لتقييم إصلاح و إعادة تأهيل ما أدت إليه الحرب في العراق من دمار للبيئة، و شدد في تقارير الانجاز و المتابعة على منطقة التجارة العربية الكبرى و الترتيبات لرفع درجة الاستعداد للتعامل مع مخاطر الإشعاع النووي ،و الذي يعتبر من اخطر الملوثات القاتلة و الطويلة المدى.[2]

كما أقر المؤتمرون بمتابعة تنفيذ الاتفاقات الدولية المعنية بالبيئة، و الموافقة على مقترح البرنامج الإقليمي لتعزيز القدرات العربية بالقضايا المتصلة بالتجارة و البيئة

و إجراء الاتصالات بمؤسسات التمويل العربية و الإقليمية لاستقطاب دعمها لتنفيذ هذا البرنامج، كما أوصى المؤتمر على المشاركة في اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا، و الذي عقد في 2003/06/25 من أجل التنمية المستدامة للبيئة.

2 – حماية البيئة في إطار المنظمات الإقليمية:

[1] عامر طراف، المرجع السابق، ص ص 168-169.

[2] عامر طراف، المرجع نفسه، ص ص 170-171.

قامت المنظمات الإقليمية بدور فعال في مجال حماية البيئة و تطوير القانون الدولي البيئي، من خلال تبني استراتيجية خاصة بهذا الشأن عن طريق إصدار التوصيات التي تؤكد بموجبها التعاون الوثيق لوضع سياسة جماعية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من بين أهدافها حماية البيئة و المحافظة عليها.

✓ **منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD):**

استنادا إلى النظام الأساسي للمنظمة، فإن نشاطها ينصب بالدرجة الأولى على المشاكل الاقتصادية ذات النطاق الواسع، لتمتد إلى العديد من القضايا و منها الحماية البيئية، و لقد أنشأت المنظمة عام 1970 لجنة حول البيئة غرضها تقديم العون إلى الحكومات الدول الأعضاء في المنظمة لتحديد سياساتها بخصوص مشاكل البيئة، مع الأخذ بنظر الاعتبار المعلومات ذات الصلة و خصوصا الاقتصادية و العلمية و التوفيق بين سياساتها البيئية

و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما تتولى اللجنة مسؤولية تقويم أثر الاجراءات البيئية على التغيرات الدولية.[1]

كما ساهمت المنظمة بشكل كبير في تطوير القانون الدولي للبيئة، و هذا من خلال صياغتها توصيات مصحوبة باعلانات للمبادئ أحيانا، حيث وضعت أول تعريف قانوني للتلوث، و وضعت المعايير الأساسية الملائمة للتلوث عابر الحدود الوطنية.

اضافة إلى كل هذا قامت المنظمة باستنباط بعض المبادئ كمبدأ الإلتزام بالابلاغ

و الاستشارة بشأن الحوادث الطارئة، و مبدأ التلوث يدفع، كما أقرت ضوابط دقيقة تتعلق بتنظيم و استخدام الكيمياويات و النفايات الصناعية و الفضلات النووية.

[1] حسام محمد سامي جابر، الجريمة البيئية، دار الكتب القانونية، مصر،2011، ص ص 61-62.

و قد أقرت المنظمة توصية بشأن ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المظاهر البيئية في تشخيص، و تخطيط و تنفيذ و تطوير المشاريع التنموية التي تقترح من أجل التمويل.

- ✓ **منظمة الدول الأمريكية(OAS):**

لم ينص ميثاق المنظمة على موضوع حماية البيئة، إلا أن المنظمة اهتمت و منذ زمن بعيد بالعديد من الأنشطة البيئية، و خصوصا ما يتعلق بحماية البيئة.

حيث أوصى المؤتمر الثامن للمنظمة سنة 1938 بتشكيل لجنة من الخبراء لدراسة المشاكل المتعلقة بالطبيعة و الحياة البرية في الدول الأمريكية، و قامت بإعداد اتفاقية حماية الطبيعة و الحفاظ على الحياة البرية في نصف الكرة الغربي، و قد أقرت هذه الاتفاقية عام 1940 و دخلت حيز التنفيذ سنة 1942.

لقد كان الهدف من هذه الاتفاقية حماية البيئة وتبني إجراءات محددة للتعاون المتبادل بغية المحافظة على الطبيعة واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لإدارة الحياة البرية والطبيعة، وحماية الأصناف المهددة بالإنقراض، وعليه تعد هذه الاتفاقية المعروفة باتفاقية واشنطن متطورة بالنسبة إلى وقت عقده، لكن نجد أنها أخفقت في تضمين إجراءات للإشراف الدولي.[1]

كما نجد أن منظمة الدول الأمريكية قد أقرت العديد من البنود القانونية الضرورية على الصعيدين الدولي و الوطني لضمان الاستقرار الايكولوجي، و حفظ التربة و الأنظمة الايكولوجية البحرية، و المراقبة البيئية و التثقيف و البحوث.

على الرغم من الجهود المبذولة من فبل المنظمة في مجال حماية البيئة، إلا أنه نجد أن هذه المنظمة متخلفة في معالجة المشاكل البيئية، إذا ما قيست بالدول الأوروبية.

- ✓ **منظمة الوحدة الإفريقية سابقا (OUA):**

[1] صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية،2010، ص 124.

لقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها بنشاطات لا يستهان بها في مجال حماية البيئة و الثروات الطبيعية بالقارة الإفريقية، إذ نجد أن الميثاق المؤسس لهذه المنظمة، يكرس ضرورة حماية الثروات الطبيعية للبلدان العضوة و قد شكل قاعدة قانونية لمشاكل البيئة في القارة.

في هذا الإطار نجد أن منظمة الوحدة الإفريقية قد شاركت إلى جانب المنظمة الدولية للأغذية و الزراعة، و المنظمة الدولية للثقافة و الفنون و العلوم (اليونسكو) و كذا الإتحاد الدولي لجماية الطبيعة، في مراجعة اتفاقية لندن لسنة 1933، كما أعدت المنظمة الاتفاقية الإفريقية لحماية الطبيعة و الثروات الطبيعية سنة 1968، إضافة إلى تبنيها لمخطط لاجوس(LAGOS) للتنمية الاقتصادية لإفريقيا(1980–2000) الذي شمل مجال البيئة

و حماية الطبيعة، و قد أخذ هذا المخطط بضرورة التنمية مع مراعاة حماية البيئة، كذلك المخطط الإفريقي لوقف تدهور البيئة للبلدان الإفريقية الاعضاء المقام في القاهرة سنة 1986، الذي يهدف إلى إرساء تعاون جهوي خاص بالثروات الطبيعية الأساسية : المياه، التربة، الغابات، الحيوان، الطاقة و البحار. [1]

تجدر الإشارة هنا إلى أن التعاون الإفريقي في مجال الحماية لا يتعدى المؤتمرات

و التوقيع على الاتفاقيات، فهو مشلول و معدوم على أرض الواقع ، و إزاء هذا التطور الهائل على المستوى الدولي في مجال الاهتمام بقضايا البيئة

و مشاكلها المختلفة و المتعددة، بدأ ينعكس هذا التطور على جميع دول المجتمع الدولي، حيث بدأت كل دولة تسن التشريعات الخاصة بمكافحة التلوث و حماية البيئة و عناصرها المختلفة من كافة أعمال المساس بها.

[1] نصر الدين هنوني، الوسائل القانونية و المؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2001، ص ص 166–167.

5-تطور النقاش النظري حول قضايا البيئة والأمن البيئي

تعددت النقاشات النظرية حول قضايا بموضوع البيئة أو ما يعرف بالأمن البيئي وقد تباينت الآراء والاتجاهات عبر مسار كامل لأجيال وسنوات من النقاش أملتها الظروف والمعطيات البيئية والدولية ،وقد عرفت تلك النقاشات النظرية حول قضايا البيئة والأمن البيئي مسارا طويلا ومعقدا تطورت من خلاله تلك الاستبصارات النظرية عبر ثلاث مسارات :

المسار الأول : تعتبر هذه المرحلة الأولى التي بدأ النقاش فيها حول قضايا البيئة والأمن البيئي والتي كانت في سنة 1977 من خلال كتابات لستر بروان lester Brownحيث قدم وثيقة بحثية طالب فيها بإعادة تعريف الأمن القومي حتى يدخل القضايا البيئية ويدمجها ضمن هذا الأمن ، كما انتقد احتكار الطابع العسكري على الأمن ، يضاف إليه نقده لعسكرة الاقتصاد العالمي وإهمال التهديدات التي يتعرض لها الإنسان والطبيعة والنظام البيئي العالمي .

– كتابات ريتشارد أولمان Rechard Olmanسنة 1983والتي دعا فيها لعدم التركيز على القضايا العسكرية على حساب قضايا أكثر أهمية على غرار القضايا البيئية و تهديداتها مثل الكوارث الطبيعية المدمرة والجفاف واستنزاف الموارد الأولية .

– وهناك العديد من الكتابات والنقاشات النظرية التي حاولت الربط بين الأمن والبيئة ،كمقال لجيسكا توتشمان ماثيوس Jassica Tuchman Mattthews بعنوان إعادة تعريف الأمن سنة 1989 رأت انه ينبغي على السياسات الأمنية الخارجية أن تدمج اعتبارات الدمار البيئي ،وتؤكد هنا صاحبة المقال على دور الدولة في ذلك باعتبارها فاعل أساسي ورئيسي في تعامله مع قضايا البيئة.

المسار الثاني :هنا في هذه المرحلة ظهرت تفسيرات جديدة حول مقاربة الأمن البيئي، حيث ركز النقاش هنا على أن عدم وجود أمن بيئي كمصدر محتمل لتلك الأزمات والمشاكل التي

تهدد الأمن القومي للدول وذلك بافتراض أن قلة أو ندرة الحصول على المورد الطاقوي أو عدم التساوي في الحصول عليه سبب تلك الخلافات والنزاعات الدولية .[1]

المسار الثالث : كان النقاش مركزا في هذه المرحلة حول ملف الأمن البيئي. و تغير المناخ، على أنها الأكثر إلحاحا من قبل عدد من صناع القرار في العالم وحتى من قبل الباحثين و الأكاديميين المهتمين بقضايا البيئة وكل هذه الجهات صنفت موضوع الأمن البيئي ضمن المواضيع التي تهدد الأمن والسلم الدوليين ، ومن بين تلك الأمثلة نجد جون بارنت Jon Barnett و سيمون دالبي Simon Dalby اللذان ربطا بين تغير المناخ والأمن .

أثارت مجموعة من الدراسات الانتباه للآثار الأمنية المترتبة على قضية تغير المناخ من بينها دراسة المجلس الاستشاري الألماني للتغير العالمي2007 ودراسة International Alter ،دراسة مؤسسة CNA Sullivan سوليفان وآخرون 2007 ،دراسة لمركز الأمن الأمريكي الجديد كامبل Campbellوآخرون 2007، كل هذه الدراسات أكدت على الارتباط الوثيق بين تغير المناخ والأمن البيئي الذي صار يشكل تهديدا حقيقيا للمجموعة الدولية وللكوكب أجمع[2].

2. النظام البيئي العالمي في ظل اللاتكافؤ الاقتصادي الدولي:

التغير البيئي اليوم أصبح يهدد الإنسانية بشكل حقيقي مما يتطلب ردود فعل استعجالية من طرف المجموعة الدولية على اختلاف مستوياتها الإقليمية والدولية والمحلية –دول الشمال ودول الجنوب–، حيث أن الانبعاثات الغازية وما تسببه من آثار سلبية عل المناخ والطبيعة والإنسان يجعل من الضروري تكاثف جمع الجهود في تحمل المسؤولية الكاملة في توحيد

---

[1] Paul, Edwards. Global climate science, uncertainity and politics : data laden models, model filtered data, 4 science as culture, volume 8, 1999,p78

[2]Raleigh, Clionadh, and Henrik Urdal. Climate change, demography, environmental degradation, and armed conflict, ECSP Report, ISSUE 13,2008–2009, p101.

الجهود لمجابهة تلك التهديدات البيئية إلا أن الدول الكبرى المصنعة لها النصيب الأوفر من تلك المسؤولية مقارنة بالدول الضعيفة كدول الجنوب

أ. التغير المناخي في ظل الفروقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب:

البلدان الصناعية الكبرى في العالم هي الدول التي تشهد تطورا وتنمية اقتصادية هائلة جراء الحركية الصناعية المذهلة للقطاع الصناعي بوجه خاص مما يتسبب في تلك الانبعاثات الغازية لأكسيد الكربون ،وعليه فان كل الاقتراحات والمشاورات الدولية والإقليمية الخاصة بالشأن البيئي لم تكن مؤسسة على أساس وجود مشكل بيئي يهدد المناخ والكرة الأرضية ومنه العالم بأسره ،بل على أساس انه مشكل اقتصادي بحت ، وهذا ما جعل من تلك المشاورات والاقتراحات وحتى الاتفاقيات الدولية التي تخص موضوع المناخ والتغير البيئي تفشل في كل مرة .[1]

الدول الصناعية في العالم اليوم هي الأغنى والأقوى اقتصاديا معنى ذلك هي التي تتحمل تلك الأعباء الناتجة عن تلك النشاطات الصناعية المولدة للغازات والانبعاثات الملوثة للمناخ إذا فهي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن تلك الانبعاثات وتلتزم بإنقاص حجمها حتى تترك المجال لبقية البلدان الأخرى –خاصة دول الجنوب– لممارسة حقها في التطور والتمنية الاقتصادية .

إن السبب وراء فشل تلك الاتفاقيات والمعاهدات والمشاورات والاقتراحات والمؤتمرات حول موضوع المناخ والتغير المناخي أو البيئي هو أن تلك الدول الأغنياء اقتصاديا في العالم يرفضون إشراك الآخرين في تلك اللقاءات والمشاورات بداعي تلك الفوارق الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى يرفضون اقتسام المهمات حول مجابهة تلك التهديدات المناخية البيئية مع تلك الدول المستعدة للمساعدة بسبب أن هذه الأخيرة ستصبح غنية وستتقاسم معهم هذا

[1] عادل,جارش، تأثير التغيرات المناخية على الأمن العالمي: ملتقى وطني بعنوان التحديات البيئية وانعكاساتها على الإستراتيجية التنموية .جامعة الجزائر .الجزائر ،2016، ص64.

الاقتصاد –لكون أن المشكلة البيئية عندهم ليست بيئية بل اقتصادية –لذلك وجدنا أن تلك المشاورات الدولية حول البيئة والمناخ لا تخص فقط الحد من تلك الانبعاثات الغازية بل أيضا تخص الحق في التنمية والتطور الاقتصادي وهذا في نظرهم يشكل خطرا يهدد مصالحهم الاقتصادية ،فالرهان الحقيقي هنا بين تلك الدول الصناعية الغنية اقتصاديا وبقية الدول الأخرى خاصة دول الجنوب الفقيرة اقتصاديا هو حول الاتفاق على تقسيم متساوي لميزانية ثاني أكسيد الكربون في العالم،ويسمح بتحديد أهداف التقليل من تلك الانبعاثات الكربونية لكل دولة وما يترتب عليها.[1]

يمكنا القول هنا أن البلدان التي كانت سببا في تلك المخلفات الكربونية حيث الغلاف الجوي متاثر بها على مر تاريخ نموها الصناعي هي مدينة تاريخيا وبيئيا لبقية دول العالم ،فالرهان الحقيقي الذي لابد أن تطرحه كل النقاشات والمؤتمرات حول موضوع البيئة والمناخ هو إيجاد اتفاق حول كيفية تسديد هذه الديون ،وكيف يمكن تعويض البلدان النامية –الفقيرة –الضحية ،وهذا التعويض ما هو إلا دفاع واعتراف لحق تلك الشعوب الفقيرة في التطور و النمو والعيش في بيئة مناخية نقية .

الواقع الدولي الراهن يشير إلى تلك الفروقات الاقتصادية الجلية والكبيرة بين المعسكرين الشمالي الغني والجنوبي الفقير وبذلك يمكن أن نضع تلك التصورات الموضوعية والعقلانية وكذا التوقعات التي يبديها كلا المعسكرين تجاه قضايا البيئة ومخاطرها ، فالمشاكل التي تهم الدول الشمالية المتقدة مثل التلوث ومكافحته ستكون ثانوية بالنسبة لدول الجنوب النامية مقارنة بالجوع والفقر والتضخم السكاني وقلة الموارد والحاجة إلى المال .[2]

[1] سونيتا ناران، البيئة :اللاعدل المتركب في الجنوب: مجلة فكر ومجتمع.الجزائر،2016، ص 77.

[2] Harris, Jonathan M. Basic Principles of Sustainable Development, Global development and environment institute, 2000, p 16.

هناك فرصة للحد من تلك الانبعاثات الغازية حيث البلدان النامية لم ينشئوا بعد كل مراكزهم وشبكاتهم الكهربائية ،وحتى في المدن الجديدة لن تكون على شاكلة ما سبق من العمران الكلاسيكي مما يعطي فرصة لإنشاء عالم مختلف ومتطور،بالمقابل فان البلدان الصناعية الغنية لم تستخدم هكذا إجراء ولم تستثمر بهذا الشكل حيث طاقتها الاقتصادية لم تخل من غاز الكربون ، وحسب النماذج التنموية الحديثة فإن البلدان تلوث المحيط لتصبح غنية ولا تأبه بفعالية الطاقة البديلة أو الحد من التلوث أو مراقبته.

يتضح أن كل المؤشرات الواقعية والموضوعية تدلنا على مدى ضخامة مشكلات البيئة وهامشية المعالجة في النظام الدولي الثاني الجديد من جهة ،والقضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية من جهة ثانية ، وبذلك تبدو الآمال ضعيفة في معالجة الأخطار التي تلك البيئة أمام الجهود المحدودة من طرف الدول الكبرى والصغرى وكذا المنظمات الدولية [1].

لقد عجز العالم اليوم عن إيجاد حل للحد من تلك الانبعاثات الغازية للكربون أمام ضرورات التنمية والتطور والخطابات المستمرة والدائمة حول إيجاد مصادر أخرى للطاقات البديلة .وهنا على دول الجنوب أن تسخر التكنولوجيا الحديثة لتلك الغايات التنموية ،تلك التكنولوجيا لابد لها من تمويل مناسب لتحيق المتطلبات التنموية والحد من استعمال تلك المواد المصنعة ،بالمقابل لا تزال الدول الغنية مرهونة بالكربون والغاز والبترول حتى تتمكن من تشغيل صناعاتها ومركباتها التي لا تعد ولا تحصى كما أنها غير مستعدة للاستثمار عبر تحويل طاقاتها.

[1] عامر ,محمود،طراف،إرهاب التلوث والنظام العالمي: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .بيروت ،2002 ،ص53.

وحتى تلك الدول كالولايات المتحدة الأمريكية التي تنتج مصانعها اكبر نسبة من تلوث البيئة في العالم غير مستعدة إلى تخفيض صناعاتها الثقيلة حفاظا على قوتها الاقتصادية في العالم.

كما أن تلك النقاشات والمشاورات التي طرحت في السنوات السابقة قد أعد لنتائجها مسبقا،فتلك البلدان المصنعة تستعد في كل مرة يطرح فيها موضوع البيئة والمناخ بإيجاد الذرائع أو قد لا تشارك في معظمها ولا تبدي استعدادا للمشاركة،كل ذلك لأجل مواصلة نشاطاتها الصناعية الدءوبة الباعثة لتلك الغازات الملوثة ،مع العلم أن دول الجنوب هي من تدفع الثمن في الأخير جراء هذا الجشع والأطماع لتلك البلدان، وفي الأخير البيئة والمناخ من يدفع الضريبة جراء تلك الأطماع التنموية. [1]

ب. التكافؤ والمساواة الدولية : النقاشات البيئية ضمن الحدود الجديدة

يعد الأمن البيئي قضية حيوية بالنسبة لدول العالم بالرغم من انه يمس الأمن بشكل مباشر بمفهومه السياسي لكنه هام بالنسبة للأمن الشامل للمجتمعات التي تعيش في هذا الكوكب ، إذ يتعرض هذا الأخير لحالة خطيرة من التلوث البيئي جراء تلك المخلفات الكربونية على الغلاف الجوي

لقد اجتمعت المجموعة الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة والتنمية *قمة الأرض *سنة 1992في مدينة ري ودي جانيرو البرازيلية وبحضور 178دولة وبحضور 130من رؤساء الدول والحكومات اجتمعوا بهدف حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة عبر مناقشة اتفاقية التغير البيئي

[1] Deudney, Daniel. the case against linking environmental degradation and national security, Millennium Journal of International Studies, 1990, p18.

والمساواة وكان هذا الاجتماع بمثابة الحدود الجديدة للتشاور حول موضوع البيئة ومناقشة اقتسام الخيارات المشتركة للأرض.[1]

لقد انقسم المجتمعون إلى اتجاهين أساسيين حول موضوع البيئة : دول الشمال المصنعة والغنية ترى أن حماية البيئة هو الهدف الأهم من المؤتمر ما لم تصطدم بمصالحها الاقتصادية ،في حين تؤكد دول الجنوب الفقيرة أن الهدف من المؤتمر هو التنمية ومحاربة الفقر على حساب البيئة واستنزاف الموارد واجتثاث الغابات .

وتجدر الإشارة هنا من خلال هذا المؤتمر الأول الذي ناقش الموضوعات الخاصة بالبيئة أن الطرح كان بسيطا لكون أن الدول النامية الفقيرة لم يكن لها وزن لتطالب بحقها في تلك الخيرات والموارد المشتركة التي في حقيقة الأمر هي النواة الأساسية لتلك الصناعات للدول الغنية فهذه الأخيرة اكبر المستهلك لتلك المحروقات من بترول وغاز منذ مئات السنين حصدت من خلاله ثروات كبيرة وهائلة حققت من خلاله تنمية وتطورا اقتصاديا كبيرا ومعتبر ،وفي نفس الوقت هي نفسها من قررت إجراءات الحد من تلك الانبعاثات الغازية الناتجة من الاستعمال المفرط للغازات الملوثة ، وكذا تعال الخطابات الدولية المتعالية المنادية بتحول المسؤولية الدولية المشتركة لبلدان العالم بأسره حول ذلك إلا انه كان من السهل جدا إسكاتها من طرف بلدان العالم المتقدم.

الجدير بالذكر في هذا السياق أن هذه القمة كانت الأولى من نوعها من حيث أنها تشكل القاسم المشترك بين الشعوب على اختلاف مستوياتها التنموية والسياسية ، كبيرة أو صغيرة

[1] بوشناقة شمسة ، النزاعات البيئية و العلاقات شمال جنوب ، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 05جوان 2011،ورقلة الجزائر.

غنية أو فقيرة ...كلها جاءت للتباحث وإيجاد الحلول وتقديم المقترحات لأجل مواجهة الأخطار البيئية التي تهدد البشرية على الكرة .[1]

للإشارة هنا لابد من التأكيد على أن بعض دول العالم النامي أو السائرة في طريق النمو على غرار الصين والهند وباقي الدول كلها مسؤولة أيضا على تلك المخلفات الغازية مثلها مثل الدول الغنية المصنعة وما يؤكد ذلك التقرير الذي نشره معهد واشنطن العالمي الخاص بالموارد **World of soures Institute**الذي يبين فيه أن الهند والصين وباقي الدول في طريق النمو تتحمل المسؤولية عن تلك الانبعاثات ،وقد رفض كل من الايكولوجي سونيتا ناران **Sunita Narain**و أنيل أقروال **Anil Agarawal** هذه المعطيات و اسروا على مسالة الاستغلال المتساوي للموارد والخيرات المشتركة في كوكب الأرض والغلاف .

وما يمكن استنتاجه من خلال انعقاد هذا المؤتمر وما تلاه أن العالم أدرك خطورة المشاكل البيئية وآثارها وانعكاساتها على المناخ وعلى البيئة وعلى التنمية ،وهو ما يفسر ذلك العدد الكبير من الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في هذا المجال الحساس والتي حاولت إعطاء تشخيص لكل الأخطار والمسببات البيئية من جهة ومن جهة أخرى دراسة وتحليل التضارب الكبير والجدال القوي بين الدول المتقدمة المصنعة وتلك الدول المتخلفة التي تمتلك تلك الموارد الطاقوية خاصة المحروقات حول من يتحمل المسؤولية التاريخية والبيئية للتدهور البيئي الحاصل والذي يهدد الكرة الأرضية وغلافها الجوي .

جـ. مخرجات قمم المناخ على البيئة بين دول الشمال والجنوب:

قمة الأرض 1992 :

[1] بوحنية,قوي، غياب البعد الأخلاقي الدولي في إدارة الملف البيئي بالقارة الإفريقية أي اثر لتغييب للحوكمة البيئية العالمية؟: موقع مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق.قطر ،2019، ص 22.

لقد تم التأكد أن الدول الصناعية هي المسؤولة الوحيدة عن تلك المخلفات الملوثة للبيئة وقد أكد ذلك التقرير المعنون باحترام كوكب الأرض في عالم غير عادل وغير متساوي ، حيث جاء فيه أن كوكب الأرض عبارة عن حيز مشترك ولكل البشر الحق في الاستمتاع بهذه الخيرات والحقوق التي يوفرها هذا الفضاء الأيكلوجي ، كما دافع التقرير عن فكرة الحد من تلك الغازية الملوثة للبيئة والمناخ .

– من نتائج المؤتمر توقيع اتفاقيتين من قبل 150دولة الأولي تتعلق بإنقاذ كوكب الأرض وأنواع الحيوانات وقد امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن توقيعها، والثانية وقعها معظم الدول وهي تتعلق بمكافحة ارتفاع درجة الحرارة في أنحاء العالم عن طريق الحد من انبعاثات الغازات المتسببة لظاهرة البيوت الزجاجية.[1]

– بالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتغيرات المناخية CCNUCCلم تكن ناجحة وعملية ، حيث لم تقبل الولايات المتحدة الأمريكية التنازل عن مستوى وطريقة حياتها وقبلت الاتفاقية بأنها غير قابلة للنقاش فيما يخص نمط حياتها الذي يستدعي تلك المخلفات نتيجة الصناعة الهادفة للتطور والحفاظ على المستوى المعيشي المتطور ، على الرغم من أنه منذ سنة 1992 اعترفت جميع الدول بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الفضاء الأيكلوجي عند القيام بهذه الصناعات المؤدية للانبعاثات الغازية والتي تقوم بها الدول الساعية نحو التطور المستمر من منطلق المسؤوليات المشتركة لكنها مسؤوليات مختلفة في نفس .

– وفي سنة 2010 أصبحت مسالة المساواة في تحمل المسؤوليات البيئية حقيقة واقعة بين دول المصنعة والدول في طريقها للنمو حيث تقدمت بعض الدول صناعيا كالصين التي

---

[1] المتولي,خالد،السيد،نقل النفايات عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي،رسالة دكتوراه ،جامعة المنوفية ،مصر،2006، ص16.

انتقلت نسبة الانبعاثات الغازية من 10% سنة 1990الى 27% سنة 2010 حينها أصبح الدفاع عن المحيط البيئي والمناخي ضرورة لا مفر منها .

قمة باريس 2015 حول المناخ :

مؤتمر باريس للمناخ هو في الحقيقة تكملة مسار بروتوكول كيوتو والإشراف على تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها من اجل زيادة فعاليته ، وقد عقد في مدينة لويورجي باريس ضم أكثر من 160 دولة و86% من البعثات العالمية كما حضره أكثر من 45000مشارك والذي يشمل المندوبين الذين يمثلون البلدان ، والمراقبين الدوليين وأطراف المجتمع المدني إلى جانب الصحفيين .

لقد ركزت هذه القمة على الخطط الوطنية المعنية بالمناخ أو ما يعرف *بالمساهمات المتزعمة المحددة وطنيا INDCS تعني تقييد ارتفاع درجة حرارة الأرض 2° Cمن الدرجة المئوية أو ما يعادل 3.6درجة مئوية لقرن 21.تقليص الكوارث المتعلقة بتغير المناخ ،ولوحظ معدل الكوارث المتعلقة بتغير المناخ حيث تم تسجيل ما معدله 535 كارثة سنويا بين عامي 2005-2014 أي بزيادة قدرها 14%عن الفترة 1995-2004- [1].

تلك القمة هي الأخرى فشلت لأنها عجزت عن تطبيق المشروع العالمي للحد من الانبعاثات الغازية الملوثة للمناخ بل إن المؤتمر بعيد جدا عن تغطية أرقام الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالتغير المناخي التي أشار إليها تقرير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث حيث رصد رقم 1.891تريليون دولار مع تحفظ التقرير على الأرقام المرصودة نظرا لوجود تغيرات في البيانات ، كما طرحت مسالة أخرى أشد تعقيدا تتعلق بمسالة الشفافية في تقديم التقارير الوطنية عن حالة الالتزام بهذا المشروع للمنظمات .

[1] عادل جارش ، المرجع السابق ، ص13.

هذا ما يؤكد مرة أخرى عدم وجود إرادة حقيقية وصادقة عند صناع القرار لتلك الدول المصنعة خاصة الكبرى في التحلي بالالتزامات الدولية والأخلاقية في تطبيق المشاريع التي تهدف إلى الحد من تلك الابعاثات الغازية التي تؤثر على المناخ والبيئة الدولية.

3- المقاربة الموضوعية من اجل تقاسم الأعباء البيئية الدولية

لقد أقرَّ ممثلو 195 بلدًا في المؤتمر العالمي لتغير المناخ، المنعقد في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني واختُتم في 12 ديسمبر/كانون الأول 2015، في العاصمة الفرنسية، باريس، اتفاقًا دوليًّا غير مسبوق للتصدي للاحتباس الحراري، وأعلن رئيس قمة المناخ، وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس: تم تبني اتفاق باريس حول المناخ.

و الجدير بالذكر أن أكثر الدول تضررًا بالتغيرات المناخية هي دول الجنوب التي تعاني من ظروف بيئية خانقة كما أنها لا تملك الأدوات والميكانيزمات الهيكلية والمؤسساتية الكفيلة بالتصدي للأزمات البيئية المرتبطة -ارتفاع درجة الحرارة- والتلوث وما تسببه من ظواهر اجتماعية واقتصادية عويصة،كما كشف التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن أنشطة التكيف في تلك الدول ستواجه فجوة تمويلية، فيما يتعلق بتنفيذها لخطط وبرامج التكيف مع تغير المناخ لا تقل عن 12 مليار دولار سنويًّا حتى عام 2020، تتضاعف بعد ذلك باستمرار.[1]

أ-أشكال الدعم المختلفة لدول الجنوب في مواجهة خطر التهديدات البيئية :

القارة الإفريقية تجمع عدد كبيرا من دول الجنوب التي تعاني من أعباء وانعكاسات التي تخلفها الانبعاثات الكربونية جراء الاستعمال المفرط للطاقة الاحفورية من طرف الدول المصنعة، ومن العدل تقديم كافة أوجه الدعم الدولي لتلك الدول الفقيرة العاجزة عن مجابهة تلك التهديدات المستمرة، عن طريق التمويل المالي والتكنولوجي ونقل للخبرات المتخصصة لأجل بناء

[1] قوي بوحنية ، المرجع السابق ، ص76.

قدرات مناسبة لمجابهة الأعباء المرتبطة بالتكيف مع تغير المناخ، لاسيما أن القارة هي الأقل تسـببًا في تلك المخلفات،بل والأكثر تضررًا من تداعياتها.

– ولعل الأمثلة في ذلك كثيرة ومنها ما يتعلق بمسألة تصدير النفايات الخطرة إلى القارة الإفريقية تعتبر من المؤشرات والإشكالات الحقيقية التي تدل على عدم وجود عدالة أخلاقية دولية تشهد بلدان القارة وصول كميات كبيرة من المخلفات الخطرة، قادمةً من الدول الصناعية الكبرى ،بما يمثّل تعدّياً صارخاً وتكريساً واضحاً لمفهوم «العنصرية البيئية» Environmental Racism، الذي يتناقض مع حقّ جميع الدول في بيئة نظيفة وآمنة أو ما يُطلق عليه: «العدالة البيئية»Environmental Justice.بدأت حركة نقل المخلفات الخطرة من دول العالم المتقدّم إلى إفريقيا منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث اكتُشفت صفقات سرية بين بعض الدول الإفريقية وشركات غربية، معظمها يتعلّق بنقل مواد سامّة تسبب أضراراً بيئية وصحية خطيرة، ويزيد من تفاقمها القوى البشرية غير المؤهلة للتعامل مع النفايات بالدول النامية، وعدم إدراك آثارها المدمرة في مواقع دفنها نظراً للتعتيم حول محتواها، حيث تعبر حدود بلدان العالم النامي تحت أشكال وصور و مسمّيات، مختلفة.

وتشير الإحصاءات الإقليمية خلال الفترة (2004–2006م) إلى تصريف 94% من النفايات الخطرة بالأقطار الداخلية لكلّ إقليم؛ في مقابل 6% يتم تصريفها خارج حدود الإقليم، وصلت النسبة في قارة إفريقيا إلى 91%؛ في مقابل 9%. وتصرف الدول المتقدّمة نفاياتها الخطرة– غالباً– إلى مناطق نفوذها الاستعماري القديم.

ولا شك أن أبرز الأنشطة التي يترتب عليها ضرر بيئي عابر للحدود، قيام الدول الصناعية بتصدير نفاياتها الخطرة إلي الدول الإفريقية، سواء لغرض التخلص النهائي منها أو لإعادة

تدويرها، حيث ينشأ عن عدم التعامل مع تلك النفايات بطريقة سليمة بيئيا، سواء أثناء نقلها أو التخلص النهائي منها أو إعادة تدويرها، أضرار صحية وبيئية واقتصادية فادحة.[1]

هنا لابد من الإشارة إلى أن الواقع الدولي الراهن يشير من خلال ملامح النظام الدولي الحالي إلى بقاء حالة اللاعدل المركب بل والتمييز ضد الدول الفقيرة –دول الجنوب– وخاصة دول القارة الإفريقية ، من حيث مستوى توزيع الدخل والثروات بين أقلية مؤثرة وأغلبية شبه معدمة داخل الدولة الواحدة مما ينجر عنه انعكاسات وأثار سلبية على البيئة ،يضاف إليها التمييز والأنانية وعدم التنازل والالتزام التي تبديها الدول الصناعية تجاه البيئة وأعبائها والتي تعتبر أكثر المتسببين في تلويثها مما يخلق الفجوة الفارقة في التعامل مع القضايا البيئية في كل مرة بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب المتضررة والمستهلكة في نفس الوقت .

وحتى على مستوى القانون الدولي فالواقع الدولي يكشف بوضوح بأن قواعده مازالت تفتقد إلى القوة الملزمة لها والقيمة القانونية العالية أو إلى السلطة التي تمتلك إلزام الدول بها وبقراراتها، وبالتالي فإن أعمال المؤتمرات الدولية وقراراتها وكل الاتفاقات والمعاهدات التي قاربت 900اتفاقية ثنائية التي أبرمت في مجال البيئة والمناخ كانت مجرد حبر على ورق ولم ترى النور بل الكثير من الدول المصنعة انسحبت منها وغلبت بذلك المصالح الخاصة لتلك الدول على حساب المصالح العامة للمجتمع الدولي .

وعلى الرغم من أن الاتفاقيات أو المعاهدات البيئية قد رسخت –من جهة – الوعي العالمي حول قضايا البيئة و التلويث المناخي وزادت من تحسيس المجتمع والأفراد وصناع القرار بمسؤولياته تجاه البيئة التي يعيش فيها، وخلقت مستوى عالي لفهم موضوع البيئة بكل أبعاده الوطنية والإنسانية، وضرورة التعاون لحمايتها والامتناع عما يضر بها، –ومن جهة أخرى– أصبحت مصدرا علميا ملهما لكل الباحثين والمهتمين بالشأن البيئي من أجل التحليل والتفسير

[1] المتولي خالد ، المرجع السابق ، ص 04.

والنقد والاستشراف ويقدموا بذلك الطرق والاستراتيجيات العملية الكفيلة بحماية البيئة والمناخ وإعطاء مقاربات موضوعية وعقلانية مساهمة في تحقيق نظام بيئي عالمي متوازن ونظيف. ولعل موضوع خلق نظام بيئي عالمي مستدام من الأطروحات الداعية إلى تحقيقه وفق رؤية موضوعية وعقلانية تهدف إلى الوصول إلى ما قد نصطلح على تسميته الاتجاه نحو أخلقة البيئة العالمية الراهنة.

ب- صعوبات الاتفاق البيئي العالمي بين دول الشمال الجنوب :

من خلال الرؤية الموضوعية لمخرجات تلك المؤتمرات الدولية وخاصة المتعلقة بالبيئة والمناخ صعوبة الاتفاق بين الأطراف المتفاوضة على إيجاد مقاربة توافقية تحقق الأمن البيئي العالمي المشترك وذلك راجع إلى النقاط التالية:

1-لقد اتضح أن القضايا البيئية والتنموية التي تواجه العالم هي أعقد بكثير مما كان يعتقد، وأن المشكلات البيئية التي كانت تبدو مشكلات يمكن التعامل معها على الصعيد الوطني تحولت فجأة إلى أزمات شائكة وتتطلب حلولا عالمية عاجلة وشاملة وهذا مما يصعب تحقيقه عمليا .

2-يلاحظ على هذه المؤتمرات والاتفاقيات الدولية أنها حولت قضايا البيئة المعاصرة إلى ميدان جديد للصراع بين الشمال والجنوب أثر بشكل سلبي على الأمن والاستقرار الدوليين. فالجنوب يتهم الشمال أنه هو المسؤول عن التدهور البيئي العالمي ويطالبه بتحمل المسؤولية ووضع ضوابط لاستهلاكه المفرط للطاقة واستنزاف الموارد ، في مقابل ذلك فان الشمال يطالب الجنوب بالحد من التكاثر السكاني الذي يزيد من الضغط على موارد الحياة. أي أن الخلاف بين الشمال والجنوب حول مشاكل البيئة اخذ بالتركز على استنزاف الموارد.

3-لا يوجد الإجماع الشامل في المجال البيئي بين دول الشمال والجنوب لاختلاف المصالح والتحالفات والرؤى السياسية والاقتصادية ،كما أن فرص نجاح والتفاوض الجماعي قليلة في المفاوضات الجماعية وحتى الثنائية.

4-المشكلات البيئية ليست وطنية بل كونية وهذا يصعب من إيجاد مقاربات بيئية شاملة.

5-الأزمات البنوية التي تعاني منها دول الجنوب والتي تعيق تنميتها المستدامة تتحمل جزءا من ذلك دول الشمال الذي يملك الخبرات الكافية في هذا المجال الحيوي .[1]

ج- نحو بناء مقاربة إستراتيجية بيئية لتحقيق نظام بيئي دولي مستدام :

إن تحقيق الأمن البيئي العالمي يستوجب تبني مقاربات نظرية وسياسات عملية من شأنها أن ترسخ العقيدة البيئية التي تتحمل فيها المجموعة الدولية سواء دول الشمال أو الجنوب والهيئات الغير رسمية من المنظمات التي تعنى بقضايا البيئة مسؤوليتها الأخلاقية ، ولا يكون ذلك إلا في إطار العدل في تحمل تلك الأعباء التي تفرزها مخاطر استغلال الموارد الطاقوية الطبيعية من طرف الدول الصناعية بالدرجة الأولى التي استغلت الإمكانات التقنية والعلمية الهائلة للإفراط في استغلال تلك الموارد.

المقاربة القانونية : تشير هذه المقاربة إلى اعتماد مجموعة من الإجراءات القانونية التي تلزم كل الدول وخاصة تلك التي تسببت ولا زالت تتسبب في الإضرار بالبيئة بما يلي :

- تفعيل كل الاتفاقات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية وما جاء في تلك المؤتمرات الدولية التي عنت بقضايا البيئة وحماية المناخ في إطار هيئة الأمم المتحدة مع قوة إلزام كل الدول بالتطبيق الصارم لمخرجاتها بالعدل والإنصاف والشفافية.
- سن تشريعات فعالة بشأن البيئة تتحدد من خلالها مسؤولية الدول عن التدهور البيئي واستيعاب التكاليف البيئية . وكذا تقاسم الأعباء البيئية بإنصاف وعدل .

[1] عادل جارش ، المرجع السابق ، ص 52.

- إرساء قاعدة سياسية وقانونية دولية صالحة لمختلف أنواع المفاوضات الدولية في إطار من التعاون العالمي من خلال مؤتمر عالمي للأمم المتحدة حول البيئة التنمية المستدامة تغلب فيها المصلحة العامة على المصالح الخاصة لبعض الدول .
- الاتفاقات والمعاهدات الدولية الكثيرة أصبحت لها قيمة قانونية متميزة ساهمت بشكل كبير في ترسيخ الثقافة البيئية المطلوبة والوعي العالي عند المجتمعات بالمخاطر التي تهدد البيئة والمناخ ،كما أضحت تلك المعاهدات مادة علمية خصبة للباحثين والمهتمين بالقضايا البيئية تساعد في عملية التحليل والتفسير وبناء الاستراتيجيات العلمية المتخصصة التي تقترح على صناع القرار وراسمي السياسات العملية لمجابهة الأخطار البيئية وبناء نظام بيئي عالمي مشترك. [1]
- إنشاء مؤسسات جنائية دولية مستقلة ، او تطوير صلاحيات محكمة العدل الدولية لمساءلة الدول التي تقوم بجرائم ضد سلامة البيئة والمناخ والطبيعة .

المقاربة السياسية :بما أن البيئة الموجود فيها كل الدول والتي سيتأثر اقتصادها ومناخها وبيئتها وحتى وجودها إذ لم يكن هناك التزامي أخلاقي وتاريخي وبيئي أمام المجموعة الدولية وأمام تلك المنظمات الدولية المختصة بالشأن البيئي والمناخي ، وألا تؤثر مصالحها الاقتصادية التنموية على حساب المناخ والبيئة من جهة وعلى حساب الدول المتخلفة والفقيرة التي تبقى فقط تتحمل نتائج تلك الانبعاثات وآثارها المهددة للحياة البشرية جميعا . إذا لابد من تبني مقاربة سياسية من طرف القادة السياسيين في العالم تقوم على :

–الواقع المأساوي الذي أفرزته وما زالت تفرزه تلك التهديدات البيئية على الكوكب والإنسان تفرض على المجتمع الدولي أن يضع مسألة البيئة والمناخ أولية الأولويات في السياسة الوطنية

[1] ابوجودة الياس ، المرجع السابق ، ص 113.

لكل دولة على حدا وأيضا على مستوى النقاشات الدولية والتأكيد على أن مخاطر البيئة والتغيرات المناخية تشكل تهديدا حقيقيا ومباشرا للأمن والسلم الدوليين.

-الأداءات الاقتصادية للدول سواء الشمال أو الجنوب لابد وأن تراعي فيها الدول الفروقات الاقتصادية وحجم الموارد الطبيعة المستغلة في عملية التصنيع وكميات الإنتاج كما تراعى فيها تداعيات تلك العملية الإنتاجية على البيئة والمناخ ،فوجب وضع وتسخير كل الإمكانات التكنولوجية والتقنية للحد من آثار تلك المخلفات الكربونية وتغيير السياسات الاقتصادية لدى صناع القرار بما يحقق الأمن البيئي العالمي.

- دعم دول الجنوب من طرف دول الشمال في عملية التنمية المستدامة والالتزام الأخلاقي الذي يقع على عاتق تلك الدول في مسألة تقاسم الأعباء البيئة الذي لابد وان يراعي الفروقات الاقتصادية وحالة تلك الدول الفقيرة وحاجياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

المقاربة الاقتصادية : تنطلق هذه المقاربة من النقاط التالية :

-اتخاذ سياسة بيئية فعالة ومدروسة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والإنسان من أخطار التي تهدد الكرة الأرضية كالاحتباس الحراري والتلوث الهوائي والنفايات الصناعية الخطرة وغيرها .

-إحلال الاقتصاد البيئي والاجتماعي محل الاقتصاد النيوليبيرالي والطريق الموصل إلى هذا الأمر يبدأ بجعل جميع الأعمال الاقتصادية والسياسية للدول خاضعة لنوع من غلبة الأمور البيئية التي تتضمن بطبيعتها الأمور الاجتماعية .

-البحث عن الطاقات البديلة المستغلة في التصنيع كالطاقات المتجددة وتشجيع الاقتصاد الأخضر كبديل للتنمية المستدامة تحقق للإنسان حاجاته الأساسية وتحافظ على البيئة والمناخ .وبذلك نحقق ثنائية الأمن الإنساني والأمن البيئي .

– تشجيع المؤسسات الخاصة بالبحث والمتابعة في قضايا الطاقات المتجددة وتسهيل إجراءات الاستثمار في هذا النوع من الطاقات على المستوى الوطني لكل دولة وبذلك يزدهر الاقتصاد الوطني ونحافظ البيئة النظيفة.

– التوجه نحو الطاقات المتجددة هو الحل الأنسب للمزاوجة ما بين الأهداف الاقتصادية والبيئية للدول، فلابد من بذل المزيد من الجهود الفعلية والفاعلة من أجل تطويرها والتغلب على تحدياتها واستغلالها بشكل أنسب.[1]

6- أساليب حماية البيئة الدولية من التلوث

تعتمد مكافحة التلوث على جهود الحكومات والعلماء والمؤسسات والمصانع والمنظمات البيئية والأفراد ومن بينها النشاط الحكومي حيث يجب أن تعمل الحكومات . القومية والمحلية . في مختلف أرجاء العالم على التخلص من التلوث الذي يسبب التلف لأرضنا من يابسة وهواء وماء. وفي مقدور الحكومات سن القوانين الخاصة بعملية إعادة التدوير (إعادة التصنيع). وإعادة التدوير عملية تهدف إلى استرداد المواد وإعادة استخدامها بدلاً من التخلص منها، ويجب وضع الاستراتيجيات الحكومية التي يمكن أن تساعد في مكافحة التلوث، مثل فرض الغرامات على الشركات المسببة للتلوث. ويصعب التحكم في العديد من أنواع التلوث، ويرجع السبب في ذلك إلى أن ملكية الموارد العالمية، أي المحيطات والغلاف الجوي، ليست فردية، ولا تخص أُمَّة بعينها. ولابد لسكان العالم، والحالة هذه، من أن تتضافر جهودهم من أجل مكافحة التلوث ، بعقد المؤتمرات و اتخاذ القرارات وعلى سبيل المثال في عام 2001م، وقّعت 127 دولة على اتفاقية حظر استخدام 12 من الملوثات العضوية المداومة. وتنتقل هذه المواد الكيميائية بالهواء والماء عبر الدول مهددة الإنسان والحيوان على حد سواء، وحثت الاتفاقية

[1] ابوجودة الياس ، المرجع السابق ، ص 115.

العلماء والشركات الصناعية والحكومية على التقليل من وجود الملوثات العضوية المداومة في البيئة.

ومن أهم هذه الأساليب:

- الاهتمام بالوعي البيئي : ينبغي رفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة ومواجهة حالات التلوث التي تكون الرذيلة فيها جهلا، ويتم ذلك عن طريق إدخال حماية البيئة ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات واستخدام أجهزة الإعلام العصرية واسعة الانتشار ،أهمها التلفاز وكذلك تقديم المعلومات لرجال الأعمال التقنية السلمية بيئيا ومزاياها.
- إعداد الفنيين الأكفاء : يجب إعداد الفنيين الأكفاء في مجالات علوم البيئة بالقدر الكافي للعمل على حماية البيئة ووقايتها من كل أنواع التلوث وذلك في مجالي التخطيط والتنفيذ على السواء حتى تكون حماية البيئة من عناصر دراسة الجدوى بالنسبة للمشروعات المراد أقامتها، ومن أهم ضبط السلوك البشري في المجالات التنفيذية وفي حياة الناس وعاداتهم بصفة عامة .
- سن القوانين اللازمة : يلزم سن القوانين اللازمة لحماية البيئة من الاعتداءات التي يمكن أن تقع على أي عنصر من عناصرها ،والقوانين الأكثر فعالية هي تلك التي تقي من التلوث وتحول دون وقوعه ، فموضوع العقوبات الرادعة على مخالفات البيئة وذلك ليس بقصد معاقبة المعتدين بقدر ما هو بهدف منع الآخرين من الاعتداء على البيئة خشية العقاب .
- منح الحوافز البيئية : يمكن الاستفادة من طموحات الإنسان ورغبته في تحقيق المكاسب المادية في حماية البيئة، وذلك عن طريق تقديم القروض الميسرة لتحول إلى تقنيات البيئية النظيفة ،وتقديم المساعدة التقنية المؤدية إلى حماية البيئة عن طريق السماح بالمتاجرة في تصاريح التلوث، بحيث تستطيع المنشأة قليلة التلوث أن تبيع حصتها من التلوث المسموح به إلى منشأة يفوق تلوثها الحدود المسموح بها .

- مجازاة وعقاب ملوثي البيئة : إن خوف الإنسان من العقاب كثيرا ما يدفعه إلى تقويم سلوكه، لذلك ينبغي تنمية قدرات المؤسسات المسئولة عن الكشف عن المخالفات البيئية وعدم التراخي في توقيع العقوبات البيئية على المخالفين لقوانين البيئة .

7-التكنولوجيا والبيئة

التكنولوجيا هي الطرق المختلفة المستخدمة في التطبيق العملي للعلم والمعرفة وبمعني آخر فهي الجهد الإنساني وطريقة التفكير في استخدام المعلومات والخبرات والمهارات البشرية المتاحة في مجال من المجالات وتطبيقها لاكتشاف وسائل تكنولوجية لراحة الإنسان وحل ما يواجهه من مشكلات لجعل الحياة أكثر سهولة ومتعة.

فالتكنولوجيا ليست قاصرة على مجال واحد من مجالات البيئة ولكنها تستخدم في المجالات البيئية المختلفة، فيتمثل دورها في التعليم والبحث العلمي و الزراعة والصناعة وفي المصالح الحكومية ومن هنا يظهر الدور البارز للتكنولوجيا في البيئة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

والتكنولوجيا علم تطبيقي له أصوله حيث يشتمل علي مجموعة من المدخلات (أفراد – نظريات – أبحاث– آلات ومعدات – ....) والمخرجات (الطريقة المستحدثة لحل المشكلة). والتكنولوجية ليست هدف وإنما هي وسيلة لتطور المجتمعات و من خلالها نستطيع الوصول لأهداف كثيرة مثل تطوير التعليم والبحث العلمي والاتصالات والطب والهندسة بكافة مجالاتها وشتي مجالات الحياة الأخرى بلا استثناء.

وعلى هذا فان هدف التكنولوجيا هو الوصول إلى عالم أكثر راحة ورفاهية وهو عالم أكثر ذكاء و مرونة .[1]

الآثار الايجابية للتكنولوجيا على البيئة:

[1] le programme des nations unis pour l'envirronnement .rfap,n°35, juillet – septembre 1987. p 452-453.

ساهمت التكنولوجيا في إسقاط الحواجز بين البشر أي كانت أماكنهم ولغاتهم وأصبح الإنسان يتعامل مع التكنولوجيا بشكل مستمر حيث أصبحت التكنولوجيا تلازم الإنسان في كل خطاه ومن أمثلة تعامل الإنسان مع التكنولوجيا:

في التعليم: يستطيع الآباء والأمهات معرفة مستوى أبنائهم التعليمي يوميا ،من التقارير اليومية التي تصل عبر شبكة الانترنت.كذلك التعليم عن بعد(E Learning) حيث يستطيع الطالب أن يلتحق بالجامعة التي يريدها والعديد من المجالات العلمية.

في الزراعة: تستطيع الطرق التكنولوجية تحليل مكونات التربة وتحديد ما يناسبها من محاصيل وابتكار الطرق المختلفة للري.

في المواصلات والاتصالات: يتم التحكم في حركة الطائرات و توجيهها عن طريق الكمبيوتر وأبراج المراقبة يمكن للشخص معرفة كافة الأخبار أو عمل اتصال بأشخاص في أماكن مختلفة من بيته عن طريق الانترنت وتطوير وسائل المواصلات المختلفة.

في الصحة: يمكن مشاهدة العمليات الجراحية أثناء إجراؤها في بلد آخر عبر الانترنت عن طريق الانترنت كي يراقب أطباء العملية مع الجراح ويبدون استشاراتهم أو يتعلمون كما استخدمت التكنولوجيا في اكتشاف الأمراض وطرق علاجها وفي الهندسة الوراثية.

في البحث العلمي: حيث يمكن للباحث الاطلاع علي الأبحاث السابقة والكتب من خلال الانترنت ليتمكن من أن يبدأ من حيث انتهى الآخرون.

وفي أوجه كثيرة في مناحي الحياة وقد أدى كل ذلك إلي زيادة إنتاجية السلع وأيضًا توفر الخدمات بسهولة ويسر و رفع مستوي المعيشة للأفراد وتقدم الصحة العامة وسهولة اكتشاف الأمراض وعلاجها.

- **الجهود التكنولوجية في مسيرة حماية البيئة:**

دفع الاهتمام الواسع بالبيئة العلماء والمهندسين إلى البحث عن الحلول التقنية لهذه المسألة. فبعض الأبحاث تحاول إيجاد طرق للتخلص من التلوث أو تدبيره، وبعضها الآخر يهدف إلى منعه. ويعمل العديد من الباحثين الصناعيين على إيجاد المزيد من الطرق الاقتصادية لاستخدام

الوقود والمواد الخام الأخرى. ونتيجة لهذه الأبحاث تستخدم بعض المدن الأوروبية حاليًا حرارة المخلفات الناتجة عن محطات القدرة ومحارق النفايات، في تدفئة البيوت. وتحرق المحركات الحديثة الوقود بطريقة أنظف وأكثر فعالية من المركبات القديمة.

ويبحث العلماء والمهندسون في طرق لتوليد الطاقة الكهربائية بتكلفة أقل من الموارد المتجددة مثل الرياح والشمس، والتي قلما نتج عنها أي تلوث. وتزود حقول واسعة من طواحين الهواء، تسمى مزارع الريح العديد من الأقطار بالكهرباء، حيث تُحوِّل الخلايا الفولتية الضوئية أشعة الشمس مباشرة إلى الكهرباء.

اكتشفت العديد من الشركات أن الحد من التلوث أمر مطلوب من المنظور التجاري. فقد وجد بعضها أن الحد من التلوث يحسِّن صورتها لدى الجماهير كما أنه يوفر المال. وطور آخرون منتجات أو وسائل لا تشكل خطورة على البيئة، وذلك سعيًا لكسب رضي المستهلكين، كما طور البعض الآخر أنظمة لمكافحة التلوث لاعتقادها بأن القوانين سترغمهم على فعل ذلك، آجلاً أو عاجلاً. وتحد بعض الشركات من التلوث لأن القائمين على هذه الشركات همهم لقد كان التخلص من المخلفات في الماضي رخيصًا نسبيًا لمعظم المؤسسات. أما اليوم فإن المواقع المصرح بها للتخلص من النفايات أضحت نادرة، وزادت تكاليف استخدامها. ونتيجة لذلك ابتدعت العديد من المؤسسات طرقًا لإنتاج أقل قدر ممكن من المخلفات. فمثلاً قد يستخدم المصنعون حدًا أدنى من التغليف، ومواد تغليفية يمكن إعادة تدويرها، إذ كلما خفّ التغليف قلّ استهلاك موزعي المنتجات للوقود، وقلّ ما يلقي به المستهلكون من التغليف في النفايات.

وتتخصص العديد من المؤسسات في أنواع مختلفة من وسائل إدارة التلوث .ويتوقع لأعمال الحد من التلوث، أو القضاء عليه، أن تكون واحدة من أسرع الصناعات المستقبلية نموًا. فمثلاً، طورت بعض مؤسسات إدارة التلوث أجهزة للتخلص من الأبخرة الضارة المنطلقة من المداخن. فالأبخرة يمكن احتجازها باستخدام المرشحات، أو المصائد التي تستخدم الكهرباء الساكنة.

وتدير بعض المؤسسات برامج إعادة التدوير وحفظ الطاقة. كما تساعد بعض المؤسسات الأخرى في تطوير عمليات تقلل من الملوثات[1].

وعندما تضاف تكلفة التخلص من التلوث الناتج عن طرق الإنتاج الحالية إلى تكاليف التصنيع، يتضح أن الطرق قليلة التلوث هي الأفضل من الناحية الاقتصادية.

ففي مجال الزراعة: يطور العلماء والمزارعون طرقًا لتنمية الغذاء تتطلب القليل من الأسمدة والمبيدات. ويستخدم الكثير من المزارعين الدورات الزراعية، أي المناوبة بين المحاصيل من سنة لأخرى، لتقليل الحاجة إلى الأسمدة الكيميائية. فالمناوبة بين الذرة والقمح والمحاصيل الأخرى والبقول، تساعد في تعويض النيتروجين المفقود من التربة .وتساعد الدورات الزراعية أيضًا في مكافحة الآفات والأمراض الزراعية. ويستخدم بعض المزارعين خليط التسميد والأسمدة الأخرى التي لا تضر التربة. وبدلاً من رش المحاصيل بالمبيدات الضارة يكافح بعض المزارعين الحشرات بإطلاق أنواع من البكتيريا أو الحشرات الأخرى التي تفترس هذه الآفات. ويعكف العلماء على تطوير نباتات مهندسة وراثيًا، تقاوم الآفات الزراعية. ويسمى استخدام الدورات الزراعية واستخدام الأعداء الطبيعيين للآفات معًا المكافحة الطبيعية للآفات. ويطلق على التجميع بين الاستخدام المحدود للمبيدات الحشرية الكيميائية والمكافحة الطبيعية الإدارة المتكاملة لمكافحة التلوث للآفات. ويستخدم الذين يلجأون إلى هذا النوع من المكافحة كميات قليلة من المبيدات الكيميائية.

وفي المنظمات البيئية: تساعد في مكافحة التلوث عن طريق محاولة التأثير على المشرّعين وانتخاب القادة السياسيين الذين يولون اهتمامًا بالبيئة. وتقوم بعض الجماعات بجمع الأموال لشراء الأراضي وحمايتها من الاستغلال. وتدرس جماعات أخرى تأثيرات التلوث على البيئة، وتطور نظمًا لإدارة ومنع التلوث، وتستخدم ما توصلت إليه من نتائج لإقناع الحكومات

[1] بودهان محمد: حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري.مجلة حقوق الإنسان. عدد 6. سبتمبر 1994 الجزائر ص22.

والصناعات بالعمل على منع التلوث أو الحد منه. وتقوم المنظمات البيئية أيضًا بنشر المجلات والمواد الأخرى لإقناع الناس بضرورة منع التلوث.

جهود الأفراد: يعد الحفاظ على البيئة من المهام الصعبة ولكنه ليس بالمستحيل وعلى الإنسان دور كبير في الحفاظ على البيئة وذلك عن طريق عدم إلقاء المخلفات والنفايات بكل صورها . وعدم الإفراط في استخدام المبيدات الحشرية الضارة المؤثرة على البيئة سلبيا ،والعناية بالتربة والمياه مما يشكل مصدر الحياة لكل الكائنات الحية. يعد حفظ الطاقة من أهم الطرق التي يمكن للفرد أن يتبعها للحد من التلوث. فحفظ الطاقة يحدّ من التلوث الهوائي الناجم عن محطات القدرة. وقد تؤدي قلة الطلب على الزيت والفحم الحجري إلى التقليل من انسكاب الزيت، ومن التلف الحاصل للمناطق المشتملة على الفحم الحجري. والتقليل من قيادة السيارات يعد أيضًا أحد أفضل طرق توفير الطاقة وتجنب التلوث الحاصل للهواء.

وفي مقدور الناس توفير الطاقة الكهربائية عن طريق شراء مصابيح الإنارة والأجهزة المنزلية ذات الكفاءة العالية .فمصابيح الفلوريسنت، على سبيل المثال، تستهلك 25% فقط من الطاقة التي تستهلكها المصابيح المتوهجة. ويمكن أيضًا توفير الطاقة بالتقليل من استخدام الأجهزة، وبإطفاء الأجهزة والمصابيح في حالة عدم وجود حاجة إليها، وبتوقيت ضابط الحرارة المنزلي على°20 م أو أقل في الشتاء، وعلى 26°م أو أكثر في الصيف. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج المباني التي عولجت نوافذها بطريقة خاصة، وذات العزل الجيد، إلى قدر من الوقود والكهرباء . بغرض التدفئة أو التبريد . أقل بكثير من المباني التي تخلو من هذه الميزات.

وفي مقدور الناس أيضًا شراء المنتجات التي لا تشكل خطرًا على البيئة .فبإمكان الأسر، على سبيل المثال، أن تحدّ من التلوث عن طريق تقليل استخدام المنظفات السامة، والتخلص الصحيح من هذه المنتجات. فإذا ما امتنع المستهلكون عن شراء المنتجات الضارة فلسوف يتوقف المصنعون عن إنتاجها[1].

[1] مجلة الجزائر للبيئة، عدد1 سنة 1999 ، ص09.

والتدوير طريقة أخرى لإعادة استخدام المواد. فالعديد من المدن والبلدات تنظم عملية تجميع المخلفات من أجل إعادة معالجتها. ويوفر التدوير كلا من المادة والطاقة، ويمنع التلوث. وهناك الكثير من المخلفات المتنوعة التي يمكن تدويرها. ومن المخلفات الشائع تدويرها : العلب والزجاج والورق والأوعية البلاستيكية والإطارات القديمة. فالعلب يمكن صهرها واستخدامها في تصنيع علب جديدة. والزجاج يمكن سحقه وتصنيع أوعية جديدة منه، أو استخدامه في مواد البناء. والورق يمكن معالجته إلى منتجات ورقية مختلفة. ويمكن صهر البلاستيك وإعادة تشكيله إلى سياج أو ألواح أو مناضد أو سجاد. أما الإطارات القديمة فيمكن حرقها لإنتاج الطاقة، أو تقطيعها وإضافتها إلى الأسفلت، أو صهرها وقولبتها إلى منتجات مثل الحصائر الأرضية ومعدات الملاعب.

وأهم الطرق التي يمكن للناس أن يكافحوا بها التلوث، أن يتعلموا قدر استطاعتهم كيف يمكن لنشاطاتهم أن تؤثر على البيئة. وفي مقدورهم بعد ذلك، أن يلجأوا إلى خيارات ذكية، للتقليل من التلوث.

- الآثار السلبية للتكنولوجيا على البيئة:

1-استنزاف المصادر الطبيعية:

أدى التقدم في الصناعة الهائل الذي صحب الثورة الصناعية إلى إحداث ضغط هائل على كثير من الموارد الطبيعية ، خصوصا تلك الموارد غير المتجددة مثل الفحم وزيت البترول وبعض الخامات المعدنية والمياه الجوفية ،وهي الموارد الطبيعية التي احتاج تكوينها إلى انقضاء عصور جيولوجية طويلة ولا يمكن تعويضها في حياة الإنسان.

ولقد صحب هذا التقدم الصناعي الهائل الذي أحرزه الإنسان ظهور أصناف جديدة من المواد الكيميائية لم تكن تعرفها البيئة من قبل ، فتصاعدت بعض الغازات الضارة من مداخن المصانع ولوثت الهواء وألقت هذه المصانع بمخلفاتها الكيميائية السامة في البحيرات والأنهار

أسرف الناس في استخدام المبيدات الحشرية ومبيدات الآفات والمخصبات الزراعية، وأدى كل ذلك إلى تلويث البيئة بكل صورها، فتلوث الهواء وتلوث الماء وتلوثت التربة واستهلكت

،وأصبحت بعض الأراضي الزراعية غير قادرة على الإنتاج، كذلك ازدادت مساحة الأراضي التي جردت من الأشجار والغابات ،وارتفعت أعداد الحيوانات والنباتات التي تنقرض كل عام ،كما ارتفعت نسبة الأنهار والبحيرات التي فقدت كل ما بها من كائنات حية وتحولت إلى مستنقعات .[1]

2- تأثير تلوث البيئة على الكائنات الحية:

يؤدي تلوث البيئة (بأنواعه المختلفة) و الناشئ عن آثار التقدم التكنولوجي إلي أمراض تصيب الحيوان والنبات والإنسان مثل التطور في استخدام المواد المشعة في المجالات الصناعية المختلفة وماله من اثر على البيئة وما حدث من استخدام للأسلحة البيولوجية على صعيد الحروب وما يخلفه من دمار وتلوث .و كل هذا يسبب تكلفة اقتصادية غير مباشرة فالأمراض التي يسببها التلوث للإنسان غالبًا تكون أمراض مستعصية مثل أنواع السرطان المختلفة والأمراض الصدرية و أمراض القلب، وهذا يؤدي إلى تدمير في البيئة البشرية.

خاتمة:

لقد شكل موضوع الأمن البيئي إحدى أهم التحديات والتهديدات التي تواجه العالم اليوم على اختلاف ومكانة الدول الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولأن موضوع الانبعاثات الغازية وما تفرزه من مواد ملوثة للبيئة والمناخ شغل بال الدارسين والمحللين المختصين في هذا المجال ، أيضا شغل بال الدول التي تعاني من آثار ونتائج تلك الانبعاثات ، فبالنسبة للدول الصناعية والغنية اقتصاديا تحاول إدراج مسألة الانبعاثات الغازية في الإطار الاقتصادي وتحاول إعطاء تبريرات لأجل مواصلة مسارها التنموي التطوري دون الأخذ بعين الاعتبار الفضاء الايكولوجي ،وفي الوقت نفسه تحاول التملص من المسؤولية التاريخية والبيئية حول نتائج تلك الانبعاثات على البيئة وتقاسم أعبائها بكل إنصاف وموضوعية وعقلانية.

[1] بن ناصر يوسف، الحق في البيئة، موسوعة الفكر القانوني ، المكتبة القانونية .العدد 6 ص168.

قائمة المراجع:

أ – باللغة العربية :

1-إبن منظور، لسان العرب، فصل الياء، حرف الهمزة ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون سنة نشر.

2-عبد القادر الشيحني، حماية البيئة، لبنان، بيروت، منشو ا رت الحلبي الحقوقية، ط 1 ، 2009.

3- رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003 .

4-ماجد ا رغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف، الإسنكندرية ،2002.

5- عبد الفتاح القصاص محمد، التصحر :تدهور الاراضي في المناطق الجافة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، 1999.

6-عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية ، مجد المؤسسة الجامعية لد ا رسات النشر والتوزيع،، بيروت .

7- محمد السيد أرنؤوط : الإنسان وتلوث البيئة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1999 .

8-محمد حسين عبد القوي، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، النسر الذهبي للطباعة، بيروت، 2002

9- الجبان رياض ، البيئة والمجتمع- دراسة في علم اجتماع البيئة- ، جامعة الاسكندرية ، 2006.

10- الطراف عامر، التلوث البيئي والعلاقات الدولية ،ط1 ، بيروت 2008.

11- ابا الخيل قواس ، النظم البيئية والانسان، المملكة العربية السعودية، ط1، 2005 .

12- رزيق كمال ، دور الدولة في حماية البيئة ، مجلة الباحث2007 .
13- الهيتي سهير ، المسئولية الدولية عن الضرر البيئي، ط1 ، دمشق ، 2008.
14- يونس ابراهيم ، البيئة والتشريعات البيئية ، عمان ، ط1، 2014.
15- محمد عاطف غيث ،دراسات في علم الاجتماع ، دار النهضة ،القاهرة ، 1988.
16- أمبارك علواني ،المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ، دراسة مقارنة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق تخصص قانون العلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2016_2008
17- عيسى عوبير ، محاضرات في مقياس السياسات البيئية ، سنة أولي ماستر علاقات دولية ،قسم العلوم السياسية ، جامعة سطيف،2019-2020
18- الحلو ماجد راغب ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية ،منشأة المعارف. الإسكندرية 2002.
19- عامر صلاح الدين ، محاضرات في القانون الدولي للبيئة ،كلية الحقوق، القاهرة .1984.
20- عبد الخالق عبد الله :"التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية "،المستقبل العربي،السنة 15،عدد167،يناير 1993.
20- أحمد ملحة ، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح 2000.
21- إبراهيم عبد الجليل ،البيئة والتنمية ،القاهرة، دار المعارف ،2001 .
22-أحمد عبد الكريم سلامة :البيئة وحقوق الإنسان في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة ،1994،العدد15.

22- شادي نسيم جبير , المشكلات السكانية , ط1 , عمان , مكتبة المجتمع العربي , 2006.

23- يوسف الفضل , الإنسان والبيئة بين الحضارة الغربية والإسلام, بيروت ، مؤسسة المعارف للمطبوعات, ط1, 2004.

24- نسيم برهم . وآخرون ، مدخل الى الجغرافية البشرية, عمان , دار الصفاء للنشر والتوزيع , 1998.

25- فوزي عبد سهاونه, جغرافية السكان , عمان , دار وائل للنشر والتوزيع , 2003

26- علي فاعور , افاق التحضر العربي , دراسات وابحاث , بيروت , دار النهضة العربية , 2004.

27- حسين عبد الحميد رشوان , التغير الاجتماعي والمجتمع , الاسكندرية , المكتب الجامعي الحديث , .

28- علي حسن موسى , التلوث البيئي ،بيروت ،دار الفكر المعاصر،2000.

29- زين الدين عبد المقصود , التخطيط البيئي ومفاهيمه ومجالاته , مجلة القضايا البيئية , العدد6 , 1982.

30- عبد العظيم احمد عبد العظيم , الاسلام والبيئة , الاسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة , 1999.

31- فؤاد الصالح , التلوث البيئي اسبابه واخطاره ومكافحته , دمشق , دار جفر للنشر والتوزيع , 1998 .

32- فتحي محمد الشرقاوي , البيئة والمجتمع المصري, الاسكندرية , دار المعرفة الجامعية , 2009.

33- خالد الجابري , التنشئة البيئية للاسرة , بغداد , بيت الحكمة , 2001 .

34- محمد علي بهجت الفاضلي , العشوائيات السكنية مشكلات وحلول , الاسكندرية , دار المعرفة الجامعية , 2000.

35- زينب سلمان شمه , د. لؤي طه , دور الاسكان العشوائي لأحداث ظاهرة التلوث البصري , المجلة العراقية للهندسة المعمارية , اصدار 19,20,21 مجلد 6 , 2010.

36- عدلي السمري , المشكلات الاجتماعية ،عمان , دار المسيرة للطباعة والنشر , 2010 .

37- محمد عباس ابراهيم , التنمية والعشوائيات الحضرية , الاسكندرية , دار المعرفة الجامعية , 2008.

38- ابراهيم عبد الهادي المليجي, الرعاية الاجتماعية والقضايا المعاصرة , الاسكندرية , مكتبة بستان المعرفة للنشر , 2007.

39- وجدي شفيق عبد اللطيف , علم الاجتماع الحضري والصناعي ، مصر , دار ومكتبة الاسراء للنشر والتوزيع , 2007.

40- فهيمة كريم زريج المشهداني , التصنيع والجريمة .، بغداد , المركز العراقي للمعلومات والدراسات , 2009 .

41- محمد احمد بيومي , علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها , الإسكندرية , دار المعرفة الجامعية , 1987.

42- جمال شحاته حبيب , د. مريم إبراهيم حنا , الخدمة الاجتماعية المعاصرة , الإسكندرية , المكتب الجامعي الحديث , 2011.

43- علي ليله , محمد السيد عامر , المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية , الاسكندرية , المكتب الجامعي الحديث.

44- صباح محمود محمد , تلوث البيئة ,ط1 , الاردن , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , 2001 .

45- ابراهيم سليمان عيسى , تلوث البيئة اهم قضايا العصر المشكلة والحل , ط2 , القاهرة , دار الكتاب الحديث , 2000.

46- بشير محمد عربيات , د. ايمن سليمان مزاهرة , التربية البيئية ، عمان , دار المناهج للنشر والتوزيع , 2004.

46- حسين عبد الحميد رشوان , التربية والمجتمع , الاسكندرية , مؤسسة شباب الجامعة , 2005 .

47- شبل بدران , التربية والمجتمع , الاسكندرية , دار المعرفة الجامعية , 2003

48- فتحي اسماعيل حوقه , د.ساميه محمد بيومي , مصر , المكتبة المصرية , 2010 .

49- مثنى عبد الرزاق العمر , نظرة تحليلية للأثار البيئية للعدوان على العراق ، بغداد , بيت الحكمة , 2001.

50- كريم محمد حمزة ، الابعاد البيئية للعدوان على العراق، بغداد ،بيت الحكمة،2001 .

51- محمد رشيد الفيل , الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية ،عمان , دار مجد لاوي , للنشر والتوزيع.

52- إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 1984.

53- عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992.

54- عمر صدوق، محاضرات في القانون الدولي العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.

55- صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، مع الإشارة إلى أسس الشرعية الدولية للمقاومة الفلسطينية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976.

56- ماجد إبراهيم علي، قانون العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، القاهر ة، مصر، 1999.

57- محمد بنونة، الحرية العامة في القانون الدولي العام، باريس، 1974.

58- المؤتمر الدبلوماسي لتأكيد وتطوير القانون الدولي الإنساني المطبق في المنازعات المسلحة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الثانية، جنيف، 1982.

59- عمر سعد الله، تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي العام، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982.

60- حامد سلطان، القانون الدولي في وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1962.

61- خلف أحمد، المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية في القانون الدولي الإنساني، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، 2012/2011.

62- عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني، OPU، 2005.

63- جيرهاردفان غلان، القانون بين الأمم، الجزء الثالث، تعريب أيلي وديل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1970.

64- محمد أمين عامر ومصطفى محمود سليمان، تلوث البيئة مشكلة العصر، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1999.

65- محمد إبراهيم حسن، البيئة والتلوث، دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث، جامعة الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997.

66- ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة، المكتبة القانونية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999.

67- أبو جودة, إلياس، الأمن البشري وسيادة الدول: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .بيروت ، 2008

68- غول فرحات ، اثر الاهتمام بالبيئة و العمل بالمواصفات العالمية البيئية ، جديد الاقتصاد، 02، ديسمبر 2007

69- الغامدي عبد الله بن جعمان ، التنميو المستدامة بين الحق في الاستغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ،2007.

70- رياض صالح أبو العطا، حماية البيئة في ضوء القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2009.

71- عبد الواحد الفار، التنظيم الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

72- طارق إبراهيم الدسوقي، الأمن البيئي: النظام القانوني لحماية البيئة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2009.

73- توفيق عطاء الله، حماية البيئة في القانون الدولي، الملتقى الوطني الأول حول تأثير نظام الرخص العمرانية على البيئة، مخبر القانون العقاري و البيئة، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، يومي 15 و 16 ماي 2013.

[1]عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية و البيئة و العلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

74- عامر طراف، المسؤولية الدولية و المدنية في قضايا البيئة و التنمية المستدامة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع"مجد"، بيروت، الطبعة الأولى، 2012ص 167.

75- حسام محمد سامي جابر، الجريمة البيئية، دار الكتب القانونية، مصر،2011.

76- صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية،2010.

77- نصر الدين هنوني، الوسائل القانونية و المؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 2001.

78- عادل,جارش، تأثير التغيرات المناخية على الأمن العالمي: ملتقى وطني بعنوان التحديات البيئية وانعكاساتها على الإستراتيجية التنموية .جامعة الجزائر .الجزائر ،2016.

79- سونيتا ناران، البيئة :اللاعدل المتركب في الجنوب: مجلة فكر ومجتمع.الجزائر ،2016.

80- عامر,محمود،طراف،إرهاب التلوث والنظام العالمي: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .بيروت ،2002

81- بوشناقة شمسة ، النزاعات البيئية و العلاقات شمال جنوب ، دفاتر السياسة و القانون ، العدد 05جوان 2011،ورقلة الجزائر.

82- بوحنية,قوي، غياب البعد الأخلاقي الدولي في إدارة الملف البيئي بالقارة الإفريقية أي اثر لتغييب للحوكمة البيئية العالمية؟: موقع مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق.قطر ،2019

83- المتولي,خالد،السيد،نقل النفايات عبر الحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي،رسالة دكتوراه ،جامعة المنوفية ،مصر ،2006.

85-بودهان محمد: حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري.مجلة حقوق الإنسان. عدد 6. سبتمبر 1994 الجزائر .

84- مجلة الجزائر للبيئة، عدد1 سنة 1999 .

85- بن ناصر يوسف، الحق في البيئة، موسوعة الفكر القانوني ، المكتبة القانونية .العدد 6 .

ب- باللغة الأجنبية:

1- KissAlexendre,et Sicault Jean Didier: «la confirance Des nation unis sur l'environnement».A.F.D.I ,1972 .

2-La planéte terre entre nos mains ,collectif , guide pour la mise en œuvre des engagments. La documentation française,paris,1994.

3- Kiss: « Environnement et développement et survie?» JDI,N°21991.

4- ministere des amenagement du territoire et de ienvironnement, manuel dinformation sur la gestion des dechetssoli des urbains, cooberation technigueallen ,alger –juillet , 2001 .

4-R.Hwagner,Environment and Men,Newyorke , w.w.norton and cumbnay – nc, 1974.

5- Philippe Bretton le droit de la guerre, Ed Amond Colin, Paris 1970.

5- Daniel M. Schwartz, Tom Deligiannis, and Thomas F. Homer-Dixon. The Environment and Violent Conflict: A Response to Gleditsch's Critique and Some Suggestions for Future Research, Environmental change & Security project report, ISSUE 6, 2000.

6-Dixon, Thomas F. Homer. Environmental scarcities and violent Conflict: Evidence from Cases, International Security, Vol. 19, N°. 1, Summer: 1994.

7-Abdoun, Rabah. Environnement et développement, Les cahiers duCREAD, 50, 4ème trimestre, Algerie: 1999.

8-Mario Bettati , LE DROIT INTERNATIONAL DE L'ENVIRONNEMENT , Odile Jacob, PARIS ,2012.

9-MICHEL PRIEUR, Droit de l'environnement, DALLOZ,PARIS,4 édition, 2001.

10- Paul, Edwards. Global climate science, uncertainity and politics : data laden models, model filtered data, 4 science as culture, volume 8, 1999.

11- Raleigh, Clionadh, and Henrik Urdal. Climate change, demography, environmental degradation, and armed conflict, ECSP Report, ISSUE 13,2008-2009.

12- Harris, Jonathan M. Basic Principles of Sustainable Development, Global development and environment institute, 2000.

13- Deudney, Daniel. the case against linking environmental degradation and national security, Millennium Journal of International Studies, 1990.

14- le programme des nations unis pour l'envirronnement .rfap,n°35, juillet – septembre 1987.